الثمن
200 أوقية

لما كانت الحروب تتولد في
عقول البشر ففي عقولهم
يجب أن تبنى حصون السلام

التراث

ثقافي
العددان
33-32
2003

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم - نواكشوط - موريتانيا

محور المنظمات

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

من نشاطات المدير العام، د. المنجي بوسنينه

حول التنوع الثقافي وحوار الثقافات

- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة: نشأتها - أهدافها

المحور الثقافي

جوانب مخفية من حياة وآثار الفقيه
محمد يحي الولاتي

الرواية الموريتانية وازدواجية الأصل:
قراءة للثابت والمتحول من النص

الرحلات الشنقيطية،
رباط للثقافة والوصال

المحور التربوي

التعليم والفقر
(التأثير والتأثر)

المحور العلمي

- النشاط الصناعي ودوره في
عولمة الاقتصاد الوطني

الأبعاد الهيدرولوجية
للأمن المائي الموريتاني

المدير الناشر: محمد محمود ولد عبد الله ولد بيـــــه

لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

التربية

العـــــدد: 32-33 – السنـــــة 2003

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم – انواكشوط / موريتانيا

المدير الناشر:
الأستاذ محمد محمود ولد عبد الله ولد بيه
رئيس التحرير:
محمد الأميـــن ولد المنيـــــر
المديـــــر الفـــــني:
محمد ولد محمدن بن احظـــانـــا
المدير المنتدب للقسم الفرنسي:
امبـــارك ولد بيـــــروك
يســـــاعده:
أحمـــــــد ولد الشـــيخ
سكرتيـــر التحـــريـــر:
أحمد جـــدو ولد محمـــد
مصلحة المتابعة والاشتراكات:
المسؤول: سليمان ولد محمد بـــونـــا
محمد ولد اعمـــر ابـــــال
عبد الرحمن ولد محمد الحافظ
المحررون:
أحمـــــدو ولد سيديـــينا
مريم بنت بكـــــــر
محمد ولد محمد فـــــال
محمد الأمين ولد المنيـــــر
محمد م. ولد احظـــانـــــا
أحمد جـــدو وولد محمـــد

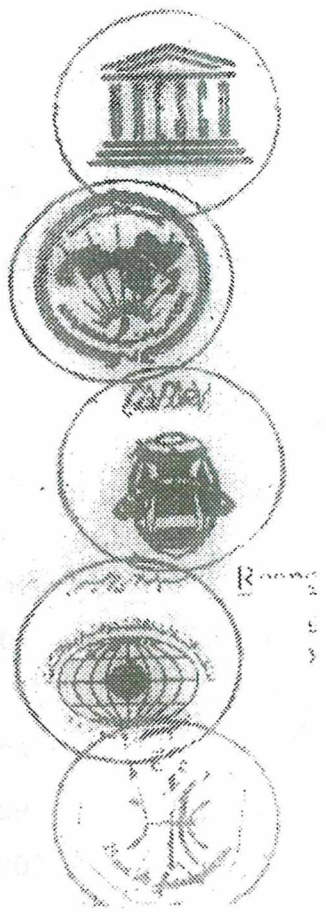

فهـــــرســـــت المواضيع

الافتتاحية	3
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: من نشاطات المدير العام، د. المنجي بوسنينه – حول التنوع الثقافي وحوار الثقافات في افتتاح المهرجان الرابع للشعر العربي والفرنسي بباريس	4
– الدكتور المنجي بوسنينة: "الشعر جسر للحوار بين الثقافات"	7
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة نشأتها – أهدافها	9
جوانب مخفية من حياة وآثار الفقيه محمد يحي الولاتي	15
الرواية الموريتانية للثابت من النص: قراءة للثابت والمتحول من النص	21
الرحلات الشنقيطة، رباط للثقافة والوصال	37
وادان بين الأمس واليوم	48
الوزارة في النظم الدستورية	63
التعليم والفقر (التأثير والتأثر)	70
النشاط الصناعي ودوره في عولمة الاقتصاد الوطني	80
الأبعاد الهيدرولوجية للأمن المائي الموريتاني	92
التكامل العربي – ضرورة اقتصادية	106

الافتتاحية

الحمد لله الذي علم بالقلم ورفع أقواما بالعلم

أخي القارئ الكريم،

يسعدنا أن نتشرف بتقديم هذا العدد الجديد من مجلتكم "الموكب الثقافي"، إن هذه المجلة التي تسعى منذ أمد في إثراء الساحة الثقافية لبلادنا بما تتناوله من مواضيع فكرية شتى، تنوي خلال الفترة المقبلة إن شاء الله، أن تجدد واقعها لكي تنال رضاكم. ولهذا فإننا سنحرص من الآن فصاعدا، على:

-أن تكون مجلتكم منتظمة في صدورها.

-أن نحسن من نوعية المادة الفكرية وذلك باستكتاب المبرزين في الميادين ذات الصلة.

-تحسين نوعية الإخراج والورق

إن هذه الإجراءات ليست إلا بداية جهد سنواصله بعون الله وقوته لتصل مجلتنا "الموكب الثقافي" إلى مراقي التميز لتصبح معينا فكريا ثرا، "لا لغو فيه ولا حشو ولا خطل". لا يشوبه تعصب ولا يصمه ضيق المدارك.

إن هذا العزم الجديد والجهد الأكيد ما كان له أن يتحقق لولا فضل الله ثم الدعم السخي والموازرة والتوجيه الدائم لصاحب الفخامة السيد الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع -حفظه الله- الذي جعل من الشأن الثقافي والتعليمي أحد أولوياته وهما ناصبا من مشاغله وعنوانا دائما من توجيهاته النيرة في رفعة البلاد والعباد.

فنسأل الله أن يوفقه لما يحب ويرضى وأن يسدد خطاه بالتوفيق، وأعماله بالتأييد.

وفي الختام، نطلب منكم، إخوتي القراء أن تمدونا بآرائكم وانطباعاتكم فأنتم رواد موكبنا وحداة مواكبه ليتقدم، وإن ببطئ ولكن بثبات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محمد محمود ولد عبد الله ولد بيه

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

من نشاطات المدير العام، د. المنجي بوسنينه حول التنوع الثقافي وحوار الثقافات

في سياق التوجه العام نحو حوار الحضارات، وما يطرحه من أسئلة، وما تقدمه الأمم حول نفسها من أجوبة عن خصوصياتها ومشاركتها الفكرية والعلمية في هذا الحوار، قدم د. المنجي بوسنينه وجهة النظر العربية حول هذا الموضوع.

وقد أوردت أصداء الألكسو ملخصا للعرض القيم للسيد المدير العام للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ننشره كما ورد:

استجابة لدعوة السيد فرانتيسكو بينيو، الأمين العام لمنظمة الدول الإبيرو-آمريكية للتربية والعلم والثقافة شارك الدكتور المنجي بوسنينة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (آلكسو) في المتلقى الدولي الذي عقد بمكسيكو من 2 إلى 4 إبريل الجاري واشتركت في تنظميه منظمة الدول الإبيرو-امريكية للتربية والعلم. والثقافة ورابطة الدول الناطقة بالبرتغالية والاتحاد اللاتيني وأمانة التعاون الإبيرو-امريكي.

ويشكل هذا الملتقى، وهو في دورته الثانية، فضاء للتفكير فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية بشأن وسائل دعم فكرة التنوع الثقافي وحوار الثقافات.

وشارك في هذا الملتقى إلى جانب الألكسو والجهات المنظمة ممثلون على مستوى عال من اليونسكو والكومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الإفريقي.

وقدم الدكتور المنجي بوسنينة في الكلمة التي ألقاها في الملتقى باسم منظمة الألكسو وجامعة الدول العربية ووجهة النظر العربية عموما ووجهة نظر المنظمة خصوصا بشأن التنوع الثقافي وحوار الثقافات.

وقد ذكر في هذا الصدد بأن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لم تفتأ تعمل وفقا لإرادة جماعية عبرت عنها الدول الأعضاء، على تطوير الحوار بين الثقافات، بالتعاون مع منظمات دولية وإقليمية ووطنية وجمعيات حكومية، ومدنية مختصة. وذلك من خلال تنظيم لقاءات للحوار بين الثقافة العربية وثقافات العالم الأخرى.

• وأوضح الدكتور المنجي بوسنينة بهذا الخصوص أن هذا النشاط الحثيث الذي تنهض به المنظمة في فترة حرجة من تاريخ الوطن العربي المعاصر يترجم وحدة إرادة العرب الاستماع إلى العالم وإبلاغه صوتهم. مضيفا أن الإيمان بحوار الثقافات هو الإيمان بالإنسان والالتقاء بالآخر دون اعتبار للحدود الزمانية المكانية ولفوارق الجنس واللون والدين، فحوار الثقافات في كنهه نشيد للكرامة البشرية وللتقدم والسلام والتعاون والتسامح والاعتراف المتبادل.

ثم تحدث المدير العام للألكسو عن سبل دعم هذا الحوار مع الآخر فقال بالخصوص عندما يتآمر الجهل والظلامية والتعصب والفقر لتهديد السلام في العالم فليس لنا سبيل للمواجهة الناجعة سوى التربية الجيدة ونشر المعرفة ودعم حقوق الإنسان والتعرف على الآخر وثقافته وطرق

عيشه وتفكيره من أجل تسهيل الاعتراف به والإعداد للعيش معه بسلام وتلك هي الغاية القصوى لحوار الثقافات كما نتصوره وكما نمارسه.

وأضاف الدكتور المنجي بوسنينه: صحيح أن ثقافاتنا متنوعة ومختلفة، لكن التنوع ليس معضلة والاختلاف ليس هوة ساحقة، وعليه فإن من حقنا أن نعتبر أن كل نظرية تهدف إلى تبرير صدام الثقافات أو صراع الحضارات ليست في واقع الأمر إلا نتيجة أهواء عاصفة أو أثر من آثار الجهل.

وعند حديثه عن إسهام الوطن العربي في حوار الثقافات، أكد المدير العام للألكسو أن العرب يمدون أياديهم للعالم بأسره للعمل معا من أجل إعادة ترتيب كوكبنا، وأن الألكسو تنتظر كثيرا من هذا الحوار في أن يسهم قدر الإمكان في إعادة نحت الإنسان واكتشاف الآخر مجددا. وأضاف أن الثقافة العربية مستعدة لهذا الحوار استعدادا تلقائيا يعود إلى آلاف السنين. فهي في جوهرها وفي تطورها التاريخي كذلك نتيجة توليف للتبادل والحوار بين حضارات عديدة وثقافات متنوعة لذلك فإن هذه الثقافة تؤكد، بندائها إلى حوار الحضارات بقطع النظر عن المستجدات الأليمة الساخنة استعداد شعب غزة.. بفضل تنوع أجناسه وديانته، كيف يعطي في سخاء وكيف يأخذ دون أن يفقد أصالته.

وأنهى المدير العام للألكسو نداءاته بنداء من أجل بذل جهد أكبر لصالح حوار الحضارات قائلا في هذا الصدد، لكي يعم السلام العالم للابد، قبل كل شيء، أن يسكن القلوب. وإذا كان حوار الثقافات لا يفهم إلا هذه القضية فإن مثل هذا الكسب عظيم جدا في حد ذاته.

في افتتاح المهرجان الرابع للشعر العربي والفرنسي ببباريس

الدكتور المنجي بوسنينة: "الشعر جسر للحوار بين الثقافات"

انعقدت في الـ13 مارس 2003 بباريس فعاليات المهرجان الرابع للشعر العربي والفرنسي الذي يشترك في تنظيمه معهد العالم العربي بباريس والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو).

وحضر حفل افتتاح المهرجان الدكتور المنجي بوسنينة المدير العام للألكسو والدكتور ناصر الأنصاري المدير العام لمعهد العالم العربي وجمهور غفير من الشعراء والمثقفين والإعلاميين العرب والفرنسيين.

وألقى الدكتور المنجي بوسنينة كلمة بهذه المناسبة بين فيها أن هذا المهرجان "شكل من أشكال الحوار الثقافي والحضاري الذي تسعى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تحقيقه بين المبدعين العرب من جهة والمبدعين المنتمين لثقافات وحضارات أخرى".

وذكر المدير العام للألكسو من ناحية أخرى بأهمية الارتقاء بعادة القراءة في المجتمعات العربية؛ مشيرا في هذا الصدد إلى مشروع "القراءة للجميع في الوطن العربي" الذي تسهر عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والذي يهدف إلى تقديم المعونة والخبرة الفنية للبرامج والمشاريع التي تنفذ بالدول العربية بغرض تنمية عادة القراءة في النشء، وكذلك إلى التعاون والتنسيق في مجال تمويل هذه البرامج

والمشاريع من خلال إحداث صندوق عربي للقراءة للجميع.

كما أكد الدكتور المنجي بوسنينة على أهمية الترجمة والنقل خيارا استراتيجيا لدفع الحوار بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى، مذكرا في هذا الصدد بمبادرة منظمة الألكسو بوضع خطة عربية للترجمة ونقل عيون الإبداعات العالمية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية.

ويتضمن برنامج المهرجان الرابع للشعر العربي والفرنسي، الذي يتواصل حتى يوم 15 مارس الجاري، ندوة عن "النص الشعري وقضايا التلقي" وحصصا للقراءات الشعرية وسهرات يمتزج فيها الشعر بالموسيقى، تخصص الأولى لـ"حزائر الشعراء" والثانية لشعراء الآسنترية والثالثة للشعر الصوفي.

ويشارك في هذا المهرجان عدد من الشعراء العرب والفرنسيين المنتسبين إلى مدارس شعرية مختلفة.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
نشأتها - أهدافها

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - نشأت بقرار من المؤتمر الإسلامي الحادي عشرة لوزراء الخارجية المنعقد بإسلام أباد - الجمهورية الإسلامية الباكستانية خلال شهر مايو عام 1980 حيث اعتمد النظام الأساسي للمنظمة. وفي يناير عام 1981 صادق مؤتمر القمة الإسلامية الثالث المنعقد بمكة المكرمة والطائف - المملكة العربية السعودية على قرار إنشاء منظمة متخصصة في التربية والعلوم والثقافة تستجيب لمتطلبات الأمة الإسلامية وتسعى لترسيخ التضامن والتعاون والتكامل بين شعوبها في ظل مبادئ الإسلام السمحة وقيمه الفاضلة. وفي الفترة ما بين 1982/5/3 انعقد المؤتمر العام التأسيسي للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بفاس - المملكة المغربية.

ومن هذا المنطلق تأسست المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وأطلق عليها إسم الإيسيسكو، وهي هيئة دولية تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ومتخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة مقرها في الرباط عاصمة المملكة المغربية، لغات العمل بها هي اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.

أهداف الإيسيسكو:

إذا أردنا ذكر أهداف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو - نذكر من أهمها:

1- تقوية التعاون وتشجيعه وتعميقه بين الدول الأعضاء في ميادين التربية والعلوم والثقافة.

2- تطوير العلوم واستخدامها في إطار القيم والمثل العليا الثابتة للأمة الإسلامية.

3- تدعيم التفاهم بين الشعوب الإسلامية والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم عن طريق التربية والعلوم والثقافة.

4- تدعيم التكامل والسعي للتنسيق بين المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات التربية والعلوم والثقافة، دعما للتضامن الإسلامي.

5- جعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم في جميع مراحله ومستوياته.

6- دعم الثقافة الإسلامية وحماية استقلال الفكر الإسلامي من عوامل الغزو الثقافي والتشويه والمحافظة على معالم الحضارة الإسلامية وخصائصها المتميزة.

7- حماية الشخصية الإسلامية في البلدان غير الإسلامية.

وسعيا من المنظمة الإسلامية لتحقيق هذه الأهداف السامية تستخدم وسائل منها:

- العمل على نشر الثقافة الإسلامية ولغة القرآن الكريم لغير الناطقين بها في جميع أنحاء العالم.
- دعم الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة في علوم القرآن الكريم واللغة العربية.

- تشجيع البحوث والدراسات اللازمة لتطوير التعليم في البلاد الإسلامية لإضفاء صبغة الإسلامية على كل مظاهر الثقافة والحضارة.
- تنظيم المؤتمرات والندوات الضرورية للتكامل الثقافي والنهوض بالفكر الإسلامي.

أجهزتها

تتكون أجهزة المنظمة الإسلامية إيسيسكو - من المؤتمر العام المجلس التنفيذي الإدارة العامة.

- ا- المؤتمر العام: يتكون المؤتمر العام من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية الذين تعينهم حكومات الدول الأعضاء، ويراعى في اختيارهم أن يكونوا من العاملين في ميادين التربية والعلوم والثقافة.
- يجتمع المؤتمر العام في دورة عادية مرة كل ثلاث سنوات ويجوز أن يجتمع في دورة استثنائية بناء على قرار من المدير العام، مشفوع بطلب من ثلث الدول الأعضاء أو طلب من المجلس التنفيذي، أو طلب من ثلث الدول الأعضاء.

ومن خصائص المؤتمر العام ما يلي:

- وضع السياسة العامة لعمل المنظمة.
- إقرار خطط البرامج والموازنة ومشاريع تنفيذها.
- مناقشة التقارير والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء وما يتقدم به المجلس التنفيذي من توصيات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها

- النظر في جميع المسائل التي يختص بها جهاز معين من أجهزة المنظمة.
- تحديد علاقة المنظمة الإسلامية بالمنظمات الأخرى.
- مناقشة وإقرار مشروع الموازنة.
- انتخاب المدير العام للمنظمة الإسلامية وتحديد شروط ترشحه وقواعد اختياره.
- اعتماد أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية.

2- **المجلس التنفيذي:**

يتشكل المجلس التنفيذي من ممثلي الدول الأعضاء (ممثل واحد عن كل دولة) ويضع اللوائح الإدارية الداخلية للمنظمة الإسلامية عدا ما يختص به المؤتمر العام، ويعين المدير العام المساعد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على ترشيحه من المدير العام.

يعد مشروع جدول أعمال اجتماعات المؤتمر العام، ويدرس عمل المنظمة وتقديرات الموازنة ويقدم التوصيات المناسبة للمؤتمر العام، ويساعد المدير العام في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ برامج المنظمة.

3- **الإدارة العامة:**

يترأس جهاز الإدارة العامة مدير عام ينتخبه المؤتمر العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وهو المسؤول أمام المجلس التنفيذي والمؤتمر العلم وله السلطة المباشرة على جميع العاملين بالإدارة العامة مما يخول له كافة الصلاحيات الضرورية لممارسة مهامه داخل الإدارة العامة قصد تنفيذ السياسة التي يرسمها المؤتمر العام، وفق خطة لمدة ثلاث سنوات.

والجهاز الإداري الذي يترأسه المدير العام يتكون من مدير عام مساعد وأمانة عامة للمؤتمر العام والمجلس التنفيذي، بالإضافة إلى مديريات نفصلها كالتالي:

1- مديرية ديوان المدير العام وتتكون من مدير ديوان وثلاثة أقسام هي قسم الشؤون القانونية - قسم الإعلام - قسم العلاقات العامة.

2- مديرية العلاقات الخارجية والتعاون وتتكون من مدير عام وأربعة أقسام هي قسم العلاقات والتعاون مع اللجان الوطنية - قسم العلاقات والتعاون مع المنظمات العربية والإسلامية - قسم العلاقات والتعاون مع المنظمات الدولية - وحدة شؤون القدس ووحدة شؤون سراييفو.

3- مديرية التخطيط والمتابعة والتقييم: وتتكون من مدير عام وثلاثة أقسام هي - قسم التخطيط - قسم المتابعة - قسم التقييم.

4- مديرية التربية وتتكون من مدير عام وخمسة أقسام هي قسم التربية الإسلامية واللغة العربية - قسم التربية للجميع ومحو الأمية - قسم الابتكارات والبحوث والتكنولوجيا التربوية - قسم التكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية والإدارية - قسم التعليم العالي والبحث العلمي.

5- مديرية العلوم: وتتكون من مدير عام وأربعة أقسام هي قسم التعاون العلمي واالتقني - قسم التعليم العلمي والتقني وتعميم العلوم والتكنولوجيا - قسم التدريب والتأهيل والبحث العلمي

و التقني - قسم الوثائق العلمية و التقنية.

6- مديرية الثقافة و الاتصال: وتتكون من مدير عام و أربعة أقسام هي: قسم الحضارة و التراث الإسلامية - قسم الثقافة و الهوية الإسلامية - قسم الاتصال و العلاقات الثقافية - قسم حقوق التأليف و الملكية الفكرية.

7- مديرية الشؤون الإدارية و المالية: وتتكون من مدير عام وقسم الشؤون الإدارية - قسم الشؤون المالية. وكل قسم به عدة شعب.

8- مركز المعلومات و التوثيق: ويتكون من مدير عام و أربعة شعب هي: شعبة بنك المعلومات و المعطيات - شعبة المكتبة - شعبة المطبعة - الوسائل السمعية البصرية

9- مصلحة الترجمة وبها ثلاث شعب هي شعبة اللغة العربية - شعبة اللغة الإنجليزية - شعبة اللغة الفرنسية.

أما بخصوص المكاتب فللمنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة مكتبتين خارج المقر أحدهما بالمشاركة الإمارات العربية المتحدة، و الثاني بطهران الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مريم بنت بكرن

مسؤولة قطاع المنظمتين العربية والإسلامية باللجنة الوطنية الموريتانية للتربية و العلوم و الثقافة

جوانب مخفية من حياة وآثار الفقيه محمد يحي الولاتي

محمد الأمين ولد سيد المختار / باحث

نود في هذه الصفحات أن نلفت انتباه الباحثين والمهتمين بتراث هذا البلد إلى جوانب من حياة وآثار الفقيه محمد يحيى الولاتي (ت1330هـ/1912م) وسنركز بشكل خاص على التعريف ببعض من الآثار المجهولة لهذا الرجل أو على الأقل غير المتداولة في هذه البلاد. ويتعلق الأمر هنا بشكل خاص بكتابين للولاتي أطلعنا عليهما في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية بتونس ولم نجد لهما ذكرا في قائمة مؤلفاته المتداولة في موريتانيا وهما: "حسام العدل والإنصاف القاطع لكل مبتدع باتباع الأعراف" و"رسالة الشنقيطي في الكفارات" وقبل أن نقوم بتقديم هذين الكتابين نود في البداية أن نعرف بهذا الرجل، مستأنسين في ذلك بترجمة عثرنا عليها في خاتمة أحد الكتابين السابقين كتبها واحد من المعجبين بهذا العالم الرحالة وهو محمد باش طفجي الحنفي التونسي.

التعريف الشخصي:

هو محمد بن محمد المختار بن الطالب عبد الله (الملقب ابو) بن أحمد حاج الداودي، ولد سنة 1250هـ/1834م بمدينة ولاته التي كانت تشكل محطة تجارية مزدهرة تمر بها القوافل الصحراوية، وترتفع منارة علم شامخة، أنجبت العديد من علماء هذه البلاد. وقد توجه محمد يحيى الولاتي إلى

التعليم مبكرا فدرس القرآن ومقررات الفقه واللغة في مسقط رأسه، وذلك قبل أن يتخلى عن الدراسة النظامية ويعاض عنها بالتردد على علماء مدينة ولاته والاستماع إلى نقاشاتهم، وقد ارتبط بشكل خاص في هذه الفترة بسيد احمد بن محمد بوكفه الذي يصفه بأنه أعلم أهل ولاته في زمنه وأعدلهم. ولتوفير بعض مستلزماته اختار محمد يحيى الولاتي العمل في نسخ الكتب وذلك لتلاؤمها مع مهمة الدرس والتحصيل[1]. وقد اشتهر محمد يحى الولاتي بالذكاء وقوة الحفظ فذكر أنه ما قرأ شيئا يريد حفظه إلا وحفظه وما حفظه ونسيه. كما أثر عنه قوله: "إن ضوء النهار أغلى من أن يضيع"[2].

وقد بدأ محمد يحي الولاتي في التأليف مبكرا (قبل أن يتم العقد الثالث) فنظم معاني الحروف من كتاب ابن هشام، وشرح نظم مراقي السعود لسيد عبد الله، في علم الأصول. ثم تابع تأليفه في الفقه والحديث وذكر أن مؤلفاته زادت على المائة[3]. وقد طغى الجانب الفقهي على اهتماماته مما جعله يلقب بالفقيه. هذا اللقب الذي أصبح فيما بعد علما له في منطقة الحوض. شغل محمد يحيى الولاتي خطة القضاء لأهل امحيميد في الحوض، وظل يشغل هذه الخطة إلى أن قرر السفر

[1] محمدن ولد احمد ولد المجبوبي "رحلة الولاتي رمز التواصل والإشعاع" مجلة التعليم، عدد 29 لسنة 1413هـ الموافق 1998، ص135

[2] محمدن ولد احمد ولد المجبوبي: "رحلة الولاتي" م.س.، ص13.

[3] ورد على لسان ابن محمد الحسن أن ضريحه مرصعا بأبيات تشير إلى عدد مؤلفاته وهي:

هذا ضريح من به علم التشريعة انتشر
ألف في حياته مائة سفر وعشر

للحج في 7 رجب 1311هـ/14 يناير 1894 وكانت عودته في 6 شوال 1317هـ/8 يناير 1900 وقد دون الولاتي أحداث رحلته للحج في كتاب نشره معهد الدراسات الإفريقية بالرباط تحت عنوان "الرحلة الحجازية". تخريج وتعليق محمد حجي دار الغرب الإسلامي 1990.

ترجمة نادرة للمؤلف محمد يحيى

ونورد هنا مختطفات من الترجمة التي كتبها محمد باش طفجي الحنفي في تذييله لأحد مؤلفات الولاتي غير المتداولة وهو رسالة الشنقيطي في الكفارات، حيث يقول في وصفه لمحمد يحيى الولاتي "... رجل تلوح عليه الشهامة يمثل عربيا من تهامة، أو كأنه نشأ في بادية اليمن أو أدبته إمرأة من علياء هوازن، فلا غرو أن يحنو في نطقه الاعتيادي حذو العربية الفصيحة (...) يتصل نسبه بجعفر الطيار رضي الله عنه وعن سائر أهل البيت، كما تشهد بذلك الشجرة التي بيده. أما تضلعه في العلوم الشرعية وتبحره بالفنون العربية لاسيما علم أنساب العرب، فقد بلغ في جميعها غاية الأرب، مع مقدرة على النظم والسجع والإنشاء والترسل وبراعة في القصيد، بحيث إن قال لم يدع قولا لقائل، وإن أطال لم يأت غيره بطائل، يسوق ما عرفه من تلك الفنون في أقوال مختلفة حتى كأنها آلة في يده يصرفها كيف يشاء. أما محفوظاته.. وحسبك أن يبلغ عمره إذ ذاك ما بين الخمسين والستين، وبلغت تآليفه نحو الخمسين... وفد إلى الديار التونسية في مستهل رجب الأصم عام 1314هـ وأقام في الحاضرة.. ولما طار ذكره في البلاد اجتمع به غالب علمائنا فأعجبوا به، منهم شيخنا سيدي سالم بو حاجب، فهما لعمري فرسا رهان ومصدرا العلم والعرفان.

واسترسل اجتماعي بـه مـدة إقامتـه إلى أن سـافر فـي منسـلخ محـرم الحرام قـاصدا التوجـه إلـى بـلاده على طريـق طنجـة... وفـي هـذه المدة القصيرة انتفـع بعلمـه الغزيـر خلـق كثـير، منـهم كـاتب هـذه الأسطر فإني قرأت عليـه مواضيـع من كتب مختلفة فرأيت من فصاحـة اللسـان وقـوة الجنـان وتحسـين العبـارة، والتـأنق فـي الإشـارة، وبداهـة الجـواب، ومصادفـة الصـواب، واسـتحضار المسـائل، وإقامة الدلائـل، ولطـف الأخـلاق، وفتح الإغلاق، وكـثرة النقـول، مـا يبهر العقول.. رويت عنـه الموطـأ وصحيح البخـاري والشـفاء قـراءة وعرضا ومناولـة، وبقيـة الصحـاح الست مناولـة، وأخـيرا كتـب لـي بخطه الشريف إجازة في جميـع مـا له سند فيـه"[1].

وصاحب هذه الترجمـة هـو محمـد باش طفجـي الحنفـي والـذي ذكـر الولاتي في الرحلة بأنـه لقبـه فـي تونس ووصفه بأنـه أحـد فضلائـها وعلمائها، وأنه أحبه محبـة عظيمـة وعاشـره معاشـرة حسـنة طيبـة وتوسط له في هدايـا أوصلـها إليـه من بعض الأعيـان[2].

المخطوطان: المخطـوط الأول:

أما عن تقديم الكتـابين فعنـوان الأول منهما، "حسـام العـدل والإنصـاف القاطع لكل مبتدع باتبـاع الأعـراف. يوجد فـي قسـم المخطوطـات فـي المكتبة الوطنية بتونـس تحـت رقـم 17986 ويبلـغ عـدد أوراق هـذا الكتاب 11 ورقة، ويجدر التنبيـه هنـا إلى أن هذا الكتاب ليس هـو الكتـاب المعـروف والمتـداول للمؤلـف والمعنـون ب: "حسـام العـدل والإنصاف في إبطال شـهادة رؤيـة

[1] توجد هذه الترجمة في نهاية رسالة الشنقيطي في الكفارات. قسم المخطوطات في المكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 21788

[2] محمد يحي الولاتي **الرحلة الحجازية**. معهد الدراسات الإفريقية - الرباط - دار الغرب الإسلامي 1990 ص276.

النار وسماع صوت المدفع وضرب التلغراف" والذي رد فيه على سؤال يتعلق بحكم ثبوت رؤية الهلال بالتلغراف. أما "حسام العدل والإنصاف القاطع لكل مبتدع باتباع الأعراف" فيتناول موضوعا آخر يتعلق ببيان العرف وأحكامه، يقول محمد يحي الولاتي في مقدمة هذا الكتاب: "... لما كثر الباطل وقل الصواب وترك العمل بالسنة والكتاب، وانتصب للقضاء والإفتاء كل كذاب، واتبعت العوائد الخبيثة والشنيعة، وجعلها الجهال فاسخة الشريعة مغترين بقول الفقهاء: "العادة محكمة" ولم يدر الجاهلون أن تلك القولة مخصصة لا معممة، أردت أن أضع كتابا يرشد إلى بيان حقيقة العرف، وتقسيمه وكيفية إعماله. ويحتوي هذا الكتاب على مقدمة وأربعة فصول وتتمة، تناول المؤلف في مقدمته بيان معنى العرف في اللغة والشريعة. وخصص الفصل الأول لتحديد حقيقة عرف الشارع وتقسيمه، وكيفية إعماله وتحكيمه. وتناول في الفصل الثاني بيان عرف الناس القولي والفعلي. أما في الفصل الثالث فركز على بيان العرف الذي إذا صحب القول الضعيف أوجب تقديمه على المشهور ورجحه. وفي الفصل الرابع تناول بيان بعض ما ورد في ذم متبع العادة بلا برهان، وخلص في الخاتمة أو التتمة إلى بيان أقل شروط من يجوز له القضاء والإفتاء في دين الله من الحكام وبيان مراتب العلماء الذين أوتوا مرتبة ارتفعوا بها عن درجة العوام.

وفي إطار حديثه عن بيان عرف الناس، القولي منه والفعلي، أشار المؤلف إلى حالات يتم فيها نقل العرف من معناه الأصلي إلى ما هو شائع عند الناس، واستطرد مثالا لذلك وهو لفظ "مائة مثقال في عقد النكاح" والذي ذكر بأن عرف أهل بلده ولاتة

لرصد الثابت والمتحول من القصة والخطاب، لما يمكن أن تمدنا به السرديات التوسيعية -خاصة لمقاربة هذا الموضوع.

يوصف الخطاب في النص السردي بالتحول وتوصف القصة بالثبات؛ فقصة ما (المادة الحكائية)، قد تكون المعطى المشترك ما بين صياغات مختلفة لها، لكنها تكتب كل مرة بالطريقة التي يتصورها الكاتب لحظة إبداعه فيخطبها أي يجعل منها خطابا، على النحو الذي يراه[1].

فالقصة صنفها السرديون في الثابت من النص السردي، بينما اعتبروا الخطاب (أي طريقة "تخطيب" القصة في النص الأثر الفردي لكتابة هذا المشترك، بحكم أن كل كاتب يكتب المادة الحكائية المشتركة (القصة) على نحو مختلف وبطريقة سردية مخالفة للطريقة التي كتب بها كاتب آخر هذه القصة، إذا ما افترضنا أنهما أعطيا نفس المادة الحكائية ومن ثم مثل الخطاب عنصر التحول في النص السردي والحكائي عامة.

ولئن وصف أصحاب السرديات مكوني النص الحكائي بهاتين الصفتين وتناولوا على أساسهما وصفهم وتحليلاتهم للنص، فلأن الشغل السردي عندهم في نظرنا- كان مهتما بواحدية النص في صياغاته المختلفة لكننا نرى أن العمل حتى في حالة كتابة ثانية من طرف نفس الكاتب وبلغة أخرى، فإن وضع الثبات بالنسبة للمكونين يتغير: فيصيب الثابت (القصة) والتحول (الخطاب) معا؛ يصيب الأول (المادة الحكائية) لأن الكاتب كتبه مرة أخرى وبلغة غير التي كتبه بها سابقا، فيسقط منه جزءا لاعتبارات فنية أو لغوية تتعلق بعبقرية اللغة المكتوبة بها المادة

[1] مفهوم "التخطيب" مفهوم استعمله سعيد يقطين في كتابه تحليل الخطاب الروائي الدار البيضاء. بيروت: المركز الثقافي العربي. 1989. ص95. للدلالة على الطريقة التي يرتب بها السارد زمن القصة في النص. أي الطريقة التي بني بها الروائي زمن القصة ليجعل منه خطابا.

الحكائية مرة أخرى أو حتى حضارية ودينية متصلة برؤية أصحاب هذه اللغة للكون وتصورهم للإنسان، وتصيب الثاني (الخطاب) لأن الكاتب يعيد كتابة النص وفق شروط إبانة لغوية جديدة تتعلق بطرائق هذه اللغة في الكتابة وبأنساقها اللسانية وطرق بناء مجازاتها، إلى غير ذلك من الأمور التي تجعل طريقة "تخطيب" الكاتب للقصة في الكتابة الثانية؛ تتغير وتتبدل، فيبني خطابه السردي وفق طريقة تخالف طريقة بنائه له في الكتابة الأولى، كأن يسقط أصواتا أو يغير من بناء الزمن أو يبدل من وضع التخاطب في الصيغة السردية أو غير ذلك، مما سنلاحظه عند تحليلنا للمتحول من **نص الحب المستحيل**.

لهذا يمكن القول بأن وضع الثبات والتحول الذي حكم تحليل السرديات للنص الحكائي عامة والسردي خاصة، مشروط بواحدية النص. أما إذا ما تعددت الكتابة السردية للرواية من طرف نفس المبدع بلغات أخرى فإن وضع الثبات والتحول بالنسبة للقصة والخطاب يصبح وضع تحول وتغير بالنسبة للاثنين معا؛ حيث يشغل الوصف والتحليل السرديين بالتغير من "الثابت" (القصة) والمتحول (الخطاب) أثناء المقارنة بين القصة في وضع الكتابة الأولى (النص الأول) والقصة في وضع الكتابة الثانية (النص الثاني). إن هذه المقارنة لرواية مبدع واحد في لغتين تفتح البحث السردي على آفاق نقدية جديدة من شأنها أن تجلي شعرية كتابة المؤتلف والمختلف ما بين اللغات الإنسانية مما "يفضي بنا إلى المفهوم الجديدة للأدب المقارن باعتباره مشروعا لبلورة بويطيقا مقارنة، تتخطى الحدود المصطنعة بين الآداب في الثقافات المختلفة، وتوسيع مفهوم

الأدبية استنادا إلى المكونات المشتركة للمتخيل الكوني[1].

الثابت من القصة

حددنا الثابت من النص سابقا، بأنه الجانب القصصي في النصين: الفرنسي والعربي، أي المادة الحكائية كما تخيلها الروائي بزمنها ومكانها وشخوصها، المادة المشتركة ما بين النصين. لذلك سنلجأ هنا إلى تلخيص هذه القصة،كما يرويها النص العربي، قبل أن نتعرض لما أسقط من النص الفرنسي للرواية عند إعادة الكتابة[2].

تحكي قصة هذه الرواية حكاية الحب المستحيل بين آدم ومانكي في الزمن القادم، بعد أن أصبحت العلاقة ما بين الجنسين (الرجل والمرأة) مستحيلة، نتيجة للتغيرات التي أحدثها التطور العلمي والصراع ما بين مجتمع الرجال ومجتمع النساء، الذي أدى إلى حرب قاتلة ما بين الاثنين، وبعد فترة طويلة من الحرب.

ومن أجل إنهاء هذه الحروب القاتلة قام الرجال والنساء بإعادة تنظيم العلاقات وبوضع قواعد جديدة للإنجاب، أعيد توازن الجنسين وأعلنت حقوق الرجل والمرأة وألغيت الأسرة وحرم اختلاط الجنسين ووضعت ضوابط جديدة تحدد طرق تعايش الجميع

[1] محمد برادة، "تقديم كتاب سيزا قاسم، روايات عربية: قراءة مقارنة (الدار البيضاء، الرابطة، 1998)، ص6. وأحسب أن نصيب السرديات العربية المقارنة في هذا المجال ما زال محصورا في بعض المقاربات النصية المنشغلة بأطروحة شعرية الأدب المقارن أشهرها جهود سيزا قسم كتابها روايات عربية: قراءة مقارنة وفي بعض الجهود التنظيرية للشعرية عامة وللسرديات المقارنة خاصة عند كل من جابر عصفور ومحمد برادة وسعيد يقطين وصلاح فضل ومحسن جاسم الموسوي ومحمود طرشونة وعبد الله ابراهيم وسعيد بنكراد وغيرهم من المهتمين بتجديد السرديات بفروعها المختلفة في نقدنا الروائي العربي.

[2] بما أننا نتعامل مع الثابت من الرواية بصيغتيها العربية والفرنسية فقد فضلنا الاستشهاد بالنصوص العربية عوضا عن الفرنسية. وعند تناول المتحول والمتغير سنشير إلى الصياغة الفرنسية والصياغة العربية.

في مجتمعين منفصلين للكل حقوقه وواجباته. (*الحب المستحيل ص11*) في زمن هذا التعايش الآتي ما بين مجتمعي الرجال والنساء، ولد آدم ابن الأنبوب، وشب في مجتمعه الذكوري، لا يعرف عن الحب شيئا؛ "في زمن لم يعد الأطفال... يحتاجون لأم ولا أب كي يولدوا، فتكاثر الجنس البشري، أصبح موكولا إلى التقنيات الحديثة" (ص9). وولدت "مانكي" ولادة طبيعية "فعندما قررت أمها إنجابها امتنعت عن التخصيب الأنبوبي وقررت أن تنتظر فترة الخدمة المختلطة لتنجبها من رجل" (ص6).

في هذا الزمن الآتي وبشروط تعايش مجتمعه ستنشأ العلاقة ما بين آدم ومانكي. فعند بلوغ سن الخدمة المختلطة، أرسلا إلى هذه المؤسسة التي اقتضت المصلحة المشتركة للمجتمعين أن يلتحق بها كل من يكون مؤهلا لها. يتعايش فيها الجنسان ويتعودا على التغلب على عواطفهم. فالعاطفة في مجتمع المستقبل جريمة، والحب مجرد من العواطف: "فمن يرتكب جريمة الحب ويعشق عنصرا من الجنس الآخر يسبب خطرا على توازن {مجتمعنا}. ومن ثبتت عليه هذه الجريمة يرسل إلى أحد مراكز إعادة التأهيل، ولن يخرج منه إلا بعد الشفاء من مرضه" (ص24).

قدم كل من آدم ومانكي إلى الخدمة المختلطة وله تصوره الخاص للحب وللآخر، فآدم كان طوال مراهقته مفتونا بالنساء، كان يرجع فوارقهن الفيزيولوجية مع الرجال إلى العواقب التي نتجت عن أول كارثة نووية، قبل تلك الكارثة، لم تكن البشرية مكونة إلا من الرجال، لكن بعد تعرض بعض هؤلاء الرجال إلى إشعاعات نووية حدثت سلسلة من التحولات الوراثية حولت أولئك الرجال نساء، كان ينتظر بفارغ الصبر استدعاءه للخدمة المختلطة التي

رأى فيها فرصة فريدة للتعرف على لغز النساء.

أما مانكي فقد كان الرجال يمثلون بالنسبة لها الوجه الآخر للبشرية. كانوا يثيرون فضولها، لكنها لم تربطهم بحياتها، لم تصرفهم إلى هذا اليوم إلا من وراء بزاتهم المضادة للأشعة، عندما كانت تأتي لصيانة برامج المعلوماتية لتسيير المحطات النووية. الانطباع الذي احتفظت به هو أن الرجال كائنات بعيدة المنال، ليست لهم عاطفة، وأن النساء كن على صواب عندما اخترن القطيعة. وعندما وصلا إلى مكان اختبار التأهيل للخدمة المختلطة قابلهما شخص يجمع بين الذكورة والأنوثة المتمثلتين في اسم "خناثة". كان بانتظارهما شخص عند مدخل البناية، ملامحه ملتبسة، يجمع بين شكل الرجل وشكل المرأة، أحد أولئك الرجال أو إحدى تلك النساء، ممن عمل في الخدمة المختلطة حتى جمع خصائص الرجال والنساء. لم تكن مانكي ترفع عينيها عن "خناثة"، لم تر من قبل انسجاما في هذا التمام بين صفات متضادة.

في أول لقاء لهما يتعرفان على "الحب المستحيل" يكتشف كل منهما حبه للآخر، لتبدأ معاناتهما له (أحداث القصة) في مجتمع يرفضه، وهو ما لم يخف على خناثة عند إعلانه لهما نتيجة الاختبار.

ضغط خناثة على زر التوقف في جهاز الفيديو وأعلن إنكما مؤهلان للخدمة المختلطة. لكنكما ارتكبتما خطأ جسيما يمكن أن يتسبب في هلاككما يوما ما. مزجتما الحب بالعواطف. ألم تقرءا في ملف الاستدعاء أن العواطف لاغية، محرمة؟ إن جماعكما وجها لوجه يمكن أن يوقعكما في الحب؟

ثم يحال كل منهما إلى مركز للخدمة المختلطة؛ ليثبتا قدرتهما على التخلص من عواطفهما، وعند مباشرة آدم لعمله لم يتمكن من

إخفاء إحباطه عندما وصلت رفيقته الجديدة، عرفه عليها خناثة قائلا:

– هذه "سوهو"، رفيقتك طوال الخدمة ستعيشان هنا وستعملان في نفس القطاع. يجب عليكما أن تؤديا بنزاهة وبلا عاطفة واجبكما الجنسي... يجب عليكما أن تتحاشيا أي عاطفة قد تؤدي إلى شغف أو غرام أو حب، محدثة انحرافا في حياتكما الجنسية. ستخدمان في قطاع التسلية، سأخبر السامري...

– من ؟

– السامري.. إنه المشرف على خدمتكما.

طوال فترة خدمة آدم في المركز لم تتمكن حياته فيه من أن تنسيه حبه لمانكي. وفي حفلة من الحفلات يتمكن السامري من اكتشاف حب آدم لمانكي، فيقبض عليهما ويحالا إلى مركز إعادة التأهيل الجنسي وهناك لم يستوعب آدم ما يحدث له: "كيف يمكن لإنسان أن يحكم بالسجن على آخر بمجرد شعوره بالعاطفة؟ لم يكن مقتنعا بأنه ارتكب جريمة. وقع في حب مانكي، ليس إلا (ص24).

في مركز إعادة التأهيل مر كل منهما بتجربة مريرة من الاضطهاد النفسي والجسمي في سبيل نسيان حبه لمحبوبه، تعرضا لغسيل الدماغ، وحجز كل منهما في مكان منعزل، ومرا في هذه التجربة بمقامات عديدة، مقت كل منهما صورة الآخر لفترة، لكنها سرعان ما تحضر في الذاكرة من جديد. لجأ أصحاب المركز إلى وسائل عديدة لشفاء آدم ومانكي من مرض "الحب". عالجوا مانكي بالبروجسترون وتأثيراته: "قضت مادة البروجسترون على البعد الجنسي لصورة آدم كما قضت على البعد الجنسي عند مانكي. بدأت تعتبر الجنس أمرا دنيئا وقذرا تنفر منه. ثم كرهت جسمها، بدا لها مقززا كما لو كان انسلخ عنها، ولم يعد جسمها"(ص53). مع كل هذا لم تستطع مانكي أن تنسى حبها لآدم، ذلك الذي كان عاطفيا

وروحيا وجسديا، رغم خطابات خناثة التي تدين الحب بالمفهوم الشهواني، التي كان يحكيها لها: "لما لاح الصباح سكت خناثة عن الكلام المباح. لم تتعرف مانكي على حبها من خلال حكاية خناثة، أيقنت أن حبها حقيقة لا تدركها عقول البشر. قررت أن تخضع لسلطانه دون محاولة فهم سره"(ص٥٥). وفي نهاية تجربتها من إعادة التأهيل استطاعت مانكي أن تخدع القيمين على المركز وتقنعهم بشفائها من مرض الحب بالتواطؤ مع خناثة: "صممت أن تتصنع التوبة، وأن تثبت أن الحب لم يعد له سلطان عليها، وأنها لم تعد تعتقد فيه. وقد كانت وسيلتها لذلك الكذب والهذيان.

وإذا كانت مانكي قد استطاعت أن تخرج من المركز بخديعة فإن آدم لم يستطع الخروج منه إلا بمؤامرة ساعده فيها خناثة. كلفته تغيير خلقه؛ فقد اشترط عليه أن يحوله إلى امرأة عن طريق عملية جراحية؛ تجرى له، تكلفه فقدان عضوه وزرع مكانه آخر نسائي. رأى في هذا الشرط الحل الوحيد للالتحاق بمانكي، بعدما جرب طريقة الثورة على أهل المركز وفشل. خاطبه خناثة قائلا: "يمكنني مساعدتك على اللحاق بمانكي وأن تتحد معها لكن من أجل ذلك عليك أن تتنازل عن خصوصيتك، أن نضحي برجولتك، عليك أن تقبل أن تصير امرأة". وبموافقة آدم على مطلب خناثة، استطاع هذا الأخير تهريبه من المركز، بحقنة منوم طويل المدة، وتصديره إلى الخارج على أنه ميت، وفي عيادة الدار البيضاء يتم تغيير خلقه، وأمام كمال جسم آدم العاري، راودت الطبيب الشكوك: "ندم على تعهده لخناثة بتنفيذ العملية. لماذا نشوه جسما بهذا الجمال؟ لماذا نغير خلق الله؟ العلم أصاب البشر بالجنون لم يعودوا يترددون في تشويه المخلوقات لإرضاء

نزواتهم. عندما انتسب إلى أتباع خناثة لم يكن يقدر العواقب".

استطاعت مانكي بعد خروجها أن تتصالح من جديد مع حياتها، وأن تعيش في مجموعتها، ولكنها ظلت مسكونة بالحنين إلى آدم تعيش خياله في آخر الليالي وفي لحظات السكر مع رفيقاتها، وفي إحدى جلساتها، اقتربت منها امرأة وناداتها فأجابتها:

- ماذا تريدين؟

- أنا آدم! قالها مستعيدا صوته بأعجوبة.

تهاوت مانكي على أقرب مقعد. أخذت على يديه ضاغطة عليهما بشدة.

- نعم، تنازلت عن كياني من أجلك. قررت الاتحاد مع جسمك. تذويب كياني في كيانك حتى ولو تطلب ذلك مني أن أواكب تحول جسمي، أن أكون امرأة، أن أثبت أنوثة شخصيتي؛ أذعنت لقدر حبنا!...

لما خرجا من المقهى اختلطا بحشود النساء، بدأت حياتهما الجديدة، حياة من التوحد في اثنين" (ص129).

وبخروج مانكي وآدم من المقهى تبدأ حياتهما الجديدة في مجتمع النساء، بعد أن استطاع آدم بخلقته الجديدة، الالتحاق بمانكي، وبذلك تنتهي الرواية.

لا تمثل حكاية "الحب المستحيل" ما بين آدم ومانكي كل عناصر القصة في الرواية، وإن كانت الحكاية المركزية، بل إن هناك حكايات أخرى رديفة لها، تؤطرها وتضيء جوانب منها؛ من هذه الحكايات الحكاية الإطار، وهي الحكاية العامة التي تدور الحكاية المركزية في سياقها الزماني والمكاني والثقافي الاجتماعي. هذه الحكاية هي حكاية تعايش مجتمعي الرجال والنساء في زمن المستقبل (الزمن الآتي) وصراعهما الأبدي، حيث يعيش كل منهما منفصلا عن الآخر؛ وان ظلت تجمع بينهما

المصلحة المشتركة، ومن أجل ذلك أنشئت مراكز للخدمة المختلطة ومراكز إعادة التأهيل، التي تصدر أفراد كل جنس إلى مجتمعه بعد تأديته للخدمة أو بعد إعادة تأهيله. ومن ثم يظل الانفصال ما بين المجتمعين قائما. هذه الحكاية في النص تحضر من خلال سرد مواز للحكاية المركزية يضيء نمط عيش كل مجتمع وتاريخ صراع المجتمعين بعد أن تخليا عن مرحلة التعايش الاجتماعي القائم على مؤسسة الزواج في الزمن القديم، ومن هنا مثلت هذه الحكاية الإطار الزماني والمكاني لحكاية "الحب المستحيل" ما بين آدم ومانكي المتمردين على قيم مجتمعهما وخاصة موقفه من "الحب" ونظرته له. ولذلك نشأ الصراع في النص برفض كل من البطلين لوضعه الاجتماعي ولتصور أصحاب هذا الوضع للحب. من هنا كان الاختبار بالنسبة لآدم ومانكي في أن يخرج "آدم" من المركز لا إلى مجتمع الرجال، الذي جاء منه، وإنما إلى مجتمع النساء؛ وفي أن تخرج مانكي من سجن إعادة التأهيل متمسكة بحبها لآدم وقد عجزت عن ذلك كل اللواتي جربن ذلك قبلها، فكان مصيرهن البقاء في مركز إعادة التأهيل.

بالإضافة إلى الحكاية الإطار يمكن أن نذكر حكاية رديفة أخرى ومقابلة لحكايات النص الأخرى، ألا وهي حكاية الإنجاب في الزمن القديم التي يتذكرها والد آدم لحظة انتظاره تسليم ولده في المستشفى الذي أودع فيه بعد التخصيب.

تتداخل إذن في قصة النص حكايات عديدة تضيء كلها الحكاية المركزية وتؤطرها لتظهر تغير الإنسان في زمن المستقبل (الزمن الآتي) وتبدل نظرته إلى الحب. وهي حكايات تضفي كل منها على الحكاية المركزية بعدا عجائبيا وأسطوريا يغني الخيال العلمي الذي يكشف من خلاله الروائي

متخيله السردي ويحيك عبره استراتيجية كتابة نصه.

الثابت من الخطاب

يتحدد الثابت من الخطاب في الحب المستحيل من خلال الوقوف على الطريقة التي نظم بها السارد القصة في النص، فبكشفنا للطريقة التي سرد بها السادر الحكاية المركزية ورديفاتها في النص؛ نتعرف على الثابت من الخطاب في النص العربي؛ قبل أن نتعرض للمتحول منه، بوقوفنا على المسقط منه أو المحور مثلا. لذلك سنقصر الوصف هنا على عنصر الزمن باعتباره العنصر المهيمن في النص على بقية مكونات الخطاب الأخرى (الصيغة السردية والرؤية السردية)، لنرى كيف بنى السارد زمن الخطاب في رواية **الحب المستحيل**.

رواية الحب المستحيل رواية تستخدم الخيال العلمي والعجائبي والأسطوري في تكثيف متخيلها السردي؛ وتوظف في أدوات كتابتها تقنيات سردية تستمدها من وسائل الاتصال الحديثة والثورة الإعلامية. وهي بالإضافة إلى ذلك تستثمر السرد الشفوي المستمد من تقاليد المرويات الشفوية الموريتانية، كما خبرتها الذاكرة الشعبية. وهي تستحضر عادات وتقاليد الإنجاب في المجتمع التقليدي، وما يصاحب الولادة من طقوس وحكايات، تحضر في النص لترهنه مكانيا وزمانيا، مكانيا بربطه بحاضر الكتابة (انواكشوط 1987) وزمانيا بربطه بحاضر القراءة حيث يمثل الزمن القديم في النص، وهو زمن الإنجاب في عهد مؤسسة الزواج، وحاضر القراءة. بينما يمثل زمن القصة وهو زمن الإنجاب في عهد انفصال الجنسين. زمن المستقبل، زمن الحب المستحيل. كيف بنى السارد زمن الخطاب في الرواية؟ وهل هي نفس الصيغة التي بناه بها في النص الفرنسي؟.

ذكرنا سابقا أن زمن القصة في رواية **الحب المستحيل** يتألف من حكاية مركزية تسرد في إطار حكاية عامة تؤطرها زمانيا ومكانيا، بالإضافة إلى حكايات رديفة تضيء الحكاية المركزية؛ لذلك كان زمن القصة في النص زمنا متعدد الأبعاد بتعدد الحكايات، ومتنوعا باختلاف الأزمنة في القصة؛ فهو زمن مصير الإنسان في زمن التقدم العلمي المرعب الآتي، وهو زمن ماضي الإنسان في الزمن القديم أيام تعايش الجنسين في عهد مؤسسة الزواج. وهو أيضا زمن الحب المستحيل بعد انفصال الجنسين وعيش كل منهما في مجتمع منغلق عن الآخر وتغير نظرة كل منهما للحب والعواطف. ولتحديد الطريقة التي بنى بها السارد هذا الزمن في النص يتعين علينا أن نحدد ما يسميه جيرار جنيت بـ"الحكي الأول" المحدد لحاضر الحكي وذلك بترهين أول حدث في زمن القصة إذ بتعييننا له "يتحدد ما هو قبل وما هو بعد في علاقته بهذا الحكي الأول، وضمن ذلك تمكن دراسة ترتيب الأحداث أو المفارقات الإرجاعية أو الاستقبالية التي تتم على مستوى الحكي)[1] وبتحديد "الحكي الأول" و"الحكي الثاني" في النص نقف على تمفصل زمن الخطاب فيه.

يبدأ النص بلحظة متأخرة من زمن الحكاية الإطار (حكاية الإنجاب في مجتمع الرجال)، وهي لحظة انتظار والد آدم لولادة ابنه الاصطناعية: "كان ينتظر منذ ساعتين لحظة تكاد تكون مستحيلة الإدراك في أبدية الزمن السحيق، لكنه انتظار طويل في نفس الأب الذي ينتظر بفارغ الصبر مولوده الأول" (الرواية ص5).

تمثل هذه اللحظة على مستوى زمن الخطاب استباقا زمنيا، سيعود السارد لسردها ثانية، فقد بدأ

[1] سعيد يقطين. تحليل الخطاب الروائي مرجع مذكور سابقا ص91.

حاضر الحكي في الرواية بنقطة متأخرة في زمن القصة، ليحكي لنا حكاية إنجاب آدم وولادته؛ وليحكي لنا أيضا حكاية الإنجاب في مجتمع الرواية القائم على الفصل ما بين مجتمع الرجال ومجتمع النساء؛ ولذلك ضمن السارد حكاية الإنجاب في الزمن القديم (زمن الزواج) في هذه الحكاية عن طريق تذكر والد آدم، وهو ينتظر ولادة ابنه، كيف "تغيرت طقوس الولادات وظروفها. تذكر بدقة ظروف ولادة الطفل في الزمن الغابر كما تحكيها أسطورة قديمة" (ص6). وهي عودة أخرى إلى أبعد نقطة من زمن حكاية الإنجاب. في هذه الحكاية يسرد لنا السارد تجربة الإنجاب والولادة في زمن كان فيه الإنجاب عملية مشتركة بين الرجل والمرأة، والولادة معاناة للمرأة ليعود بنا تدريجيا إلى ما وقع لاحقا من انفصال بين الجنسين وليروي لنا بالتفصيل حكاية الإنجاب في زمن ولادة آدم ومعاناة والده قبل هذه اللحظة. فقد "انتظر الأب أربع سنوات قبل الحصول على حضانة. وعندما جاء دوره تقدم إلى مركز الإنجاب الاصطناعي لاختيار بويضة وتخصيبها" (ص12).

وهكذا يستمر السارد في سرد حكاية الإنجاب إلى أن يصل إلى النقطة التي ابتدأ منها حاضر الحكي.

"ها هو الأب يجد نفسه اليوم منتظرا ولادة ابنه بتلهف، بعد انقضاء هذه الفترة. كان لايزال يدخن سجارته الأبدية فوق أريكته المتحركة، من ركن لآخر في قاعة الانتظار. والرجل المشتعل شيبا لم يظهر بعد، ثم جاءت القابلة ذات الابتسامة اللسبوسية (السحاقية) وقالت:

- اتبعني سأقودك إلى ابنك" (ص14).

ثم يستمر السرد متجاوزا النقطة التي ابتدأ منها لنتعرف على

طريقة اختيار الوالد لاسم ابنه في زمن المستقبل "أعطي الأب اسمه وتاريخ ميلاد ابنه واختار العدد سبعة ثم ضغط على الزر المناسب. أظلمت شاشة الحاسوب. بقي وقتا طويلا بدون جواب، كما لو أن تمسطيات أربكته، ثم ظهر على الشاشة اسم من ثلاثة حروف: آدم" (ص14).

تمثل آذن حكاية الإنجاب وولادة آدم زمن "الحكي الأول" في النص ومبتدأ الرواية وقد أخذت من النص فصلين بينما تمثل الفصول الخمسة عشر المتبقية منه زمن "الحكي الثاني". ويمثل زمن "الحكي الثاني" في الرواية حكايتي تعايش مجتمعي الرجال والنساء تعايشا منفصلا تحكمه مجموعة من القوانين والعادات التي اتفقا عليها بعد استقلال كل منها عن الآخر، بالإضافة إلى حكاية "الحب المستحيل" بين آدم ومانكي. فبعد تعارفهما في أول لقاء لهما في مراكز الخدمة المختلطة، يسرد لنا السارد الحكايتين بتركيزه على الأخيرة، وباتباعه طريقة في السرد تقوم على التناوب والتأجيل والتوازي في الحكي، فهو وإن كان يركز على علاقة الحب المستحيل ما بين آدم ومانكي إلا أنه يوازي معها سردا آخر يحكي طبيعة العلاقة الجديدة التي أصبحت تحكم علاقة الرجال بالنساء في ظل أوضاع تعايشهم في زمن الانفصال.

تبدأ علاقة آدم بمانكي بدخوله مركز الخدمة المختلطة وقد بلغ السن القانوني لها؛ ليخضع لتربية عاطفية تلغى الحب من حياته وتؤهله لأن يعيش في مجتمعه الرجالي سليما من مرض الحب. ولكنه بدلا من أن يعود إلى مجتمعه يصيبه في أول لقاء له بمانكي - وقد حضرت هي الأخرى لنفس الدواعي السابقة - مرض *الحب*. فيكشف أمره ويرسل هو ومانكي - وقد أصابها ما أصابه (!) إلى مراكز إعادة

التأهيل الجنسي؛ للشفاء من هذا المرض، أو البقاء فيها، ولكن آدم يستطيع بتنازله عن أجزاء من جسمه وتخلقه خلقة النساء وبالتعاون مع عصابة خناثة أن يخرج من المركز لا إلى مجتمع الرجال وإنما إلى مجتمع النساء ليلتحق بمانكي وقد سبقته، بعد أن خدعت القيمين على المركز بمساعدة خناثة ليبدءا "حياتها الجديدة، حياة من التوحد في اثنين" (ص129).

على هذه الصورة بنى السارد زمن الخطاب في الرواية. فقد بدأها من نقطة متأخرة من زمن القصة (لخطة انتظار المولود الجديد) ليحكي ما سبق هذه اللحظة من أحداث حكاية الإنجاب متدرجا في حكيه إلى أن يصل إلى النقطة التي ابتدأ منها الحكي، لتنغلق دائرة زمن الخطاب عند هذه اللحظة لكنها تنفتح بتجاوز السارد لهذه النقطة (حكاية تعايش مجتمعي الرجال والنساء). فيتواصل السرد متصاعدا في النص يحكي حكاية "الحب المستحيل"، إلى أن يصل إلى النهاية. وبذلك يرسم زمن الخطاب في النص شكلا دائريا منفتحا متصاعدا، متجاوزا النقطة التي بدأ منها.

عنينا لحد الآن برصد الثابت من النص في رواية **الحب المستحيل** كما يحدده المشترك ما بين النصين الفرنسي والعربي، ولذلك ركزنا في هذا المستوى من مقاربة النص على وصف هذا المشترك كما تجلى من خلال القصة والخطاب. ويتعين علينا، هنا، في خطوة تالية أن نرصد المتحول من النص، كما يحدده المختلف، بتركيزنا هذه المرة على المتغير من القصة والخطاب، كما يجليه النص العربي، بالإطلاع على المسقط من القصة والمحور من الخطاب من جهة؛ وبالوقوف على المتغير اللغوي النثري وخصوصيته في استيعاب المتخيل السردي للنص

المكتوب بالفرنسية وفي طريقة كتابته لهذا المتخيل من جهة ثانية.

وقبل أن نتعرض لرصد المتحول من النص، تنبغي الإشارة هنا، إلى أن إعادة كتابة النص بلغة أخرى مخالفة للتي كتب بها في المرة الأولى من طرف نفس الكاتب، تطرح قضايا لغوية ونقدية، تتعلق بمتغير جديد لا يتصل بثابت كان قائما في وضع الكتابة الأولى (القصة والخطاب) وأجريت عليه بعض التعديلات (إسقاط أجزاء منه، أو تحويره)، وإنما بتغير آخر يتصل باللغة التي أعيدت بها كتابة النص؛ ومن ثم كان التغير هنا انتقالا من لغة إلى أخرى ومن نثرية أدبية خاصة إلى أخرى لها أنساقها اللسانية، القائمة على طرائق من الإبانة والإبلاغ خاصة، لها أساليبها اللغوية المحققة لصيغ كتابتها والمعبرة عن نظرة أصحابها إلى الكون والإنسان، مخالفة لسابقتها. هذا التحول في كتابة النص من لغة إلى أخرى، يثير قضايا لغوية ونقدية تتصل باللغة وبرؤية أصحابها إلى العالم سوف تثير بعضها عند رصدنا لهذا التحول.

يتواصل في العدد القادم تحت عنوان

المتحول من القصة

تنبيه وتصحيح:

في الفقرة الأخيرة من الجزء الأول من هذا البحث (الموكب 30-31 ص62) وقعت نسبة قصيدة "السفين" إلى مترجمها أحمد سالم ولد التاه خطأ، والصحيح أنها للشاعر أحمدو ولد عبد القادر. فاقتضى التنويه.

الرحلات الشنقيطية، رباط للثقافة والوصال

(قراءة في الوصل الثقافي بين المشرق العربي وبين موريتانيا)

محمدن بن أحمد بن المحبوب

المفتشية العامة للتعليم الثانوي والفني - قسم اللغة العربية - نواكشوط - موريتانيا

إن الموضوع الذي ننوي محاورته في هذه السطور هو: "الرحلات الشنقيطية، رباط للثقافة والوصال" (قراءة في الوصل الثقافي بين الشرق العربي وبين موريتانيا).

ولا شك أن هذا الموضوع متسع الجوانب غير أننا سنقصر اهتمامنا على الحديث عن تأثر الرحلات الشنقيطية بالشرق وتأثيرها فيه حيث نهل أصحابها من معين الثقافة المشرقية وعملوا جهدهم في الوقت نفسه على تجديد قطع غيار اللغة وتفجير ينابيع الثقافة والحكمة؛ فكيف كان عاقبة هذا التثاقف والتحاور؟ وهل قدم أصحابنا بشأنه ما يستحق التقدير والإعجاب؟ ثم ما الوجوه الثقافية التي فعلت فعلها في هذا التحاور المعرفي والتواصل؟

ذلك ما تروم هذه الوريقات استجلاءه مستعرضة التأثير المشرقي عموما، مستكشفة على وجه الخصوص صورة المشرق العربي في الرحلات الشنقيطية، مستحضرة في الوقت نفسه صورة الشناقطة في المدونات الحجازية وحضورهم في ذاكرة أبناء مصر.

ويحسن القول هنا إن الرحلات كانت بالنسبة للشناقطة مشغلا رئيسا وحاجة ملحاحا استدعتها الطبيعة البدوية وزادت من رواها قساوة الطبيعة وقوة التمسك بالدين لذلك ضرب القوم في الأرض يبتغون من فضل الله أمين

البيت الحرام، ملتمسين الأسانيد العالمية والإجازات فرجعوا إلى قومهم بموفور المال ونفيس الكتاب. وذلك بعد أن تركوا هنالك بالشرق بصمات من ثقافتهم بارزة. ولعل هذا ما قد يسمح بالقول إن الثقافة الشنقيطية تكاد تنفرد من بين مثيلاتها في العالم العربي، بالظعن والمسير، إذ أنتج أبناؤها معارفهم وهم يضربون في الأرض متخذين العيس مدرسة، فإذا كانت الثقافة وليدة التمدن والإقامة وربيبة التحضر والاستقرار فإن قومنا استطاعوا أن يظهروا هذا التقليد ويعكسوا الآية، فجاءوا من الأمر جديدا حيث سطروا ثقافة متميزة رعتها السفرية والارتحال، وأظلتها الحركية والانتقال، وذلك ما أوضحه المختار بن بونا الجكني بقوله[1] – البسيط:

ونحن ركب من الأشراف منتظم
أجل ذا العصر قدرا دن أدنانا
قد اتخذنا ظهور العيس مدرسة
بها نبين شرع الله تبيانا

ولا نجانب الصواب كثيرا إذا قلنا إن الرحلات الشنقيطية قد عادت على البلاد بالخير العميم، حيث كانت قادح العبقرية وباعث الثقافة والعلم، وفرصة التحاور مع الآخرين، فهي إذن شريان الحياة العلمية، فأغلب المرتحلين إلى المشرق قد اشتغل كثيرا بمشاغل الثقافة والعلم إلى جانب همه الناصب الذي هو بالأساس الحج والعمرة، فلم يرجع إلى بلاده إلا وهو يحمل معه خزائن الكتب، وإجازات الكفاءة والتقدير، وشهادات التزكية والاعتبار، وأسانيد القراءة والحديث، وسلاسل التصوف وتطهير القلوب.

ومن هنا نعلم أن الشناقطة اعتمدوا كثيرا على المعارف المشرقية التي كانت من أسس المقررات المحظرية عندهم؛ بل ربما عماد المؤلفات

[1] محمد المختار ولد اباه: الشعر والشعراء في موريتانيا، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1987. ص:342، 343.

والدروس. فإمام القوم في القراءة نافع قارئ المدينة، ومذهبهم في الفقه مذهب مالك إمام دار الهجرة، ومعتمدهم في النحو والتصريف آراء نحاة البصرة والكوفة، ومنتوجهم الأدبي يركن في بعض نماذجه إلى شعراء بني أمية وبني العباس، وتصوفهم يلوذ أحيانا كثيرة بتقاليد أئمة التربية والسلوك في بغداد كالجنيد وعبد القادر الجيلاني. ولا ننسى في هذا السياق اعتناءهم بأشعار البوصيري وميلهم إلى المؤلفات المصرية وخاصة مختصر خليل.

وليس علينا من جناح أن نشير هنا إلى أن علاقات التثاقف والوصال بين المشرق العربي وبين الغرب الإسلامي ظلت تعرف على مر التاريخ صنوفا من المد والجزر الذي يقضي في أغلب الأحيان إلى جدل ثري وتنافس ساخن ولعل السر في ذلك راجع إلى أن ظلال الأبوة المشرقية، ربما طغت في أحايين كثيرة على علاقة المشرق العربي بالمغرب، وصبغتها بصبغة التلمذة والتبعية، وقد عبر بن بسام الشنتريني (ت.543 هـ) أبرز مثقفي القرن السادس الهجري في الأندلس عن هذا الموقف أروع تعبير داعيا إلى إنصاف أبناء الغرب الإسلامي الذين انتبذوا مكانا قصيا، وساعيا في الوقت نفسه إلى نوع من الوسطية والاعتدال، وقد سجل رأيه في الموضوع بأسلوب لا يخلو من الحدة والجناس ولا ينجو من الغيرة والحماس يقول: "إلا أن أهل هذا الأفق - يعني الأندلس - أبوا إلا متابعة أهل المشرق يرجعون إلى أخبارهم المعتادة رجوع الحديث إلى قتادة، حتى لو نعق بتلك الآفاق غراب أوطن بأقصى الشام والعراق ذباب لجثوا على هذا صنما وتلوا ذلك كتابا محكما، وأخبارهم الباهرة مرمي القصية ومناخ الرذيلة (الناقة الهزيلة) وليت شعري من قصر العلم على بعض الزمان وخص أهل المشرق بالإحسان، وعزيز على الفضل أن

ينكر، تقدم به الزمان أو تأخر"[1]. ومما سبق يمكن القول أن المراكز الثقافية في المشرق كانت ترى لنفسها فضل السبق ورتبة التقدم وذلك ما هيأ لها الشهرة والذيوع، ولغيرها النسيان والإقصاء، ومن هنا نفهم سكوت بعض المراجع المشرقية عن بلاد المغرب أحيانا، وعدم اعتنائها كثيرا بأرض شنقيط على وجه الخصوص، فموقع هذه البلاد في الطرف وبعدها نسبيا عن عواصم الثقافة والدولة الإسلامية ربما جعلها تعرف أحيانا نوعا من التهميش، هذا فضلا عن تقصير أبنائها الذين لم يجتهدوا في التعريف بها.

ولكي نبرز جانبا -ولو قليلا- من هذا التثاقف الذي أشرنا إليه بين المشرق العربي وبين الغرب الإسلامي، ارتأينا أن نقسم هذا الموضوع إلى محاور أساسية نخصص أولها للتأثير الذي جمع أصحابه في وصالهم الثقافي، ما بين أرض الحجاز وبلاد النيل، ونخصص المحور الثاني للتأثير الذي اقتصر في محاورته على بلاد الحجاز فقط، ونتناول في المحور الثالث التأثير الذي اكتفى رواده بمجالسة أهل النيل دون سواهم.

الشناقطة بالحجاز وبلاد النيل منابر للتعلم والتعليم

وهنا نؤكد أن الشناقطة كان لهم بالمشرق حضور كبير، فقد اتصلوا بالأوساط الثقافية في مصر، والتقوا الوجوه المعرفية بالحجاز فاستطاعوا بجدارة أن يجمعوا تجارب هذين البلدين ويمسكوا حلق التدريس فيهما بيدين. ويعود تأثر الشناقطة بعلماء الحجاز إلى فترة سابقة (على هذه الفترة) حيث تعلق القوم بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وكل ما اتصل بها ففضلوا مقرأ الإمام نافع على غيره، وآثروا مذهب إمام دار الهجرة على غيره. بل إن أحد علمائهم صرح بوضوح أنه لا يتبع غير سبيل هذا

[1] ابن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان (1979)، ج:1، ص:11-12.

الإمام ولا يهتدي بغير هداه بقول[1] البسيط:

ونحن لا نقتدي في دين مالكنا
إلا بمالكنا وحسبنا كلمه.

وأما تأثير الشناقطة على الساحة المشرقية فيرجع إلى عهد قديم إذ تتحدث المدونات في تيمبكتو عن فقيه يسمى عبد العزيز التكروري مبالغة في رسوخ قدمه في الفقه المالكي إلى درجة جعلت المشارقة "ينهالون إليه لتقريراته وشروحه على مختصر خليل"[2].

وبعد هذا التكروري يأتي العالم كمال الدين محمذن بن حبيب الله المجيدري (ت. 1204 هـ) الذي تلبث بكل من مصر والحجاز مدرسا فبقيت صورته هنالك مشرقة وضاءة تسطع بكل الأقطار التي مر بها، وذلك ما أوضحه تلميذه محمد عبد الله ولد البخاري بقوله: "وأخبار شيخنا محمد بن حبيب الله المجيدري مشهورة من أرضنا إلى الغرب إلى إفريقية إلى مصر إلى مكة إلى المدينة. وإن تتبعت أثره لم تجد موضعا إلا له فيه تلميذ، وقل مصر مر به إلا سلم له أهله وأعجبهم من عالم وولي"[3]. وعن مكانته في الحجاز نكتفي بالقول إنه تتلمذ عليه جل أعلام القوم واستمرت مراسلاتهم تصل إليه بعد عودته إلى بلاده. وقد صاغ تلميذ الرجل المأمون بن محمد الصوفي (ت1225هـ) هذه المكانة شعرا منوها بمستوى شيخه المعرفي، وداعيا في الوقت نفسه الخصم إلى مساءلة ربوع يثرب وبطاح أم القرى عن فتوة المجيدري وتأثيره العلمي وحضوره الصوفي حيث ظلت مسطورات علماء المشارقة تفد عليه ورسائلهم إليه تترى يقول[4] – البسيط:

[1] مخطوط خزانتنا. والعالم المذكور هو نافع بن حبيب الشنقيطي (ت.1416هـ).

[2] أحمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج. طرابلس. 1981. ص:275. ترجمة رقم: 236.

[3] محمد عبد الله بن البخاري: كتاب "العسان". مخطوط

[4] المرجع السابق. مخطوط

سل المدينة و البطحاء أي فني
يخبرك من فيهما من عالم وولي
هل كان يدعى كمال الدين بينهما
من كان في المدن إلا غاية المثل
هذي رسالتهم يسعى بها أبدا
من كان حج لبيت الله ذا قفل

إلا أننا مع ذلك لا نعرف كثيرا عن نشاطاته بالحجاز، فهل تأثر في دعوته الإصلاحية بمحمد بن عبد الوهاب الذي توفي بعده بسنتين (ت. 1206 هـ)؟ وهل لقي هذا الإمام أو أحد تلامذته؟ كلها إشكالات لا يمكن القطع في شأنها برأي وإنما نترك بابها مفتوحا للبحثة والدارسين.

أما في مصر فإن المجيدري توطدت صلته بالعالم اللغوي المرتضي الزبيدي الذي استعان به على شرحه للقاموس، فكان المجيدري ربما خط على سطر أو سطرين من هذا الشرح فيتقبل الزبيدي ذلك[1].

ويأتي دور المصطفى الطالب أحمد بن طوير الجنة الواداني (1145 هـ - 1265هـ) الذي تجلت صورة المشرق العربي ضمن رحلته الحجازية مشرقة واضحة حيث نوه بعلماء المدينة المنورة وسكانها فقد توطدت صلته بالسيد عبد الرحمن الأنصاري الذي وصفه قائلا: "هو عالم جليل من علماء الحنفية مقدم منهم في الفتوى، ومن حسن سيرته وتواضعه وحبه إياي أنه يأتيني وأنا بعيد الدار في أقصى المدنية ويلتمس مني الدعاء الصالح على الاستعانة على الفتوى"[2].

أما في مصر فقد توطدت صلة الواداني برجل فاضل اسمه أحمد الغرب، ولعله تاجر، ويفهم من الرحلة أنه ذو بسطة في المال والسلطان، كما نلحظ أنه تأسف كثيرا لعدم ملاقاة الواداني أيام مروره بالإسكندرية في رحلة ذهابه نحو الحج، لذلك أرسل

[1] المرجع السابق.

[2] رحلة المصطفى الطالب أحمد: تحقيق رحلة الحج والمسمة بجامعها ومسمتها الطالب أحمد طوير الجنة، جامعة الواكشوط، قسم التاريخ 1993، ص(6) 70.

إلى الواداني عن طريق وزيره مكتوبا يستقدمه ضمنه ويأمره بالمرور عليه في رحلة العودة من الحج؛ يقول الواداني متحدثا عن ذلك: "وبين ما نحن في مكة إذ جاءنا مكتوب وزيره: الله الله إن قدمتم من المشرق فانزلوا معنا فإنكم يفعل معكم جميع ما تحبون حتى تبلغوا الغرب"[1].

وأكثر من ذلك يذهب الواداني إلى التنويه بهذا الرجل ممتدحا سعيه متحدثا عن اتساع نفوذه وسلطانه الذي يمتد حسب تصريحات الواداني من الإسكندرية إلى تونس الخضراء، وينتهي الرجل إلى أن ذلك المصري قدم إليه من المعروف ما لا يحصر ولا ينكر يقول: "فنعم الرجل ما أحسن خلقه فرأينا منه إقبالا عجيبا وصنع لنا صندوقين وجعل فيهما الكتب وأعطانا جمالا زيادة على جمالنا، وقال لوزيره كلما التمسوه مكنوهم منه، وليست مدينة في تلك البلاد إلا وفيها ماله وخدامه من الإسكندرية إلى درنة، وبني غازي، وطرابلس وتونس الخضراء. وما بقيت مدينة من تلك المدن إلا وكتب لأميرها كتابا: فلان وجماعته قادمون عليكم افعلوا معهم من أنواع الإحسان كيت وكيت، وكلما يحبون ويحتاجون صوبوه لهم"[2].

وبالجملة فالصورة التي قدم بها الواداني عن المشرق بالغة الإشراق إذ تشمل النخبة العالمة والسلطة الحاكمة وسواد الشعب يقول: "ورجال الإسكندرية رجال صلاح وأهل نية واعتقاد في الصالحين فلم يبق منهم رجل إلا وجاء لقصد الزيارة وإن كنا لسنا أهلا لذلك"[3].

ونصل إلى العلامة محمد محمود بن التلاميد التركزي (ت. 1323هـ) الذي أقام بكل من مصر والحجاز متصلا بالنخبة العالمة، ففي حرم المدينة لبث ربع قرن وهو جالس

[1] المرجع السابق: ص72.

[2] المرجع السابق: ص 81.

[3] المرجع السابق: ص74.

للتدريس وتربية الأجيال وذلك ما عبر عنه بوضوح يقول[1] الوافر:

وقد ربيتهم عشرا وعشرا
وخمسا كاملات من سنين
بإطعاميهم والعلم غث
سدائف من ذرى علمي السمين
وسقيهم وخمر العلم خل
سلافة خمر علمي ذا المعين

وقد سمع منه طيلة هذه الفترة تلميذه إبراهيم الاسكواني المدني، وأمين بري كما أخذ عنه أديب الحجاز وشاعرها عبد الجليل برادة الذي امتدح الشيخ بأبيات أكد ضمنها انه محمدة العصر ومفخرة شنقيط يقول الطويل[2]:

لئن فخرت شنقيط يوما فبالحرى
وحق لها بابن التلاميد مفخر
أقول وإني ناصح جد مشفق
مقالة صدق أجرها أتنظر
هلم بغاة العلم في سوح طابة
إلى العلم عند ابن التلاميد تظفروا

أما في مصر فقد توطدت صلة التركزي بعلماء الأزهر فصحب الإمام محمد عبده، ومصطفى الرافعي، وتوفيق البكري، وسليم البشري. كما تتلمذ عليه جمع من الطلاب من بينهم أحمد تيمور، وبذلك نال بمصر مكانة عالية جعلت أبناءها يدينون له بالتلمذة والتفوق مسطرين شهاداتهم التي تكشف عن فذاذته(...)، وعلو كعبه، فهو حسب الزيات "آية من آيات الله في حفظ اللغة والحديث والشعر لا يند عن ذهنه من كل أولئك نص ولا سند"[3].

أما طه حسين فيرى التركزي ذو تأثير كبير بالأوساط المصرية إذ "كان الطلاب يتحدثون أنهم لم يروا قط ضريبا للشيخ الشنقيطي في حفظ اللغة

[1] محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي: الحماسة البسة الكاملة المرية في الرحلة العسية الشنقيطية التركزية، مطبعة مؤسسوها بشارع باب الخلق بمصر 1310 هـ، ص: ح:2 ص:145.

[2] المرجع السابق: ح.1، ص10.

[3] أحمد حسن الزيات: مجلة الأزهر، سبتمبر 1961، العدد: 2، ص: 291.

ورواية الحديث متنا وسندا عن ظهر قلب"[1].

ونسعى الآن إلى تلمس صورة المشرق العربي في نصوص التركزي حيث نوه بتلميذه أمين بري وهو الطالب الذي اختصه لنفسه واستخلفه على كتبه وأهله لما خرج من المدينة، لذلك اعترف له بالفضل والأمانة والوفاء. يقول[2] (الوافر)

رحلت عن الرسول وصاحبيه
وعن صنوي محمد الأمين
وعن ولدي وأهلي وابن عمي
بمقبرة البقيع من الدفين
وعن كتب حسان لي أسالت
ولي على تحصيلها عرق الجبين
عشية لا بطيبة لي أمين
على كتبي سوي "بري أمين"
فنعم الجار والتلميذ جارا
أمين أرتضيه ويرتضيني

أما في مصر فإن صاحبنا جمعته صداقة حميمة بالإمام محمد عبده، ويمكن أن تصادف صدى لهذه الصداقة عبر أبيات التركزي التي تشيد بفضل هذا الإمام وتذكر رتبته المتميزة في المودة والفتوى يقول[3] - الطويل[4].

تذكرت من يبكي عليه فلم أجد
سوى كتب تختار بعدي أو علمي
وغير الفتى المرضي محمد عبده —
—صديق الصدوق الصادق الود والكلم
وكان على علم وبر صداقنا
إذا كان من قوم صداق على أثم

وأكثر من ذلك نقرأ أبياتا أخرى تنطق علينا بجانب من هذه الزمالة العرفية حيث هنأ الشنقيطي الإمام المذكور بأبيات تحتفي بمقدمه وتشيد بعلمه مؤكدة أنه عماد العلم والفضل إذ يجمع

[1] محمد حسن: المجموعة الكاملة، المجلد الأول، دار الكتاب لبناني 1982، ص: 343.

[2] محمد محمود بن التلاميذ الحسانية، مرجع سابق: ج:1، ص143.

[3] المرجع السابق: ج:1، ص14.

[4] هناء الحسن بن محمد الأمين بن التلاميذ الشنقيطي حياته وآثاره في اللغة والنحو، جامعة الفاتح، كلية التربية، طرابلس، 1984، ص85.

بين الفتوة والفتوى في الوقت نفسه بقول[1] البسيط.

للجامع الأزهر المعمور عاد على
رغم الحسود فتى مصر ومفتيها
محمد الفحل عبده بدر هالته
خيراته ديمة هطلاء يؤتيها
سفائن العلم في ذا الشرق لان غدت
أعلامها بيديه وهو نوتيها

- ويتواصل التأثير الشنقيطي في الشرق مع محمد يحيى الولاتي (ت. 1330 هـ) الذي جلس للتدريس بالمدينة المنورة فترة حاور خلالها العلماء ونشر المعارف والعلوم، وبين ذلك بقوله: "وممن لقينا من الأفاضل بالمدينة المنورة السيد الأرضي علوي والشيخ الكريم سعد المخرج حسن. ودرسنا مدة إقامتنا بالحرم الشريف موطأ مالك رضي الله عنه وعقود الجمان للسيوطي وورقات إمام الحرمين"[2].

وقد أجاب الولاتي وهو بالمدينة عن خمسة أسئلة وردت إليه تتناول العقيدة وفقه القضاء في مذهب مالك. وفي مصر يقيم صاحبنا بالأسكندرية ملتقيا الأديب المصري أحمد حمزة الذي حرض علماء قومه على ملاقاة الشيخ والأستفادة من دروسه، وذلك ما أوضحه الولاتي بقوله: "فأتاني بهم جميعا ومعهم إمامهم عبد الرحمن الأبياري فتوافقوا معي كلهم في مسائل العلم"[3] وقد التقى الولاتي في الاسكندرية بخمسة وعشرين عالما سطر أسماءهم في رحلته الحجازية مؤكدا أنه أفادهم واستفاد منهم ورد على أسئلتهم واشتكالاتهم لينطلق إلى القاهرة مقيما أربعة أيام في ضيافة أحد علماء الأزهر؛ يقول: فأقمنا بمصر (القاهرة) أربعة أيام في ضيافة الشريف إبراهيم مائين نبيت عنده

[1] محمد يحي الولاتي: الرحلة الحجازية: تحريج وتعليق محمد حجي. دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى: 1990. ص 196.

[2] المرجع السابق: ص 214

[3] المرجع السابق: ص: 268

ونظل في الجامع الأزهر إلى العشاء"[1].

ويصعد هذا النغم التأثيري متعاليا بالمشرق مع أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت.1331) الذي أقام بالحجاز فترة التقى خلالها ببعض العلماء مفيدا ومستفيدا، فقد ذكر في وسيطه أنه اجتمع بعبد الجليل برادة الذي أطلعه على معلومات تتعلق بتحديد وفاة العالم الشنقيطي التيجاني بن بابه العلوي، كما أمده بنماذج من منتوج هذا الشاعر[2].

أما في مصر فقد لبث ابن الأمين عشر سنوات يجالس الكتب ويحاور العلماء لذلك شهدوا له بالتقديم، فقد وصفه المصري فؤاد سيد قائلا: "إنه على فهم تام ومعرفة كبيرة بالعلوم الأصولية والفقهية، هذا فضلا عن علو كعبه في العلوم العربية وآدابها".[3]

وزيادة على ذلك اشتدت صلته بأحمد تيمور والسيد أمين الخانجي المكتبي الشهير الذي هيأ له ظروف التأليف ووسائل النشر والتحقيق، ويسر له طبع مؤلفاته، ويبلغ تقدير هذا الشنقيطي ذروته مع الشيخ سليم أبو الأفيال الذي قرظ كتاب الرجل "الدرر في منع عمر" معجبا بشكله ومضمونه يقول: "قلله كتاب جمع فيه الفاضل بين رقة المعنى وجزالة المبني:

كتاب صاغه لن
يحاكي نظمه الدرر
فلا زيد يضارعه
ولا عمرو ولا عمر[4]

(موضوع متواصل)

[1] أحمد بن الأمين الشنقيطي: الدرر في منع عمر، مصنف ضمن الموسوعات، مشارع الحق بمصر 1909، ص16.

[2] أحمد بن الأمين: الوسيط، مرجع سابق، ص:128.

[3] المرجع السابق: ص3.

[4] محمد فال بن بابا العلوي: رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، مخطوط بحوزتنا.

وادان بين الأمـــس واليـــوم

(الحلقة الأخيـــرة)

إعداد/ محمد الأمين ولد الكتاب، سفير ورئيس سابق لجامعة نواكشوط

ج- تكوين النسيج الاجتماعي لوادان

لقد كانت المكونة الأساسية من حيث العدد للنسيج الاجتماعي لمدينة وادان لدى نشأتها هي ذرية الحجاج الأربعة المؤسسين . فذرية الحاج علي المدوعة بادوبجة ولتيدات وذرية الحاج عثمان المدعوة باولاد الحاج وذرية الحاج يعقوب المدعوة باديافب وذرية الحاج عبد الرحمن الصائم المدعوة بالصيام قد شكلت البطون المكونة لقبيلة ادولحاج، صاحبة النفوذ الأساسي بوادان باعتبارها المؤسسة الأولى للمدينة؛ على أن مجموعة ادولحاج والسكان الأصليين للقرى المجاورة لوادان و بقايا السكان المتواجدين بعين المكان منذ ما قبل التاريخ وكذا الوفدين من العرب وغيرهم قد شكلوا بفعل تساكنهم الذي دام أحقابا طويلة ، شكلوا نسيجا اجتماعيا على جانب كبير من التماسك والاندماج قد اسماه البعض: مجتمع **الحاجيين**

د- تعريب سكان وادان

لقد بدأت قبائل بني حسان العربية ذات الأصول الهلالية والتي استقرت بمنطقة الصحراء الغربية منذ القرن الحادي عشر، بدأت تتسرب إلى موريتانيا اعتبارا من القرن الخامس عشر .ولقد كانت العلاقات متوترة في البداية بين القبائل العربية الوافدة وقبائل صنهاجة المتواجدة أصلا

بالبلاد. لكن مع مرور الزمن امتزجت المجموعتان القبليتان وبدأتا تدريجيا في الاندماج مع بعضهما البعض. ولقد اعتمد الصنهاجيون الذين اعتنقوا الإسلام، اعتمدوا اللغة العربية الفصحى كلغة عبادة و اتخذوا اللهجة الحسانية المتفرعة عنها كوسيلة تخاطب بينهم وبين العرب عبر كل التراب الموريتاني.

ولقد استقر بنو حسان الذين قد أقاموا أمارة لهم بآدرار خلال القرن السابع عشر، استقروا بالقرى و المدن اللمتونية مما أدى إلى تعريبها على نحو تدريجي.وهكذا قدم فخذ المتغنبرين من قبيلة كنته في القرن السابع عشر إلى مدينة وادان واستقر بها إلى جانب ادولحاج و المكونات الأخرى للمجتمع الوداني.

و المجتمع الوداني الحالي المكون من ادولحاج وكنته وآمكاريج وعوائل مختلفة تنتمي إلى الشرفاء و آغزازيو (...) فضلا عن بعض العناصر المتفرقة الأخرى. هذا المجتمع هو نتاج لتمازج بين مجموعات متباينة تم اندماجها مع بعضها عبر الزمن على الرغم من احتفاظ كل منها بأصوله الخاصة و المميزة.

3- الا زدهار الاقتصادي لوادان

ان وادان بحكم موقعه الجغرافي المتميز، كان مهيئا لأن يلعب دورا بارزا في مجال التجارة الصحراوية المتأصلة في المنطقة منذ القدم، فضلا عن مشاركته في التجارة الأطلسية التي أسس لها البرتغاليون منذ اكتساحهم للسواحل الموريتانية اعتبارا من القرن الخامس عشر.

ويقع وادان كما رأينا ضمن المجال الحيوي لقبيلتي لمتونة ومسوفة اللتين قال عنهما الرحلتان العربيان ابن حوقل في القرن العاشر و ابن بطوطة في القرن الرابع عشر أنهما كانتا تسيطران تمام السيطرة على محور:

سيجل ماسة- وادا ن – تيشيت – ولاتة – تينبكتو. ولقد كان وادان خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر مركزا اقتصاديا تتم فيه مقايضة المنتجات الحيوانية بالمنتجات الفلاحية. أو بعبارة أخرى كان وادان نقطة تلاق بين الاقتصاد الرعوي للبدو الرحل واقتصاد سكان الواحات المقيمين.

ا – التجارة الصحراوية

لقد تحول وادان خلال ردح غير قصير من الزمن إلى محطة تلتقي فيها القوافل التجارية القادمة من الشمال والمحملة بالملح المقتلع من كدية الجل وبالتمور والشعير والقمح و التوابل والمعادن و الأقمشة والعطور المتجهة صوب المراكز الجنوبية وبللخصوص إلى تيشيت وولاتة وتينبكتو. تلتقي هذه القوافل بتلك القادمة من الجنوب والتي تحمل الذهب والحبوب والعاج والعبيد والقماش المصبوغ بالنيلة الذي أدخل منه الإنجليز كميات كبيرة إلى البلاد خلال القرن السادس عشر والذي أضحى قرنين بعد ذلك اللبس المفضل عند " البيظان" لدرجة جعلت البعض يسميهم با"الرجال الزرق".

إن الموقع الجغرافي لمدينة وادان وقربها من معدن الملح لكدية الجل جعلا منها نقطة عبور هامة للقوافل التجارية ومركز تبادل مورود مما أثار انتباه كل من البرتغاليين والمغاربة. وهكذا نجد الرحالة البرتغالي آلفيس داكاداموستو يقول في معرض حديثه عن مقالع الملح لكدية الجل أنها توجد على بعد ستة أيام من مدينة "أودن" أي وادان. وقد كتب فالانتينو فرنادس عن هذه المقالع يقول: "وعلى بعد فرسخين من جبل الجل يوجد الجبل الذي يستخرج منه الملح الذي يتم نقله إلى "أوادن" (أي وادان) وتينبكتو وأماكن أخرى".

وابان الحملات العسكرية التي نظمها الملوك السعديون محمد الشيخ وأحمد المنصور الذهبي على وجه الخصوص ضد إمبراطورية الصنغاي في السنوات 1544و1584 و1591 فقد مرت الجيوش المغربية في كل هذه الغزوات بمدينة وادان لكن دون أن تمكث بها. وقد كتب الرحالة الإسباني مارمول الذي كان ضمن الحملة الأخيرة متحدثا عن وادان: "وأثناء مكوثنا بهذه المدينة المسماة بوادان بصحبة الشريف الذي كان يسعى الى مهاجمة الزنوج مستعينا بالعرب وبغيرهم من سكان الصحراء الآخرين، علمنا أن ملك البرتغال (جون الثاني) قد أبرم اتفاقية تجارية مع شيخ المدينة يمكن بموجبها الذهاب إلى آركين الوقعة على بعد 70 فرسخا من ناحية الغرب وذلك قصد التبادل التجاري".

ولم تحاول الجيوش المغربية احتلال المدينة و لا الاستيلاء على مقالع الملح التابعة لها، إذ بقيت هذه المقالع بأيدي قبيلة كنتة الوادانية. وقد قدر النقيب الفرنسي فينسان الذي زار تلك المقالع سنة 1860 كمية الملح المستخرجة منها بعشرين ألف حمل بعير أي ما يناهز 4000 طن سنويا.و لقد استمر تصدير ملح كدية الجل نحو المنطقة السودانية إلى غاية العقود الأخيرة من القرن العشرين وذلك بواقع 50 إلى 60 ألف سبيكة في السنة.

ب- **التجارة الأطلسية**

لقد بدأ البرتغاليون اعتبارا من النصف الأول من القرن الخامس عشر يولون اهتماما متزايدا للشواطئ الموريتانية حيث أقاموا وكالات تجارية أهمها وكالة آركين التي أقاموها سنة 1441 ثم بدؤوا يستعلمون عن المراكز المهمة لتجارة القوافل داخل البلاد. وكان وادان أحد مراكز التجارة الصحراوية التي أولوها اهتماما خاصا. إذ تعرض العديد من

الرحالة البرتغاليين والأوربيين الذين كانوا بخدمتهم إلى ذكر مدينة وادان في كتاباتهم.

ففي سنة 1447 تعرض الرحالة البرتغالي جووواوو فرنا دس في حولياته إلى ذكر وادان مشيرا على وجه الخصوص إلى ما أسماه "بكرومه الجهنمية" ولا ندري ما ذا كان يعني بذلك. وقد أوضح أن وادان كانت مدينة يقيم بها 400 نسمة وأنها كانت مستودعا للملح المقتلع من الجل وأن سكانها كانوا يقتاتون على الشعير والتمور وحليب النوق.

وقد ذكر آلفيس كادانوسترو المنحدر من فينسيا والذي كان في خدمة أحد أبناء ملك البرتغال، ذكر فيما كتبه سنة 1475 أن وادان كانت: "مركزا للعبيد والذهب وأنه كان يسكنها العديد من العرب" وقال أحد كتاب الحوليات البرتغاليين في القرن الخامس عشر متحدثا عن مدينة وادان: "خلف الرأس الأبيض يوجد مكان يدعى وادان يقع على بعد ستة أيام للجمال داخل البلاد. إلى هناك تتقاطر القوافل من تينبكتو ومن المناطق الزنجية الأخرى للاتجار مع البرابرة ومع من وراءهم من الناس". وكتب الرحالة البرتغالي دوارتو باتشيكو بيريرا في مستهل القرن السادس عشر: "توجد بمدينة "أودان" (أي وادان) تجارة مزدهرة للذهب الذي كان على جانب كبير من الوفرة حتى قبل اكتشاف معدن غينيا ونهرها".

ونتيجة لكل هذه المعلومات التي جمعت عن وادان فقد بدأت المدينة، نظرا للسمعة التي اكتسبتها، بدأت تظهر على الخرائط الأوربية كمدينة موريتانية توجد على ملتقى المحاور الأساسية للتجارة الصحراوية. ووعيا من البرتغاليين لأهمية حجم التبادل التجاري الذي يجري بوادان، ورغبة منهم في الاستفادة من تجارة القوافل

الصحراوية فقد قرروا سنة 1487 إقامة مؤسسة تجارية بجوار وادان؛ تقول الرواية الشعبية أن مقرها هو المكان المعروف اليوم باسم آكويدير الواقع على بعد 21 كلم شمالي المدينة. وحسب ما ورد عن باتشيكو بيريرا المذكور انفا فان قائد هذه المؤسسة التجارية كان يدعى رودريكو رينلن، أحد فرسان ملك البرتغال ،جان الثاني. بيد أن هذه المؤسسة لم تعمر طويلا نظرا لمعارضة السكان المحليين لتواجد البرتغاليين بين ظهرانيهم وفي هذا المضمار يقول السيد عبد الودود ولد الشيخ في رسالته للدكتوراه التي عنوانها: **البداوة و الاسلام** و **السلطة السياسية في مجتمع "البيظان" خلال فترة ما قبل الاستعمار** الجزء الأول، صفحة89: "اننا نجهل تحت أية ظروف قد تم وضع حد لهذا التواجد البرتغالي بوادان وفي أي تاريخ على وجه التحديد انتهت النشاطات التجارية لهذه المؤسسة التي أقامها البرتغاليون في مدينة ادولحاج".. كان البرتغاليون طوال مقامهم بضواحي وادان يبيعون للسكان المحليين وتجار القوافل الذين يعبرون المدينة جيئة وذهابا مجموعة من البضائع المختلفة والتي قد قام فالانتينو فرناندس بإحصائها ضمن اللائحة التالية: "أوشحة ذات ألوان عادية، زرقاء وحمراء، مختلف أنواع خرق الكتان، السلاهيم، الملاحف، سروج الخيل وأركبتها، الأواني، المرجان الأحمر، الفضة، القمح، العسل، الزعفران،الفلفل والقرنفل". وبالمقابل كان البرتغاليون يبتاعون من وادان الجلود و الوبر و الدهون والتمور والدباغ وريش النعام الخ.

وهكذا يتضح مما تقدم ذكره أن مدينة وادان ظلت من القرن الرابع عشر إلى غاية القرن التاسع عشر أي لفترة دامت زهاء خمس مائة سنة قطبا

اقتصاديا على جانب كبير من العمران والازدهار.

4- الاشعاع الثقافي لوادان

إن دخول قبائل آدرار البربرية التي ينتمي إليها جل سكان وادان في الإسلام وتعربها المترتب عن توافد العرب المضطرد إلى المنطقة، كانا من أهم العوامل التي أدت إلى نمو وازدهار الثقافة العربية الإسلامية في مدن صنهاجة بوجه عام وفي وادان بشكل خاص.

ا - روافد الازدهار الثقافي

إن الإسلام دين قائم على نظام شامل ومتكامل من القيم الأخلاقية والقواعد الفقهية التي تقنن وتنظم كل جوانب الحياة في المجتمع. وفهم القرآن والسنة الذين يشكلان المرجعية الأساسية للعقيدة الإسلامية، يقتضي التمكن من اللغة العربية وذلك بدوره يتطلب الدراسة المعمقة لفقه اللغة من نحو وبلاغة وبيان فضلا عن المنطق والفلسفة وعلوم الدين والتفسير وأصول الفقه ..الخ

ومن ثم فان النشاطات الثقافية الهادفة إلى التمكن من اللغة العربية و التعمق في العلوم الفقهية قد أفضت في نهاية المطاف إلى بروز وظائف متصلة بالمعرفة تولى الاضطلاع بها القبائل التي عرفت بالزوايا في إطار تقسيم العمل بين مختلف مكونات المجتمع الجديد الذي توطدت دعائمه بشكل تدريجي في وادان عقب مجيء الإسلام.

إن انعكاسات التفاعلات الفكرية التي كانت تدور في العالم الإسلامي تحت مختلف التأثيرات، والأفكار والمعتقدات التي كان يروجها التجار والدعاة العرب الذين كانوا يحلون بوادان، وتوفر الكتب التي تعالج مختلف المواضيع والمستجلبة من المغرب و المشرق والأندلس نتيجة لسرعة وتيرة تعاقب القوافل، كل ذلك

شكل العوامل الأساسية التي أفضت إلى الازدهار الثقافي المشهود الذي عرفته المدينة طوال قرون من الزمن.

وتجدر الإشارة في هذا المضمار إلى أن ولوج باب المعرفة على مستوى مدينة وادان شانها في ذلك شأن بقية المناطق الموريتانية الأخرى لم يكن متاحا أمام كل فئات المجتمع بل كان يكاد يكون حكرا على قبائل الزوايا في حين كان حظ القبائل الأخرى من المعارف ضئيلا ويتفاوت حسب موقعها ضمن الهرم الاجتماعي. وظل هذا الوضع قائما إلى حين مجيء الاستعمار الفرنسي.

ب- **النمط التقليدي للتدريس**

في وادان كما هو الشأن في باقي البلاد كان يتم تلقين المعارف في مؤسسات تعليمية تقليدية تدعى بالمحاظر. وكانت العلوم التي تدرس في هذه المؤسسات تتراوح بين المعارف الأساسية والتبحر في العلوم. أما المواد التي كان يتم تعليمها فهي إلى جانب القرآن الكريم: علوم اللغة العربية والفقه والأصول والسيرة وعلم الفلك والحساب وعلم الأنساب وسر الحرف.. الخ.

وكانت الوسائل التعليمية المستعملة جد متواضعة فهي تتمثل أساسا في الألواح المصنوعة من الخشب والمحابر الحجرية التي تعبا بحبر مصنوع من خليط من الفحم والصمغ العربي الممزوجين بالماء، وأقلام مصنوعة مما هو متوفر من النباتات.

ورغم تواضع الإمكانيات المتاحة فإن محاظر وادان كانت من الوفرة وخريجوها من الكثرة بحيث كانت المدينة في يوم من الأيام تحتوي على زقاق كانت به على ما يروى أربعون دارا متوالية يقطنها علماء أجلاء لا يقل أحدهم أهمية عن الآخر. وكان هذا الزقاق يعرف بزقاق الأربعين عالما كما ورد في كتاب الطالب أحمد ولد

طوير الجنة: **رحلة المنى و المنة.**

وكان الإشعاع الثقافي لمحاظر مدينة وادان من التوهج بحيث جذب فطاحل العلماء من باقي أصقاع البلاد أمثال: ولد رازكة و الطالب أحمد ولد بن لعمش وسيد أحمد بولوتاد وغيرهم.

ولقد تجاوز صيت مدينة وادان موريتانيا إلى الأقطار المجاورة. ولعل خير دليل على السمعة الطيبة التي كان يتمتع بها وادان هو المثل الشعبي الليبي الذي يقول: "التمر فزاني والعلم واداني".

ولقد كانت كمية المخطوطات والكتب الموجودة في وادان هائلة. في هذا المضمار فقد ذكر الكاتب الإنجليزي، هـ.ت نوريس في ترجمته وتعليقه على كتاب **رحلة الطالب أحمد ولد طوير الجنة** أن هذا الأخير عندما عاد من حجه سنة 1835 جاء إلى وادان بثلاثين جملا محملة بالكتب.

5- **تدهور مدينة وادان**

بعد ازدهار دام زهاء خمسة قرون عرفت مدينة وادان تدهورا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بدأت بوادره تلوح في الأفق ابتداء من أوائل القرن السابع عشر وتفاقم في مطلع القرن العشرين ليبلغ أوجه في السبعينات من نفس القرن.

ا- **التراجع الاقتصادي**

إن تنامي التجارة الأطلسية ابتداء من القرن السابع عشر وتدفق ذهب وفضة أميركا الجنوبية على الأسواق الأوربية من جهة وبروز التجارة الثلاثية من جهة أخرى. كل ذلك أدى إلى تراجع تدريجي للتجارة الصحراوية التي كان وادان يستمد منها ازدهاره.

ومن ناحية أخرى فان اهتمام الأوربيين المتزايد بالصمغ العربي قد ساهم في تحويل تيارات التبادل بين الأوربيين والموريتانيين إلى المناطق الجنوبية لغربية من البلاد. مما أدى

إلى تقلص التجارة الصحراوية وانخفاض وتيرة دورة القوافل التي كانت تمر بوادان في غدوها ورواحها للقيام بمختلف العمليات التجارية التي تعود بالنفع على المدينة.

والى غاية 31يوليو 1909 تاريخ دخولها تحت سيطرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية، كانت مدينة وادان تستفيد من تجارة القوافل القائمة بين الجنوب المغربي ومنطقة الساحل السوداني.

غيران مجيء الاستعمار وبروز حركات التحرير المسلحة التي قامت لمجابهة الاحتلال الأجنبي من جهة، والتقسيم الإداري الجديد لشبه المنطقة وفق مقتضيات أمن المستعمر من جهة أخرى، أفضيا إلى عزلة شبه كاملة لمدينة وادان التي بدأت منذ ذاك في انحطاط مضطرد على الصعد كافة.

وثمة عوامل أخرى ظهرت لاحقا زادت من تفاقم هذا الانحطاط.من بينها فترات الجفاف المتوالية التي حاقت بالبلاد عموما و بمنطقة أدرار بوجه خاص والتي كانت أطولها تلك التي دامت من سنة 1969 إلى سنة 1974. وقد زاد الطين بلة انعدام الأمن الذي عرفته منطقة وادان إبان حرب الصحراء الغربية .يضاف إلى هذا وذاك العزلة التي تعاني منها المدينة. إضافة إلى طول المسافة التي تفصلها عن مراكز البلاد الحضرية.

ب- الانكماش الاجتماعي

إن الخلافات التي كانت تنشا داخل القبيلة الواحدة و النزاعات التي كانت تنشب بين بعض القبائل قد ساهمت في إفراغ المدينة التدريجي من سكانها. وهكذا فان النزاع الذي شب بين قبيلتي تافرلا وتامكونة في القرن السادس عشر قد أجبر قبيلة تافرلا المهزومة على الهجرة من وادان إلى الجنوب الموريتاني حيث استقرت بمنطقة تيكماطين باترارزة.

وفي القرن الثامن عشر ظهر خلاف بين بعض بطون أد ولحاج لعله كان من بين الأسباب التي جعلت جزء من هذه القبيلة يهاجر نحو الجنوب والشرق الموريتاني، نحو اترارزة والعصابة تحديدا، حيث أسس الزعيم الروحي والسياسي المنتمي إلى هذه القبيلة، لمرابط سيدي محمود ولد المختار أسس الكونفدرالية القبلية العتيدة التي عرفت بأهل سيدي محمود. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عرفت قبيلة كنتة حركة هجرة مماثلة نحو الحوظ وأزواد على اثر نزاعات قامت بينها وبين بعض القبائل الأخرى في المنطقة.

إن التدهور الاقتصادي لوادان وتقلص النشاطات المدرة للدخل المترتبة عن ذلك، قد تسببا في نزيف اجتماعي أخذ شكل هجرة مضطردة للشرائح النشطة من سكان المدينة نحو حواضر البلاد الجاذبة مثل أطار وازويرات وانواذيبو وانواكشوط..كما أن مقتضيات الدراسة قد دفعت بالكثير من العوائل إلى مغادرة وادان إلى مدن أخرى قصد تمكين أبنائها من متابعة دراستهم.

ج- التقهقر الثقافي

إن تضاؤل موارد المدينة الاقتصادية وشظف عيش سكانها قد مهد الطريق في وجه الهجرة وأفضيا في نهاية المطاف إلى تراجع واضح للنشاط الثقافي. ونتيجة لذلك فان التعليم التقليدي كاد أن ينعدم كما أوشكت المحاظر التي كانت موجودة بوفرة على أن تختفي كلية.وكذلك فان المكتبات التي كانت تزخر بالكتب هي الآن مهملة نتيجة لهجرة أصحابها. والبقية الباقية من الكتب والمخطوطات التي تضمها هي الآن عرضة للضياع والتبعثر؛ وقد لا يجانف الصواب من قال إن ما تبقى من التراث الثقافي

الهائل لمدينة وادان لا يتجاوز اليوم عشرين مكتبة هزيلة قد بانت من هزالها أضالعها، ويفتقر ما تبقى بها من كتب إلى الحفظ والصيانة لحمايته من التأكل و الاضمحلال.

6- بوادر نهضة مدينة وادان

منذ أواخر السبعينات بدأت مجموعة من الشروط المواتية لنهضة المدينة تتوفر تباعا. وهكذا أقرت منظمة اليونسكو خلال مؤتمرها لسنة 1978 أقرت مبدأ الشروع في حملة تستهدف إنقاذ المدن الموريتانية القديمة بما في ذلك مدينة وادان. وفي 16 فبراير 1981 أطلق السيد آمادو مهتار أنبو المدير العام للمنظمة حينها والذي كان مرفوقا بالمدير العام لمنظمة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، أطلق نداء للحفاظ على وادان وعلى المدن القديمة الموريتانية الأخرى. وقد جدد السيد فريديريكو مايور نفس النداء سنة 1988.

وتقرر بعد ذلك أن وادان باعتبارها مدينة مصنفة تراثا بشريا فانه يجب الحفاظ عليها وصيانة موقعها وإعادة تأهيل مكتباتها وترميم وحفظ مخطوطاتها. كما استفادت المدينة من حملات لاحقة نظمت لفائدة المدن القديمة.

وقد قيم بعدة أعمال أخرى ملائمة لنهضة المدينة تمثلت على وجه الخصوص في تنمية الحركة التعاونية ودعم النشاطات الرعوية-الفلاحية وذلك بمساعدة منظمات غير حكومية خيرية وغيرها، أو في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الجوانب.

وفي الحقل الثقافي تحديدا، تم القيام بنشاطات ترقوية استهدفت إعادة تأهيل مختلف جوانب الموروث الثقافي للمدينة. وفي هذا المضمار بالذات فقد تم بفضل مساعدة مالية قدمتها البعثة الفرنسية للتعاون، القيام بعمل جدير بالتنويه تمثل في إعادة تنظيم بعض

المكتبات المحلية وترميم بعض المخطوطات وجمع قطع أثرية حجرية وتراثية لها صلة بتاريخ وادان وتم حفظ جل هذه المقتنيات الأثرية في متحف محلي تم إنشاؤه خصيصا لهذا الغرض.

وفي إطار سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات القروية التي تنتهجها السلطات العمومية، فقد تم وضع حد للعزلة التي كانت تعاني منها المدينة وذلك بفضل استصلاح الطريق الرملية التي تربط وادان بعاصمة الولاية أطار. كما تم تقليص هجرة العائلات من المدينة الناجمة عن عدم توفر الظروف الملائمة لدراسة أطفالها، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات دراسية ابتدائية وثانوية جديدة تفي بأغراض هذه العائلات.

وهناك اهتمام متزايد من طرف أبناء وادان المتواجدين بالشتات بمدينتهم قد تجسد في قيام حركة استثمارية متنامية تمس مختلف أوجه الحياة في المدينة. وقد وفرت هذه الاستثمارات أماكن شغل جديدة وساهمت إلى حد ما في تثبيت الأهالي بالمدينة وتشجيع الذين هاجروا منهم ،تحت وطأة العوز، على العودة إلى بلدتهم للعمل بها والإسهام في اعمارها. وان دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مدينة وادان بدأت تخطو خطا حثيثة نحو الخروج من هذا التردي الذي انحدرت اليه نتيجة تضافر العوامل السلبية التي تعرضنا لذكرها فيما تقدم.

وتشكل وادان اليوم مقاطعة تضم ما يناهز 4000 نسمة وهي في نمو مضطرد. ويقوم اقتصادها على القطف الموسمي للتمور وعلى التجارة وزراعة الخضر وات التي يتم تصدير محاصيلها إلى المراكز الحضرية المجاورة. وتستفيد هذه المقاطعة من انعكاسات السياحة التي يتسع نطاقها وتزداد مرد وديتها مع مرور الأيام.

الخلاصة

كخلاصة لما أوردناه في سياق هذا العرض فانه يمكن القول بأن مدينة وادان التي عرفت تواجدا بشريا متواصلا منذ ما قبل التاريخ ، كانت بوتقة امتزجت فيها مجموعات بشرية مختلفة قادمة من أصقاع شتى. ونظروا إلى موقعها الجغرافي المتميز، فان هذه المدينة قد شكلت طوال ما يربو على خمسة قرون ميناء صحراويا حقيقيا استقطب جل التجارة الصحراوية التي كانت قائمة بين الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل السوداني. و قد لفتت أنظار التجار الأوربيين الذين كانوا يجوبون السواحل الموريتانية في نطاق التجارة الأطلسية. وإلى جانب ذلك شكلت مدينة وادان لفترة طويلة من الزمن منارا ثقافيا عمت أنواره شبه المنطقة بكاملها.

كما أننا لن نجانب الصواب إذا قلنا إن وادان هي في طريقها إلى الخروج من فترة الانحطاط التي أودت بها إليها ظروف تاريخية عارضة. وتجتاز مدينة وادان اليوم فترة مخاض ستولد بعدها من أنقاضها- حقيقة ومجازا- لتنطلق نحو مستقبل واعد قد بدأت إرهاصاته تلوح في الأفق مبشرة بالنقلة النوعية التي من المؤمل أن تعرفها هذه المدينة العريقة في الأجل القريب مستعيدة بذلك مجدها التليد ومسترجعة المكانة المرموقة التي ميزتها منذ أن برزت إلى الوجود.

المراجع

1- موريتانيا من الأصول الى بداية التاريخ
(روبيرفرني)

2- تاريخ المغرب
(عبد الله العروي)

3- تجارة الذهب عند" البيظان"
(أ.و بوفيل)

4- موريتانيا عبر العصور
(اسلمو ولد محمد هادي)

5- البداوة والاسلام والسلطة السياسية في مجتمع " البيظان" لفترة ما قبل الاستعمار- الجزء الأول
(عبد الودود ولد الشيخ)

6- صناعة الملح بالجل ودورها في اقتصاديات الصحراء الغربية
(الزابث آن مكدكل)

7- بلاد شنقيط المنارة والرباط
(الخليل ولد أنحوي)

8- رحلة الطالب أحمد ولد طوير الجنة، تحقيق وترجمة
(هـ. ت نوريس)

-لفيس داكادا موستو في:
رحلات داكادا موستو ووثائق أخرى حول افريقيا الغربية في النصف الثاني من القون الخامس عشر

-بانتشيكو بيريرا في :
اسمير الدو سيتو أوربيس

-فالانتينو فرناندس في:
وصف الساحل من افريقيا الوسطى الى السينيغال

-ريمون موني في:
الرحلات و الحملة المغربية عبر وادان 1543-1544

- النقيب فينسان في:
رحلة اكتشاف في آدرار ، المجلة الجزائرية والاستعمارية- اكتوبر 1860

الوزارة في النظم الدستورية المعاصرة

(الجزء الثاني)

أحمـــــــد بن افـــــــاه

كلية القانون - جامعة نواكشوط

المبحث الثاني: الوزارة في النظم الرئاسية:

تقوم النظم الرئاسية على أساس وجود استقلال هيكلي ووظيفي حاد بين أفرع السلطة العامة، ولاسيما الفرعان التشريعي والإداري (التنفيذي).

فمن ناحية الاستقلال الهيكلي لا يسمح لأعضاء أي فرع أن يكونوا أعضاء في فرع آخر في الوقت نفسه، فأعضاء الجهاز التنفيذي (رئيس الدولة ومعاونوه من الوزراء) لا يجوز لهم أن يكونوا في فترة قيامهم بمهام عملهم أعضاء في الهيئة البرلمانية أو الفرع التشريعي. وكذلك فأعضاء الهيئة البرلمانية لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في الفرع الإداري في أثناء مدة صلاحيتهم النيابية.

ويترتب على هذا أن يكون انتخاب الرئيس الأعلى للدولة مستقلا عن انتخاب أعضاء الهيئة البرلمانية كذلك يكون الرئيس الأعلى هو صاحب الحق الأول والأخير في تعيين وعزل معاونيه من الوزراء بمعنى آخر أن لكل عضو من الأعضاء الثلاثة في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية استقلاله الذاتي في مواجهة العضوين الآخرين.

أما من ناحية الاستقلال الوظيفي فيكون كل عضو مختصا بوظيفة معينة بذاتها، فالرئيس الأعلى للدولة مسؤول مسؤولية مطلقة عن

إدارة الفرع الإداري، وعن تصريف الشؤون الداخلية والخارجية والعسكرية في الدولة في حين تكون الهيئة البرلمانية هي المسؤولة عن الوظيفة التشريعية.

إلا أن هذا الاستقلال لا يعني الفصل التام بين هذين الفرعين: فأولا يكون لكل فرع من فروع السلطة حق الرقابة على الفروع الأخرى، وكذلك القدرة على منعها من الانحراف عند الضرورة.

فللرئيس الأعلى حق الاعتراض على ما تقره الهيئة البرلمانية من تشريعات وقوانين، كذلك للهيئة البرلمانية حق الاعتراض على بعض القرارات التنفيذية التي يتخذها الرئيس الأعلى للدولة، والمتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية وتعيينات الوزراء وكبار موظفي الفرع الإداري، وحق الاعتراض أو المصادقة على الموازنة العامة، ولا شك أن هذا يتيح قدرا من التوازن بين السلطات العامة المستقلة في هذا النظام. وثانيا تكون هناك فرصة في الممارسات الواقعية للعلاقات غير المباشرة وغير الرسمية بين أفرع السلطة، مما يقلل من حدة التعارض بينهما في العديد من المواقف[1].

ويعتبر نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مثالا كاملا للنظام الرئاسي وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل لمعرفة واقع نظام الوزارة في هذا النظام.

فالنظام الأمريكي هو أقدم مثال للنظام الرئاسي في العالم والذي يرجع في مصدره التاريخي إلى دستور الاتحاد الأمريكي الصادر سنة 1787م وقد قلدها فيه معظم جمهوريات أمريكا الجنوبية كالأرجنتين وشيلي وبوليفيا وفنزويلا، كما طبقته فرنسا في دستور الجمهورية الثانية سنة

[1] د. نعمان الخطيب، مصدر سابق، ص135-138

1848م، وأخذت به ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في دستور "فيمر" سنة 1919م، كما أخذت به سوريا في عهد الشيشكلي سنة 1956م، ودستور الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958م، كما اتجهت إليه فرنسا في دستور 1958م أيضا[1]

ومع ذلك فإن هذا النظام غير مستمر في أوروبا.

إن الذي دفع الأمريكيين إلى الأخذ بالنظام الرئاسي كما وضعوه وطبقوه هو أن الكثيرين منهم كانوا يعتقدون بأن السلطة التنفيذية القوية شرط أساسي لحسن إدارة البلاد، وأن أول العناصر التي تحقق هذه السلطة القوية هو وحدتها وعدم ازدواجها أو تجزئتها[2].

فالنظام الرئاسي الأمريكي يقوم على دعامتين أساسيتين ويدور حول عنصرين رئيسيين: فأما الدعامتان فهما: رئيس الجمهورية وهو صاحب السلطة التنفيذية، والفصل الشديد بين السلطات الثلاث.

وأما العنصران فهما[3]:

1- عنصر ممارسة السلطة: وبمقتضاه يتولى رئيس الدولة السلطة التنفيذية بصفة فعلية، ويتولى من ثم رئاسة الحكومة مما يستتبع معه عدم وجود نظام مجلس الوزراء بالمعنى المفهوم، واعتبار الوزراء معاونين لرئيس الدولة في ميدان السلطة التنفيذية التي يتولاها أصلا بصفته رئيس الحكومة وصاحب السلطة الحقيقية في هذا الميدان.

2- عنصر علاقة السلطات: وبمقتضى هذا العنصر يتقرر مبدأ الفصل بين السلطات بحيث تفصل

[1] د. طعيمة الجرف: نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، الكتاب الثاني، القاهرة 1966، ص351.

[2] د. مصطفى فهمي أبو زيد: النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة، الاسكندرية 1966، ص429.

[3] د. محسن خليل: النظام الدستوري في مصر والجمهورية العربية المتحدة، الاسكندرية ص350

كل سلطة عن الأخرى دون ظهور علاقة متبادلة بين السلطتين.

ويعد الاستقلال المتبادل لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية هو الطابع الأصلي للنظام الرئاسي. فالسلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية ويتفرع على اعتبار رئيس الجمهورية صاحب السلطة التنفيذية قانونا أنه يستقل في تعيين وزرائه وعزلهم، ومن ثم فإنهم يسمون (سكرتيرين) وهم مرؤوسون له إداريا، ويقتصر عملهم على تنفيذ السياسة التي يرسمها الرئيس والتي يسأل عنها وحده أمام الشعب[1]. فلا يجوز محاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان أو تقرير مسئوليتهم السياسية أمامه، بحيث لا تكون هناك مسؤولية فردية لكل وزير على حدة أو مسؤولية تضامنية نظرا لانتفاء المسؤولية السياسية أصلا أمام البرلمان ولعدم وجود مجلس للوزراء يمكن أن تتقرر معه هذه المسؤولية الجنائية المقررة أمام البرلمان[2]. فرئيس الجمهورية الذي يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، ووزراءه ليسوا مسؤولين سياسيا أمام البرلمان بمجلسيه، ولا يستطيع أي من المجلسين أن يوجه أسئلة واستجوابات إلى رئيس الجمهورية وإلى وزرائه. كما أنه لا يستطيع أن يسحب الثقة منهم وذلك لعدم وجود مسؤولية وزارية سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ولا ثقة برلمانية ولا تضامن وزاري، لأن هذه الأمور كلها من خصائص النظام البرلماني.

---

[1] Robert E. Craige: The Polics of American Democracy ; Chapter XI Fourth Edition, Prentice, Hal. Inc, Enlewoodcliffs, New Jersey; 1966. PP 164-170.

[2] Rollin Benett, Posey: American Gouvernement National-State Local, with questions an answer. little, field. Adams and Co. Paterssoon,New Jersey, 1961. PP 99-105.

وهكذا يحتفظ الوزراء بمناصبهم ما داموا حائزين ثقة رئيس الجمهورية، ولما كان الوزراء ليسوا أعضاء في أي من مجلسي الكونغرس وليس لهم حضور جلساته إلا زائرين، فليس للبرلمان أن يستدعيهم للحضور أمامه لمحاسبتهم عن أعمالهم، ولا يجوز تقرير مسؤوليتهم السياسية أمام المجلس حيث أن المسؤول عن مسؤوليتهم وسؤالهم هو رئيس الدولة (رئيس الجمهورية)[1].

ولما كان رئيس الجمهورية هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، وهو الذي يعين الوزراء ويعزلهم وهو المسؤول عنهم وكذا الحال في ما يخص جميع موظفي الدولة الاتحاديين -باعتبارهم موظفين تابعين له- فهو الذي يتحمل جميع أعباء الدولة وهو الذي يتحمل المسؤولية وحده وتجوز محاكمته وإقالته، فلا يعتبر رئيس الولايات المتحدة إذن معصوما من الخطأ وليست له حصانة دستورية تجعل ذاته مصونة لا تمس، ولذلك من الممكن أن يوجه الاتهام لرئيس الجمهورية ووزرائه -المسؤولية الجنائية- من مجلس النواب في حالة ارتكاب أي من هؤلاء جريمة الخيانة أو الرشوة أو غيرهما، وتكون المحاكمة أمام مجلس الشيوخ الذي يصدر حكمه بأغلبية ثلثي الأصوات وبعقوبة لا تتجاوز العزل من الوظيفة[2].

ويجري التقليد العملي في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر على أن يجتمع الرئيس بوزرائه وكبار معاونيه بصورة دورية تشبه نظام مجلس الوزراء البرلماني، لدرجة أن الفقهاء الأمريكيين بدأوا يستعملون اصطلاح (مجلس

[1] د. سليمان الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي، دار الفكر العربي 1967، ص343.

[2] د. عماد الحميد منوني: القانون الدستوري والانظمة السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية 1974، ص281 و300.

الوزراء) للدلالة على هذه الاجتماعات، ولكن اجتماعات الرئيس الأمريكي بمعاونيه ولو في صورة مجلس الوزراء تتميز بطابع جوهري وهو أن مجلس الوزراء الأمريكي إذا جاز التعبير يقتصر دوره على المناقشة وتبادل الآراء أما القرار النهائي فيتخذه الرئيس الأمريكي بمحض اختياره ولا يمكن أن يتقيد في ذلك بأغلبية معينة لوزرائه مهما كانت هذه الأغلبية. وقصة الرئيس الأمريكي لنكولن مع وزرائه السبعة مشهورة، وما تزال تحتفظ بكامل دلالتها في الوقت الحاضر[1].

فليست للوزارة سياسة شخصية، ولذلك يطلق عليهم في النظام الرئاسي (سكرتيروا- الدولة) ويطلق على الوزارات مصالح والرئيس غير مقيد بآراء الوزراء ولو أجمعوا على رأي واحد[2].

فالوزراء إذن في النظام الرئاسي لهم دور ثانوي محض بتنفيذ إرادة رئيس الدولة وسياسته الخاصة، ورئيس الجمهورية هو العامل الأول والمحرك الأساسي للسلطة التنفيذية. ولقد عرف بعض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من كان يهمل استشارة وزرائه بل يؤثر استشارة جماعات من رجال العلم أو من الأصدقاء، كما كان شأن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الذي عرف بميله للاستئناس بآراء جماعة من أساتذة الجامعات ورجال الفكر كان يطلق عليهم (مؤسسة الأدمغة)، وكما كان شأن الرئيس "جاكسون" الذي اعتاد استشارة جماعة من أصدقائه وكان يطلق عليهم (وزارة المطبخ)، كما اشتهر أحد الرؤساء

[1] المصدر نفسه، ص280

[2] E.B. Fincher : The President of the United State " Abelard Sch-Uman, New York, 1955, PP 132-144.

بمشورة جماعة من أصدقائه كان يطلق عليهم (وزارة التنس)[1].

نخلص مما تقدم إلى ان اهتمام الرئيس الأمريكي بوزرائه، كل على انفراد أو مجتمعين لمناقشة أمر ما أو موضوع معين، لا يعني أن هذه المناقشات تتقيد تقيدا معينا، ولا أن تحكمها لائحة تحدد الكلام والتصويت. ومهما كانت النتيجة في التصويت وما تمخض عنه من توصيات فإن الرئيس يمتلك الحرية الكاملة في قبولها أو رفضها، لأن دور الاجتماع لا يقتصر إلا على المناقشة وتبادل الآراء، أما القرار النهائي فمتروك للرئيس وليس لأحد سواه هذا من الناحية الدستورية، أما من الناحية الفعلية فإن مركز الوزراء وثقلهم يختلف تماما، ذلك لأن آراءهم لها وزن كبير لدى الرئيس، فهم رجاله الذين اختارهم بنفسه ليساعدوه، فهم محل ثقة وتقدير. وغالبا ما تأتي آراؤهم بعد خبرة طويلة ودراسة، فتحد قيمتها ومكانتها لدى الرئيس، فتؤثر في القرارات التي يتخذها بين الحين والآخر.

(موضوع متواصل)

[1] Harold J. Laski: "The President an his Caabinet ». The American Presidency, the Universal Library Caosset and dunlap, New York, 1940, P75

التعليـــم والفـقـر (التأثـيـر والتـأثـــــر)

محمد ولد اعمر
كلية العلوم القانونية والاقتصادية- جامعة نواكشوط

المقدمة

إن الأهمية المعطـاة للتعليـم بمعنـاه الضيق، على أنه العملية التي تجـري فـي مؤسسـات متخصصـة تسـمى المدارس، أو بمعناه الواسع على أنـه كل أنواع التعليم الإنساني، هذه الأهمية تأتي من أوجه عدة:

تزايد الطلب الجماهيري على التعليـم؛ وهذا ما يرجع إلى الاعتماد على منفعة التعليم لهم ولأولادهم؛

توجد علاقة واضحة بين التعليم وبيـن مستوى الدخل لدى الفرد والمجتمـع، فمثلا الحاصل على الثانويـة العامـة يحقق دخلا أكبر من الذي ترك التعليـم في الابتدائية... هـذا بالإضافـة إلـى تفشي الأمية في البلدان الأكـثر فقـرا وأنها تقل تدريجيا كلما ارتفع مسـتوى الدخل. هذه العلاقة لا تنفـي وجـود بعض الحالات الشاذة حيث يوجد أفراد في مجتمعات غنية لم يتلقوا إلا قليـلا من التعليم، وهناك أفراد ومجتمعـات تتلقى تعليما جيدا ومكثفا ومـع ذلـك فدخولهم منخفضة نسبيا، من حيـث أن الإنفاق على التعليم يأتي مـن حيـث الأهمية في الدرجة الثالثة.

إن التطور الكمي الكبير الذي عرفتـه معدلات التمدرس (الانفجار التربوي) صاحبه الكثير من المشاكل - نتيجـة نقص المدرسين والمدارس والوسـائل (الاكتظاظ)- مما تطلب البحث عـن أسباب عدم الكفاية التعليمية أو كفـاءة نفقات التعليم التي تقاس بمؤشرات عدة

منها: معدلات الرسوب والتسرب.. بغض النظر عن العامل الأهم في تحديد الكفاية التعليمية، فقد يكون التلميذ بوصفه مؤشرا للكفاية، أو النظام التعليمي بوصفه الإطار المرجعي وإدارته هما القوة المحركة للتعليم والصانعة لسياساته وقواعد سيره، وكذا المجتمع بوصفه إطار العناصر السابقة.

إن نوعية الشعب وتعليمه هما الشرطان الأساسيان للرفاهية البشرية (Theodore Schultz) . إن بلدا يعجز عن تنمية كفاءات شعبه ومعارفه وعن حسن استغلالها في الاقتصاد الوطني هو بلد عاجز عن تنمية أي شيء آخر. (فريدريك هاربسون)؛ إن احتياطا وافرا من الأفراد المثقفين هو شرط بقاء الوطن وأداة ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومصدر للقوة العسكرية.

إن الترابط الكبير (علاقة التأثير والتأثر) بين التعليم (التربية) من جهة، وبين البطالة، الفقر، الجوع، ضعف الإنتاجية، المرض... من جهة ثانية، أدى إلى تزايد الاهتمام بمشكلة العدالة على المستوى الاجتماعي (الطبقات، الجنس) ومستوى المناطق (الريف، الحضر)، حيث الطفل الذي يعيش في منطقة حضرية أو من أصول اجتماعية واقتصادية متميزة يحالفه الحظ -غالبا- في أن يتلقى تعليما (الالتحاق بالجامعات أو التخصصات الهامة...) في حين يحصل الطفل الذي يعيش في الريف ومن أصول اجتماعية واقتصادية عادية على نسبة تعليم محدودة. وبما أن التعليم سيؤدي إلى توزيع دخل معين، فإن التعليم بهذه الصورة سيكرس الطبقية والإبقاء على الفقراء فقرا دائما، وهذا ما يتطلب القول إن التحسين في توزيع التعليم يشكل قوة هائلة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

إن التطورات الحديثة وما تتطلبه من وسائل حديثة، يجعلنا نقول إن التكنولوجيا وبحوث تطويرها وتكييفها أصبحت قضية مطروحة، وبما أن هذه التكنولوجيا تقوم على العلم كعامل حاسم في وتيرة التغيير الاجتماعي

والاقتصادي وفي هياكل القوى العاملة، فإن الدول النامية -ومن بينها الدول العربية- يجب أن تسخر قوى العلم والتكنولوجيا الحديثين.

الفروق بين الدول العربية -المناخية (صحراوية وزراعية)، الاقتصادية (فقيرة وغنية)، والاجتماعية (آهلة وقليلة السكان)..- هي التي أدت إلى اختلاف وضعية كل بلد عربي عن الآخر، إلا أن هذا لا يعني انعدام وجود خصائص مشتركة أو نقاط تلاق، ومن هنا تكون دراسة الوطن العربي ككل تعني دراسة الخصائص المشتركة، دون التطرق لخصوصية كل بلد.

وبما أن موضوعنا هو -التعليم والفقر- فيمكن أن نقول إن ظاهرة التعليم عامة في كل الوطن العربي- وإن اختلفت مستوياتها الكمية والنوعية من بلد إلى آخر- أما ظاهرة الفقر فإننا نصف بها دولة معينة، مثلا موريتانيا، دون أن نصف بها السعودية أو الكويت... وهذا الوصف لا يعني عدم وجود فقراء على الإطلاق في هذه الدول أو عدم وجود أغنياء على الإطلاق في الدول التي وصفت بالفقر، بل هذه هي السمة الغالبة أو السائدة.

إن وصف الدولة بالفقر أو منطقة معينة به، يعني فقر هذا الإقليم أو المنطقة بالمقارنة مع مناطق أو أقاليم أخرى في داخل الدولة الواحدة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

ما هي خصائص المناطق الفقيرة، وما هو تأثير الفقر على التعليم أو مستويات التربية؟

الإجابة على هذا السؤال تتطلب وضع أسئلة أخرى:

1- ما هو واقع التعليم في الوطن العربي؟
2- ما المشكلات التي يعاني منها؟
3- ما مدى استجابة التعليم للمتطلبات الحاضرة، والتطورات المستقبلية؟
4- ما هو دور التعليم في التنمية وما هي النوعية الملائمة من التعليم؟
5- ما هي علاقة التعليم بالفقر، والعكس؟
6- ما هي علاقة التعليم بمستويات الدخول؟

7- ما هي العلاقة بين: التعليم - الدخل - مستويات المعيشة - الإنتاجية - الإنتاج؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة يتطلب منا عنونة الموضوع "التعلم والفقر - التأثير والتأثر"، وهذا ما يتطلب تقسيم الموضوع إلى محورين. لكن قبل ذكر المحاور، أود الإشارة إلى أن اختلاف ظروف الدول العربية اضطرنا إلى إفراد محور أول عن التعليم في الوطن العربي.

أما المحور الخاص بالفقر فقد اعتبرناه دراسة حالة، حيث نقيس فيه مدى التأثير والتأثر بين الفقر والتعليم.

وبما أن موريتانيا تعتبر واحدة من الدول العربية الفقيرة، فقد فضلنا أن تكون هي الحالة المدروسة لتكون الصورة واضحة في تأثير الفقر على التعليم أو تأثر الفقر بالتعليم.

أولا: واقع التعليم في الوطن العربي

تحديات عدة تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين منها: خطر الركود الاقتصادي، والتفاوت الاقتصادي بين الدول وداخل الدولة، وتشرد الملايين من البشر نتيجة الحروب والاضطرابات الأهلية والجريمة.. وزاد تدهور الوضع البيئي نتيجة عوامل عدة من بينها تزايد معدلات نمو السكان وما يتطلبه من توفير الحاجات (ممارسات الأفراد).. هذه التحديات تختلف من دول إلى أخرى من حيث درجات الحدة، ومن شأن هذه التحديات أن تشكل عقبات كبرى تعرقل حركة المجتمعات والأفراد نحو التطور والتقدم، وخاصة في قطاع التربية باعتباره ركيزة التنمية البشرية.

الوطن العربي يعيش صراعا حضاريا مريرا ويواجه خططا إحباطية متعددة تتغلغل في بنيته الاجتماعية والاقتصادية، وتحول دون تحقيق أهدافه القومية. والأزمة الراهنة لها أوجه عديدة منها:

- محدودية قدرة الدول العربية على تنمية الموارد البشرية تنمية كاملة، ومحدودية قدرتها على استثمار تلك الموارد الاستثمار الأمثل.

محدودية قدرة الدول العربية على صياغة سياسة ثقافية أو تربوية في إطار مؤسسات ترعى هذه الثقافة وتؤصلها.

انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة بين الغالبية من سكان الوطن العربي

محدودية المشاركة الديمقراطية بين الدولة والمجتمع المدني حتى في أكثر القضايا إلحاحا وأكثرها مساسا بحاجات الناس، مثل قضية التعليم.

هذا بالإضافة إلى التبعية الجديدة التي أصبحت تبرز في:

- الزيادة الكبيرة في الاعتماد على الاستيراد من الخارج (سلع استهلاكية وإنتاجية):
- تزايد حجم مديونية الدول العربية.
- التبعية التكنلوجية المتزايدة للدول الصناعية المتقدمة.
- التبعية الثقافية في محتوى الثقافة والإعلام، وما يترتب عليها من أساليب الحياة وبروز ازدواجية الأصالة والاغتراب..

وتتزايد أهمية هذه الظاهرة، إذا عرفنا أن التعليم في شموله لا يقتصر على فترة عُمرية محددة من عمر الإنسان، وأنه ليس مقيدا بحال محدد هو التمدرس، كما يشيع في الفهم الجزئي للتعليم، لأن مكانه يتجاوز المدرسة بالمعنى التقليدي الرسمي، ليمتد إلى العمل والممارسة السياسية، وإلى كثير من مناحي الحياة اليومية. ولهذا يعد المجتمع بكل تضاريسه ونشاطاته المجتمعية مدرسة كبيرة تمارس من خلالها خبرات التعليم.

أولا/ التطور الكمي والنوعي للتعليم في الوطن العربي

أ- الجانب الكمي: بلغ عدد سكان الوطن العربي 229 (مليون) سنة 1991 ليصل إلى 488 (مليون) عام 2025، ويضم التعليم الابتدائي والثانوي (6-17 سنة من العمر) في المنطقة العربية حوالي 69 (مليون) سنة 1991 أي حوالي 30% من مجموع السكان. ووصلت تقديرات الأشخاص الأميين ممن هم في سن الخامسة عشر فما

فوق، إلى 61 (مليون) سنة 1990 و72 (مليون) سنة 2000.

- المرحلة الابتدائية: خلال الفترة 1970-1990، تطورت نسبة المسجلين في هذه المرحلة (بالقياس إلى فئة العمر المقابلة) تطورا متساويا تقريبا، فزادت من 51.1% عام 1970 إلى 73% عام 1990، أي بمعدل زيادة متوسط قدره 2.2% في العام. وقد زادت نسبة النمو السنوي لدى الإناث 5.2% بين عامي 1985-1990 في مقابل 63.8% لدى الذكور.

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من أجل تعميم التعليم الابتدائي (كل طفل في سن التمدرس مسجل) فإنه من الملاحظ الفرق بين نسب التمدرس عند البنات والأولاد (فكل أربع إناث في سن التعليم توجد واحدة منهن خارج المدرسة) غير أن هذا لا يمنعنا أن نقول بشكل عام إن نسب تمدرس البنات في المراحل الأولى من التعليم تكون أكبر من الأولاد، لأن الأولاد يتسربون بدافع العمل، في حين أن البنات عندما يبلغن سن الزواج تزداد نسب التمدرس عند الذكور بدل الإناث (باعتبار الزواج المبكر عامل تسرب).

- المرحلة الثانوية: بلغ عدد المسجلين في التعليم الثانوي حوالي 6 مليون عام 1975 ووصل إلى 14 مليونا عام 1988 أي بزيادة قدرها 153% ووصلت نسبة المقيدات إلى 41% عام 1988 بدلا من 34% عام 1975.

زاد معدل التسجيل الخام (نسبة مجموع طلاب المرحلة إلى فئة العمر المقابلة) زيادة واضحة في المرحلة الثانوية ليصل إلى 54% سنة 1990 بدلا من 28% سنة 1975. ومن الملاحظ في هذه المرحلة تزايد الرسوب، كما نلاحظ قلة التكوين المهني، حيث ظل التعليم العام يستقطب 88% أو أكثر في بعض الدول.

التعليم في المرحلة الثالثة: زاد عدد الطلاب في هذه المرحلة من 900 ألف سنة 1975 إلى 2.3 مليون عام 1988 أي بمعدل قدره 158% وأصبحت المقيدات تشكلن 47.5% عام 1990 بدلا من 29%

عام 1975 و42% عام 1988 من أجمالي المقيدين.

وما تزال نسبة الطلاب في الشعب العلمية والمهنية العالية أقل بكثير منها في شعب الدراسات الإنسانية والمهنية المتوسطة، على الرغم من التزايد الملحوظ في السنوات الأخيرة لتوجه الطلبة إلى الاختصاصات العلمية (الطب، الهندسة...).

المعلمون: زاد عدد المعلمين في الوطن العربي في مختلف مراحل التعليم من 855 ألفا عام 1975 إلى 2097 ألف عام 1988، وتبلغ المعلمات أكثر بقليل من نصف مجموع الهيئة التعليمية في المرحلة السابقة على المرحلة الابتدائية، وحوالي النصف في المرحلة الابتدائية، وحوالي 37% في المرحلة الثانوية.

إن ظروف دراسة البنت في وطننا العربي والعادات والقيم التي تفرضها مجتمعاتنا، وانطلاقا من أهمية التعليم وبالذات في المرحلة الابتدائية، يفرض علينا أن نقول إن تزايد نسبة المعلمات في المراحل الأولى أدى أو قد يؤدي إلى تدني مستويات التعليم (من بين عوامل أخرى)، ومن جهة ثانية لا ننكر أهمية المرأة في التربية وبالذات في المراحل الأولى من التكوين.

ب- الجانب الكيفي: إن الانفجار التربوي الذي عرفته الدول العربية (تضخم في العرض والطلب التربويين) أدى إلى ثورة تربوية نتيجة الآمال الكبرى التي رسمت وطلب من التعليم تحقيقها (هدف ووسيلة).

إلا أن الدول العربية والنامية بشكل عام لم تتساءل بطريقة نقدية عن نمط التربية الأكثر مواجهة لاحتياجاتها التنموية، فقد اكتفت -في الغالب- بمواصلة النظام الذي خلفته السلطة الاستعمارية مع تطويره -نظاما تربويا استعماريا مستوردا-. وقد أدى هذا إلى وجود فجوة عميقة في العديد من البلدان، بين "إنتاج" النظام التعليمي والنتائج المدرسية، لهذا أصبح الجانب الكمي لا يكفي. فنوعية التعلم -النتائج المدرسية- يجب أن تقيم بالاستناد إلى مهارة الفرد وكفاءته في العمل، وكذلك إلى تكافؤ الفرص.

لقد ترافق النمو الأسرى للقطاع التربوي مع تكاثر التحديات والمآزق، لاسيما في وطننا العربي فخلال العقدين الأخيرين، ولدت المغامرة التربوية جملة من الأوضاع الصعبة، بحيث أن التفاؤل الحماسي الذي ساد في البدء قد أخلى مكانه أمام شعور بالخيبة والمرارة، وأخذ على هذا النظم التعليمي أنه يغلب القيم الأنانية والمادية على المسؤولية المشتركة والمجهود الجماعي، وأنه يعتمد منلهج متصلة لا صلة لها بالاحتياجات، وأنه يستخدم تقنيات تعليمية -في الغالب- عفا عليها الزمن، وتشل المبادرة الفردية وحب الإطلاع، وأنه ينتج خريجين مذعنين وعاجزين عن التفكير بأنفسهم، وسيعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء.

بالإضافة إلى هذه المآخذ والاتهامات، يعزى إلى المؤسسات التربوية في البلدان النامية والعربية. عدد من العيوب والنواقص منها: تمرد مدرسي يتجسد في معدلات تسرب وإعادة مرتفعة، ارتفاع معدل البطالة المترافق مع مشكلة: "الفيض التربوي" أي: كثرة الخريجين والنقص الحاد في الهيئة التعليمية، عدم كفاية التمويل، تخصيص اعتمادات لمشروعات ضخمة عديمة الفائدة والجدوى، انفجار في أعداد التلاميذ يؤدي إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية، نقص الإحصاءات والمعلومات الضرورية للتخطيط والتقويم، تمركز المؤسسات المدرسية في المدن على حساب المناطق الريفية..

لا نود هنا أن ننكر الجهود والأهداف التي تحققت -وإن كانت دون المستوى المطلوب- وبالذات في مجال الأهداف العامة للتربية في الوطن العربي (الإسلام، العروبة، أهداف التنمية الاقتصادية، اتجاهات العصر ومقتضياته وخصائصه، حاجات الفرد العربي..). وفي مجال المناهج الدراسية (إصلاح المناهج وربطها بخطط التنمية ومواكبتها للمتطلبات الحاضرة...)

وفي مجال الإدارة التربوية (إدخال الطرائق والأساليب الحديثة في الإدارة

والتنظيم..) وفي مجال إعداد المعلمين وتدريبهم (طورت برامج التأهيل والتدريب..) وفي مجال الامتحانات والتقويم التربوي ("جودت" عملية وضع الأسئلة وطرق الامتحان والتصحيح والحد من الغش في الامتحانات..).

التعليم هو الأداة الفنية الرئيسية في تحقيق التغيير الاجتماعي -الاقتصادي والثقافي، وعليه، فقد كانت المؤشرات تدعو إلى التوسع السريع في الأنظمة التعليمية في جميع مراحلها، وخصوصا في المرحلتين الثانوية والعالية، إيمانا بمبدأ تغطية الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة المؤهلة، هذا بالإضافة إلى راحة الأوساط السياسية من الضغط الاجتماعي المطالب بالمزيد من التعليم.

أدى هذا التطور الكمي إلى نقص نوعي، ففي إطار الجوانب الكيفية للنظام التعليمي الغربي يمكن ملاحظة ارتباطه الضبطي المحافظ، أكثر من اهتمامها بتحرير الوعي وبلورته (التعليم من أجل التغيير)، وتدل الدراسات التي عنيت بتحليل مضامين المقررات الدراسية وهرمية العلاقات داخل المؤسسة التعليمية وشكل المباني، وموقع غرف الإدارة منها والتي تجعل المدرسة من حيث بنائها وتنظيمها أقرب إلى ثكنات ومعسكرات..

هذا فضلا عن دور التعليم في إعادة إنتاج الميزات الاجتماعية وتكريس أفكار تستحوذ على عقول المتلقين للتعليم ووجدانهم، ولعل من الأدلة على هذا ما يلي:

1- من حيث ممارسات النظام التعليمي، فهو تلقيني وسلطوي، وينحي ويستبعد الحوار والقدرة على البحث وحل المشكلات، ويركز على الماضي والحاضر ويهمل المستقبل ويفتقر إلى المعيار العلمي في تقويم المعلم وتنميته.

2- من حيث تنظيماته، يعاني (التعليم) من سيطرة الازدواجية والانتقائية في أنماط المؤسسات التعليمية ولغة التدريس والمقررات (عام وفني/ أجنبي وأهلي/ ذكور وإناث/,,,)

والتعددية الثقافية (البربرية Berberité والعروبة Arabité والإسلامية Islamisme المسيحية Christianisme، وتعدد اللهجات..). وفي هذا السياق التعليمي المضطرب ترتفع نسب المعلمين غير المؤهلين تربويا وأكاديميا.

3- أما عن مخرجات النظام التعليمي وعلاقتها بمتطلبات التنمية وشروطها، فقد لوحظ انحياز التعليم ضد الإناث لصالح الذكور، وضد الأرياف لصالح الحواضر، وضد الطبقات الدنيا لصالح الطبقات المسيطرة، وأن ما يكسبه التعليم للمتعلم من مهارات ومعارف هو محدود في كمه، ومتخلف في الغالب- في كيفه عن التوارث المعرفية والتقنية العالمية، فالتكرار والتلقين والطقوس اليومية في طوابير الصباح، وأساليب التعلم.. كل هذا يجعل المتعلم يسير في اتجاه واحد ليقبل ما هو قائم ويرى أنه الأفضل. وتبدو علاقة مخرجات التعليم بالإنتاج عاجزة، بسبب مضامين التعليم وطرق التدريس، وبسبب حالة الإنتاج العربي التابعة للخارج الدول الصناعية) والتي تتطلب مهارات معينة.. مما يؤدي إلى الاختلاف بين أسواق العمل ومخرجات النظام التعليمي.

الجدول 1: بعض مؤشرات التعليم الكمية

	الوطن العربي	البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
نسب القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي 94	%56	%56	%83	%60
معدل القراءة والكتابة بين الكبار 94	%53,5	%69,7	%98,5	%77,1
دليل التعليم	%0,55	%0,65	%0,911	%0,71
دليل التنمية البشرية 1994	0,592	%0.576		%0,764

المصدر/ مجلة المستقبل العربي 277 بتاريخ 1998/01 ص:198

النشـــاط الصنـــاعي بموريتانيـــا ودوره في عولمـــة الاقتصـــــاد الوطـــــني

الجيو-اقتصادي: محمد المختار ولد النح / جامعة نواكشوط

يعتبر النشاط الصناعي مفتاح التنمية الشاملة، باعتبار قدرته على تقويم المنتوجات الفلاحية والزراعية من جهة، وتنشيطه لفعاليات الأنشطة التجارية والخدماتية من جهة أخرى؛ مما يترتب عنه إحداث تحولات اقتصادية ومجالية واجتماعية جذرية هامة. كما قد ينجم كذلك عن تطور النشاط الصناعي وارتباطه بالعالم الخارجي؛ تحول في بنية الواردات الوطنية من حيث التجهيزات الصناعية والمنتوجات الصناعية الوسيطة؛ واحتماليا انتقال التكنولوجيا الصناعية الاستخراجية (الحديد والذهب) والمعملية نصف المصنعة محليا (الصناعة السمكية، صناعة حديد البناء، صناعة الإسمنت...) من جهة أخرى، مما يترتب عنه سلبا أو إيجابا دعم سياسات عولمة الاقتصاد الوطني من حيث قدرته على الإندماج في الاقتصاد العالمي. لكن قبل الحديث عن دور النشاط الصناعي في دعم إجراءات وقنوات عولمة الاقتصاد الوطني، يجدر بنا أولا أن نتساءل عن إشكالية تحديد مفهوم "العولمة الإقتصادية" أو "الاندماج الاقتصادي العالمي" وهل العولمة الاقتصادية تشكل إندماجا اقتصاديا على سبيل العلاقة السببية؟ وما هي القوى المحركة للعولمة الاقتصادية؟ وما هي أبعادها وتجلياتها؟

1- تحديد مفهوم العولمة الاقتصادية والقوى المحركة لها

يعد مفهوم "العولمة الاقتصادية" مفهوما غامضا ومبهما من حيث النشأة والأبعاد والتجليات، مما يجعل إمكانية تعريفها أمرا صعبا. ذلك أن هذه العولمة الاقتصادية المنشودة أصبحت من أهم المؤشرات الأساسية والمعيارية في أحادث التنمية الشاملة على الصعيد العالمي، الشيء الذي تسبب في اختلاف تعاريف الباحثين حسب التخصصات، وأدوات القياس ومستويات التحليل. وعلى هذا الأساس، يرى "آي ماندو مطيلاى" (أستاذ الإعلاميات بفرنسا)، أن "العولمة الاقتصادية" "تعني سيادة السوق الحرة بإلغاء الحدود الجمركية بين الدول (مناطق التبادل الحر) على المستويين العالمي والجهوي..." و"تعني كذلك تقليص دور الدولة - الأمة التي أصبحت رهينة شبكة الاتصالات الدولية ودخول السلع والأموال والخدمات بكثرة ملحوظة، والظواهر الدولية (البيئة، حقوق الإنسان، الإتصالات، الشمولية، التنمية، الصحة...)، ثم التنظيم الدولي للإقتصاد (الاتحاد الأوروبي، مجموعة الدول السبع + واحد، منظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية... إلخ) وجعل الاقتصاديات الوطنية تتداخل فيما بينها في المجال الاقتصادي، حيث تتعامل اقتصاديا مع بعضها كما يعامل الأفراد داخل نفس الدولة"[1].

أما "فرناند ابرودال" (أستاذ الاقتصاد بفرنسا) فيقول إن "فكرة وجود اقتصاد عالمي تتبنى على نفس القوانين والقواعد والمبادئ.. وعلى التحول التدريجي في وسائل النقل، مما قرب المسافات وألغى فكرة الحدود بوجود مركز اقتصادي عالمي (دولة أو مدينة)، يعتبر

[1] جريدة "الاتحاد الاشتراكي" الجمعة - العدد 5327 بتاريخ 13 مايو 1988.
مقال "بوزكري فتاش" تحت عنوان: "العولمة الاقتصادية: مفهومها، أبعادها، وتجلياتها" - ص5.

عاصمة اقتصادية عالمية وأخيرا تسلسل أو تدرج مجالات اندماج الاقتصاديات الوطنية في العولمة الاقتصادية فيما بين دول المركز والمحيط"[1]. ويضيف "ابرودال" أن الفرق بين العولمة الاقتصادية والشمولية الاقتصادية، كون هذه الأخيرة تعني هيمنة الشركات المتعددة الجنسية العالمية في مجال السلع والخدمات باعتبارها قوى محركة للعولمة الاقتصادية، مما يترتب عنه إلغاء السياسات الوطنية، وجعل الدول تدخل مرحلة السياسة الاقتصادية العالمية.

2- أبعاد وتجليات العولمة الاقتصادية

تتعدد الأبعاد التي تتم من خلالها عملية العولمة الاقتصادية إلى الشمولية المالية وسيادة الشركات المتعددة الجنسيات، ثم تقوية التجارة العالمية بالإضافة إلى توحيد العلاقات الدولية. أما تجليات أو مظاهر العولمة الاقتصادية، فتتمثل في التبادل المعلوماتي الاقتصادي، التبادل المالي، التبادل التجاري والهجرة الدولية ثم سيادة مناطق للتبادل الحر على نطاق واسع.

وخلاصة لهذه التعاريف، نعتقد أن العولمة الاقتصادية تعني أيديولوجيا سيادة الرأسمالية الاقتصادية العالمية بصورة قيادية من حيث فرض منطق سياسات التقويم الهيكلي. الأمر الذي يجعلنا نتساءل، لصالح من تتدعم أبعاد العولمة الاقتصادية؟ وعلى حساب من؟ أو بعبارة أخرى هل التطور الاقتصادي، خاصة الصناعي، يمثل شكلا من أشكال الاستقلال الاقتصادي الذاتي؟ أم أنه أصبح يشكل أحد أساليب التبعية الاقتصادية العالمية بصورة جماعية بالبلدان النامية؟

تجاوزا إذن لما ينطوي عليه مفهوم العولمة الاقتصادية من حمولات أيديولوجية وأبعاد سياسية في إطار

[1] المرجع نفسه – الصفحة نفسها.

التعاون بين الشمال والجنوب في مجال التنمية، نعتقد أن مؤشرات الاندماج الاقتصادي العالمي يمكن أن تلاحظ من خلال متغيرات المشاركة الفعالة في التجارة الدولية (أهمية حجم تبادلات الثروة والخدمات بالنسبة لمجموع الناتج الداخلي الخام العالمي)، وأهمية حجم السكان النشيطين في القطاع التصديري، بالإضافة إلى أهمية التحول الاقتصادي الوطني نحو الأنشطة ذات القيم المضافة المرتفعة (أي أهمية نصيب المنتوجات الصناعية المعملية، من مجموع المنتوجات التصديرية). فهذه المتغيرات تترجم عادة مدى أهمية التحول الكلي أو الجزئي لإشكالية التقسيم الدولي للعمل بالنسبة لما كانت عليه الحال خلال عقد الستينات وما بعده (اقتصار صادرات البلدان النامية آنذاك على مواد الأولية). ولمعرفة ما إذا كان لتطور النشاط الصناعي بموريتانيا دور في دمج الاقتصاد الوطني عالميا، وما إذا كان هذا الاندماج سلبيا أو إيجابيا، ارتأينا دراسة مجموعة المتغيرات الهامة التالية:

3- متغيرات قياس اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي

3-1 - قدرة النشاط الصناعي على الرفع من متوسط النمو السنوي الناتج الداخلي الخام

تظهر دراسات البنك الدولي لسنة 1995 أن متوسط النمو السنوي للناتج الداخلي الخام بالبلاد لا يتجاوز 2% خلال الفترة 1980-1993، مسجلا بذلك نسبة تطور قدرها 35% بالمقارنة مع متوسط نموه السنوي خلال الفترة 1970-1980 (3،1%)[1]؛ وهو متوسط نمو منخفض جدا لخال الفترة الأخيرة، خاصة أن البلاد قد شهدت

[1] Banque mondiale (1995) Rapport sur le Développement dans le monde – le monde du travail dans une économie sans frontière – Washington – P.184.

يزال يفتقر إلى أرصدة الادخار الداخلي الوطني ويعتمد في تمويل مشروعاته التنموية على القروض الميسرة والمساعدات الأجنبية. أضف إلى ذلك كون تحقيق مشروع صناعي وطني يعمل كذلك على تحويل البنية القطاعية لاقتصاد البلاد من اقتصاد للتبادل (يعتمد على القطاعين الفلاحي والخدماتي) إلى اقتصاد إنتاجي تصديري (يعتمد على النشاط الصناعي) وبالتالي تحقيق إندماج اقتصادي إيجابي نسبيا في الاقتصاد العالمي (عولمة الأسواق المالية، عولمة أسواق الشغل وعولمة أسواق التبادلات التجارية...). غير أن هذه الاستراتيجية كانت محدودة الجدوى، حيث ما تزال تبعاتها تضعف النشاط الصناعي بالبلاد، نتيجة تظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن نذكر من أهمها:

أ- العوامل الداخلية:

تتمثل هذه العوامل الداخلية في النقص في الموارد أو النقص في استغلالها بصورة مثالية ومعقلنة، بالإضافة إلى سوء التسيير وندرة التأهيل والاستثمار والتمويل والطاقة. كما تضم هذه العوامل الداخلية كذلك مشكلات غياب إمكانات الادخار الوطني، وضيق السوق الداخلية لتصريف المنتوجات الصناعية الوطنية مقابل عدم قدرة هذه الأخيرة على المنافسة الخارجية (مشكل جودة المنتوج الصناعي النهائي)؛ وأخيرا صعوبة نقل واكتساب التكنولوجيا الصناعية مما انعكس سلبا على إمكانات ظروف الانتقال والتطور الصناعيين.

ب- العوامل الخارجية:

تتجسد العوامل الخارجية بالنسبة للبلاد في الانعكاسات السلبية لحالة الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في منتصف عقد السبعينات. وقد أدت

هذه الوضعية إلى تراجع الطلب على الحديد بالأسواق الدولية مما انعكس سلبا على تراجع أسعاره، رغم تدهور صيغ التبادل آنذاك واعتماد سياسات الحماية الجمركية بالأسواق الأوروبية في وجه هذه الصادرات، الأمر الذي زاد من تكاليفها. كما تراجعت المساعدات الخارجية بالصيغ الحقيقية، مقابل انتشار الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات داخل أو بالقرب من البلدان النامية التي بدأت تشهد نهضة صناعية كشكل من أشكال الهيمنة الداخلية في احتكار التكنولوجيا الصناعية. وقد تسايرت هذه الظروف بالبلاد مع تلاحق سنوات الجفاف التي قضت على 3/2 بنيات الاقتصاد التقليدي بالوسط الريفي. فكان من نتائج هذه الوضعية، اهتمام المبادرات الخاصة بالاستثمار في القطاع الصناعي، ونشطت حركة الهجرة الداخلية باتجاه المراكز الحضرية، حيث ارتفعت إثرها نسبة التحضر بالبلاد إلى 51% سنة 1993[1]. علما أن حجم مجموع السكان خلال السنة نفسها كان يقدر ب: 2،2 مليون نسمة بمتوسط نمو سنوي قدره 2،6% خلال الفترة 1980-1993، مقابل 2،4% خلال الفترة 1970-1980[2]. أضف إلى ذلك كون هذه النتائج السلبية الناجمة عن الجفاف، قد أحدثت هي الأخرى تحولات هامة في بنية الاستهلاكات الغذائية لدى السكان، حيث أصبحوا يعتمدون في تغذيتهم اليومية على الحبوب (الأرز والقمح والشعير) والسكر والشاي الأخضر والسمك والألبان الصناعية (خاصة دقيق الألبان) كمولد ذات أولوية أساسية، بدلا من أن كانوا يعتمدون في غذائهم اليومي سابقا على اللحم واللبن الطري بالدرجة الأولى.

وقد أدت هذه الظروف إذن إلى زيادة وتيرة توظيف النفقات على واردات التجهيزات عامة والتجهيزات

[1] Banque mondiale (1995), op. Cit. P.242.

[2] المرجع السابق - ص230.

الصناعية خاصة، ثم واردات المواد الاستهلاكية الغذائية والوقود، خاصة أن البلاد تفتقر إلى مصادر توليد الطاقة، الأمر الذي يعزز عجز ميزان المدفوعات ويضاعف من زيادة المديونية الخارجية. وبذلك يكون النشاط الصناعي تابعا سلبيا للتجارة الخارجية بعيدا عن إمكانية قدرته على دمج الاقتصاد الوطني بصورة إيجابية في الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس، نلاحظ من دراسات البنك الدولي لسنة 1995، أن حجم قيمة واردات البلاد سنة 1993 قد بلغ 670 مليون دولار (53749 مليون أوقية) بمتوسط نمو سنوي قدره 5،1% خلال الفترة 1980–1993، مقابل متوسط نموها السنوي خلال الفترة 1970–1980 قدره 5،3%[1]. وهذا يعني أن قيمة الواردات خلال السنة نفسها قد تجاوزت ججم قيمة الصادرات نسبة 32،9%. كما يلاحظ كذلك أن حجم واردات البلاد سنة 1994 (44694 مليون أوقية) قد تراجع بنسبة 16،9% بالنسبة لحجم قيمتها سنة 1993، مشكلا بذلك نسبة 88،13% من مجموع حجم قيمة صادرات البلاد خلال السنة نفسها (50710 مليون أوقية)[2]. كما تراجع حجم قيمة هذه الواردات سنة 1996 (46880 مليون أوقية) بنسبة 12،8% بالمقارنة مع حجم قيمتها سنة 1993، ممثلا بذلك نسبة 79،97% من مجموع حجم قيمة الصادرات خلال السنة نفسها (58618 مليون أوقية)[3].

وهذا يعني أن ارتفاع حجم قيمة واردات البلاد بصورة مستمرة قد أثقل عبء ميزان المدفوعات من حيث العجز وتبديد رصيد البلاد من ادخارات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تبديد فوائد عائدات الصادرات. ذلك أن حجم هذه العائدات محدد سابقا

[1] المرجع السابق – ص206.

[2] MAED – Publications ONS (1997) Eléments de conjoncture n°9 – P.22.

[3] MAED – Publications ONS (1997) op. cit. P-24.

بفعل تدهور صيغ التبادل بالأسواق الدولية، وبفعل انخفاض قيمة العملة الوطنية (الأوقية)، نتيجة تطبيقات برامج التقييم الهيكلي منذ 1985، الشيء الذي أدى إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي بالعملة الوطنية بنسبة 56،9% سنة 1993)أي 1 دولار يساوي 119،85 أوقية) بالمقارنة مع قيمته سنة 1982 (1 دولار يساوي 51،76 أوقية)[1]؛ وهو ما يعتبر اندماجا سلبيا كذلك في التجارة الدولية. ومن أجل تقييم أدق لقيمة هذه الواردات، ارتأينا دراسة بنيتها النوعية سنة 1996 من خلال معطيات الجدول الآتي:

البنية النوعية لواردات البلاد سنة 1996

القيمة بملايين الأوقية

البنية النوعية للواردات	قيمة الواردات	%
المنتوجات الغذائية	9448	20.15
الوقود والمنتوجات البترولية	6739	14.37
ثروات التجهيز	15067	32.13
واردات أخرى مختلفة	15626	33.35
المجموع	46880	100

المصدر: تحقيق شخصي من مرجع:
MAED – Publications ONS (1997) op ; cit, - P.24.

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن الواردات المختلفة وثروات التجهيز والمنتوجات الغذائية وأخيرا الوقود والمنتوجات البترولية قد استقطبت حسب الترتيب بأهم قيم هذه الواردات، حيث مثلت نسب 33،35%، 20،15% و 14،37%.

وهذا يعني أن البلاد ما تزال تعتمد في تموينها عامة وبالمواد الغذائية والوقود ومواد التجهيزات خاصة من خارج حدودها؛ الشيء الذي يبرر ضعف القطاع الصناعي الوطني في إحداث اكتفاء ذاتي في مجالي الاستهلاك الغذائي ومواد التجهيز، أحرى أن يكون قادرا على إحداث اندماج اقتصادي عالمي بشكل إيجابي. ونتيجة لذلك كان توطيد

[1] MAED – Publications ONS (1995) op. cit. P.70.

ارتباط البلاد بالخارج على مستوى التموين سببا في ارتفاع مديونيتها الخارجية.

3-3 - القدرة على كبح وتيرة المديونية الخارجية

يلاحظ أنه كلما تطور النشاط الصناعي، كلما كان ذلك عاملا أساسيا في تحول الاقتصاد الوطني إلى الإنتاج والتصدير (أي قدرة هذا النشاط الصناعي على تقويم ودعم إنتاج وإنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى)، ثم جعل هذا الاقتصاد قادرا على المنافسة الخارجية بالأسواق الدولية، من جهة عن طريق الإنتاج المحلي لمعظم واردات البلاد الأساسية مما يخفف من عجز ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى عن طريق دعم تحقيق فوائد العائد التصديري وفوائد الاستثمارات الصناعية مما يعمل على ضمان تحقيق أرصدة هامة كادخار داخلي يعتمد عليه مستقبلا في تمويل مشروعات التنمية الوطنية، والاستغناء بذلك جزئيا عن المديونية الخارجية التي تكلف خدمتها الناتج الداخلي الخام عبئا ثقيلا.

ونتيجة لكون النشاط الصناعي الوطني ما يزال ضعيفا من حيث تحقيق هدف رئيس من هذا النوع، فقد ارتفعت ديون البلاد الخارجية نسبيا سنة 1993، حيث وصل حجمها إلى 2203 مليون دولار؛ مشكلة بذلك نسبة تطور قدرها 61،7% بالمقارنة مع حجمها سنة 1980 (844 مليون دولار)، وهو ما يمثل آنذاك نسبة 252% من الناتج الداخلي الخام خلال السنة نفسها. وقد كانت خدمة هذه الديون جد مرتفعة قبل إعادة الجدولة، حيث كانت تمثل نسبة 45% من عائدات الصادرات الوطنية. غير أن هذه النسبة قد تراجعت لتمثل 28% خلال فترة ما بعد إعادة الجدولة ويلاحظ أن الديون الممنوحة على المدى الطويل قد مثلت نسبة 88،96% من مجموع ديون البلاد الخارجية آنذاك، بينما لم تمثل الديون قصيرة المدى سوى 8،17%، في حين مثلت القروض الممنوحة من لدن صندوق النقد الدولي (FMI) 2،85% من

مجموع هذه الديون الخارجية. ونشير أخيرا أنه أيا كانت طبيعة نسبة الفوائد الموظفة على هذه الديون، فإن الديون طويلة المدى تظل أهم أشكال الديون خدمة لمشروعات وبرامج التنمية؛ مع أننا نعتقد أن ارتفاع الديون الخارجية لا يشكل أحد مستويات الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي؛ بل يمثل عكس ذلك إحدى الأشكال الجديدة لتكريس وتعميق التبعية الاقتصادية ضمن العلاقات بين الشمال والجنوب. وهذا يعني أن مسلسل التصنيع بالبلاد ما يزال ضعيفا على إحداث تحول في بنية إنتاج الاقتصاد الوطني بعيدا من أن يكون قادرا على دمجه إيجابيا في الاقتصادية العالمي. ذلك أن الاستقلال الاقتصادي لا يمكن إحداثه إلا عن طريق نشأة واستمرارية مسلسل فعال للتصنيع، وهو ما يتطلب حاجة في عقلنة وتخطيط وتسيير التنمية الصناعية بالاعتماد على جميع الفعاليات الوطنية والموارد الطبيعية المتاحة بالإضافة إلى أقصى استعمال للإسهامات الداخلية علما أن مقاربات عديدة تمثلت في إعلان الأهداف (وإن كانت غير واضحة أحيانا)، واتباع مجموعة من التوجهات قد شكلت مع بعضها مرشدا تكنو-اقتصاديا اهتم أساسا بالصناعات الأساسية والاستخراجية، بالإضافة إلى تصور تقديرات الحجم وتوجيه الاستثمارات الصناعية المقترحة. غير أن نتائج هذه الاستراتيجية نظرا للوضعيات الدالية وبارتباط مع الظروف الدولية المغايرة كانت جد متواضعة؛ فهل ستستفيد موريتانيا ضمن البلدان النامية من تجاربها الصناعية الماضية وتتطلع لجديد طموحات التنمية الصناعية الدولية؟

الأبعاد الهيدرولوجية للأمن المائي الموريتاني

الإمام ولد محمد قلي
قسم الجغرافيا - جامعة نواكشوط

(الجزء الأخير)

(ملاحظة: ورد الجزء الأول من هذا الموضوع سهوا ضمن المحور التربوي من العدد السابق(30-31) والصحيح أنه ضمن المحور العلمي)

II- أهم سمات الوضع المائي الموريتاني الحالي: (تقييم موارد المياه)

بالرغم من أن تقييم الموارد المائية يعد قضية محورية تعتمد عليها سياسة تحديد الميزان المائي من نواحي الإمكانات المائية المتاحة وتقديرات الاحتياجات مستقبلا، وبالتالي يمكن وضع البدائل الممكنة للحد من العجز المائي، وبالرغم من كل ذلك فإن هذا التقييم في البلاد الموريتانية لا يرقى إلى مستوى الشمولية.

وإن كانت تجري بعض أعمال التقييم على مستوى قطاعي وإداري فإنه ينبغي مواصلة الجهود وتضافرها لتحديث المعلومات من خلال استمرار التقييم وتوسيع شبكات الرصد وتدعيم قاعدة المعلومات من أجل وضوح الأوضاع المائية والتعرف على ما يجب القيام به من تنمية مائية.

*** نظرة عامة على مصادر الثروة المائية الموريتانية:**

أ- <u>الأمطار</u>

كما سبق القول يقع الجزء الأكبر من مساحة موريتانيا (5/4) في نطاق الإقليم الصحراوي شمال دائرة عوض

17° شمالا[1]؛ حيث تندر الأمطار وتتساقط بصورة غير منتظمة من سنة لأخرى، وقد يمتد الجفاف لسنوات. وتتناقص كميات الأمطار السنوية تبعا لمحور جنوبي شمالي، من حوالي (400ملم/عام) إلى حوالي (20 ملم/ عام)[2] مع تأثر معدلات الأمطار بسوء توزيعها المكاني والزماني، و بالانقطاعات الطويلة التي تحد أحيانا من إمكانات الاستفادة منها، كما أن معظم الأمطار يسقط في فصل الصيف في فترة اشتداد الحر وطول الإشعاع مما يقلل من قيمتها الفعلية لشدة التبخر والنتح.

وعموما فإن ما بين 70 إلى 80% من مساحة البلاد تقع في نطاق معدلات أمطار تتراوح ما بين 20 إلى 200 ملم/ السنة، ويعادل مجموع كمية الأمطار الهاطلة سنويا حوالي 157 مليار متر مكعب.

ويتوقع عودة نحو 95% منها إلى الجو ثانية في شكل بخار وإسهام 1,5% في الجريان السطحي.

ولقد شهدت موريتانيا موجات حادة من الجفاف منذ 1969 مما أدى إلى تضاؤل التغذية الطبيعية للطبقات الجوفية وانعدام الجريان السطحي بالوديان.

وبالتالي فإنه باستثناء نهر السنغال الذي يمر في حدود كل من موريتانيا والسنغال وعبر مالي، فإن موريتانيا تعتمد أساسا على مصادر المياه الجوفية التي تدعو الحاجة إلى المزيد من الدراسات من أجل التعرف بدقة على حدود وامتداد الطبقات الحاملة لها، وإمكاناتها المائية وتغذيتها السنوية والمخزون المؤكد والقابل للاستغلال.

وإن كانت بعض الدراسات تقدر المخزون الاحتياطي بحوالي 100 مليار متر مكعب[3]، إلا أن استغلال القسم الأوفر من هذا المخزون يتصف بصعوبة

[1] El Houssein Ould Jiddou, les Ressources en eau de la Mauritanie, colloque international. Eau, Environnement, Développement, IRIM, Nkt, 20-22 Mars 1994, P.24.

[2] Ibid.

[3] عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1999، ص214.

الاستغلال من الناحيتين الاقتصادية والفنية.

ب- المياه الجوفية:

بإلقاء نظرة على الخريطة الهيدروجيولوجية لموريتانيا يمكن تقييم البلاد من حيث طبيعة التشكيلات الجيولوجية أو الطبقات الحاملة للمياه Aquifères إلى نمطين كبيرين، تقع الأولى في مناطق الأحواض الرسوبية الحديثة أي في صخور الغطاء الرسوبي، وتقع الثانية في مناطق السلاسل الجبلية القديمة التي تعرضت إلى الحت؛ حيث تتكشف صخور الركيزة. (لاحظ الخريطة رقم1). ولعل أهم الخزانات المائية الجوفية ما يعرف باسم الحوض الشاطئ Bassin côtier أو خزان الحوض الرسوبي الجنوبي الغربي:

- خزان الحوض الرسوبي الجنوبي الغربي:

يمثل أهم البحيرات الجوفية في موريتانيا، وينقسم إلى ثلاثة مجموعات (الترارزة) في الجنوب وبنشاب في الوسط و "بولنوار" في الشمال)[1]. وتوجد هذه الطبقة وامتداداتها في تكوينات الرمال والحجر الرملي الغضاري للقاري النهائي وفي رمال الزمن الرباعي، وهو أهم الخزانات المائية الجوفية في البلاد، ويقدر احتياطه القابل للاستغلال بين (25 و55 مليار م3)، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الطبقة يعتبر أحفوريا Fossile. ويزداد عمق الآبار من (10 إلى 100م) من الجنوب إلى الشمال. وتتعرض هذه الطبقة لزحف الجبهة المالحة من المحيط ولفرط الاستغلال؛ حيث تعتمد عليها المدن الكبرى في البلاد (العاصمة السياسية - العاصمة الإقتصادية) في التزود بالمياه.

وتنتشر في البلاد خزانات باطنية أخرى أهمها:

*خزان "تاودني": الذي يتخذ شكل حوض مقعر واسع يزداد عمقا في الشرق باتجاه مالي ويتميز ببعض الطيات بقرب مرتفعات "الموريتانيد" ما بين منطقتي

[1] El Houssein Ould Jiddou op-cit P.25

آدرار وأفلـه، وبحيـرة "تاودني"، تبـدأ قبل أقل من 90 مترا بملوحة تنقص عـن 500 ملغ، ويمكن ان تصل 40 مترا مكعبا في الساعة؛ وفقا لما أثبتتـه التحريـات الأخـيرة فـي "باسـكنو" وفصالـه و"أغورط"[1].

ويشكو هذا الخزان من الملوحه في بعض الجهات ومن العمق في عـدة أمـاكن. ونقص المعلومات بشأنه نتيجة لمحدوديـة ما أنجز به من آبار.

يضاف لما سبق خزانات أخـرى أقـل أهمية مثل خزان "الموريتانيد" و "تكـلنت" والعصابة والجنوب الشرقي الموريتـلني. وإن كان بعضها لا يشكل خزانـا مائيـا متصلا بسبب طبيعة البنية الجيولوجيـة التي لا تسمح بنفاذ الماء إلا في بعـض الحالات التي تعـرف بنفاذيـة التكسـر Imperméabilité de fracturation.

ج- نهر السنغال:

يعد نهر السنغال -وبحق- عصب النظـلم المائي في موريتانيا وجوهره، ولأهميتـه المتزايدة في مسـتقبل الأمـن المـائي الموريتاني فإن ذلـك يفـرض علينـا التصدي لدراسة هذا النهر بشـيء مـن الإلمام والتفصيل (وهذا ما سوف نفرد له مقالا سيصدر في الأعداد القادمة).

- نهر السنغال: يعتبر نهر السنغال أحد الأنظمة النهرية الكبرى فـي قـارة إفريقيا وفي الوطن العربي، والتـي تستمد مياهها من خارج حدود الوطن العربي مثله في ذلك مثل نهر النيـل ودجلة والفرات...

ويعد نهر السنغال -شأنه في ذلك شـأن الكثير من الأنهار في العالم- نهرا دوليـا حدوديا فهو -من ناحية- يمر بـأراضي دوليتين هما غينيا ومالي، ويفصل مـن ناحية أخرى بين أراضي دولتيـن همـا السـنغال والجمهوريـة الإسـلامية الموريتانية وذلك لمسافة 850 كلـم فـي الجنوب الغربي للأخيرة، مكونـا بذلـك حدودا طبيعية بين البلدين، ويمثـل أهـم مصادر المياه السطحية في موريتانيا.

[1] Ibid. P.27

ويعد النهر جزءا من منطقة جغرافية أرحب هي "حوض نهر السنغال" الذي يمتد من منبع النهر من مرتفعات فوتا- جالون في غينيا إلى مصبه في المحيط الأطلسي غربا بالقرب من مدينة سان لويس، السنغالية ومدينة "انجاقو" الموريتانية، ويبلغ طول المجرى المائي لنهر السنغال 1800 كلم. ويغطي حوض تصريف النهر مساحة تقدر ب: 483181كلم2[1]، وتشارك في حوضه أربع دول إفريقية منها دولة واحدة عربية هي موريتانيا.

ويعتبر نهر السنغال هو ثاني أكبر الأنهار في غرب إفريقيا، ويستقبل النهر مياهه من مصدرين رئيسيين هما المنحدرات الشمالية لمرتفعات فوتا جالون في غينيا التي تعتبر برج المياه لغرب إفريقيا، أما المصدر الثاني فهو هضبة "الماندييغ" في الجنوب الغربي لمالي. ويتشكل نهر السنغال من التقاء رافده الرئيسي "البافينغ" مع "الباكوي" عند مدينة بـ"افولابي" بمالي، ليتدفق نهر السنغال صوب الشمال الغربي خلال مالي ونزولا إلى "كاييس" Kays حيث يتلقى المياه من نهر "الفاليمي"، و بعد ذلك يتدفق إلى السهل الفيضي الذي يبدأ في "باكيل" ومن المسافة المتبقية من "باكيل" إلى المحيط الأطلسي يشكل نهر السنغال الحدود ما بين موريتانيا في الشمال والسنغال في الجنوب.

ونظام النهر في جزئه الموريتاني شبيه بنظم أنهار النيل ودجلة والفرات وغيرها من الأنهار التي تقع على هوامش الصحراء.

حيث يخضع نظام النهر للأمطار المدارية الموسمية، وينعكس تفاوت الأمطار في الزمان والمكان على نظام التصريف فيتغير تبعا لذلك.

ويبلغ إجمالي إيراد مياه نهر السنغال حاليا كمتوسط عام 24 مليار م3 سنويا وهناك تعاون نسبي بين دول حوضه بصفة عامة، باستثناء دولة المنبع

[1] F.A.O; Watr Reports (7), irrigation in Africa in fugures, Rome 1995, P: 203.

(غينيا)، وعلى الرغم من أن المستقبل القريب لن يشهد أي تغيرات حادة أو مؤثرة على استغلال مياه النهر، فإن المستقبل البعيد سيكون محفوفا بالمخاطر والعديد من المشاكل حول طلبات الدول بشأن توزيع المياه.

ونرى بأن احتمالات التوتر والصراع - على نحو تروج له بعض الجهات- تعتبر غير واردة بالنسبة لنهر السنغال، وإنما تحتاج دول حوضه فقط لمزيد من التعاون وحسن توظيف منافع النهر لصالح الجميع.

ولا شك بأن هذا النهر الذي يجتاز مناطق واسعة جنوب البلاد المكتظ بالسكان بقدر ما هو المورد المائي الرئيسي للزراعة المروية يمثل المورد الأول والأساسي للثروة المائية السطحية في موريتانيا.

لعله يتضح مما سبق أن ثم بعدين رئيسيين للمسألة المائية في موريتانيا أولهما أن مصادر الثروة المائية العذبة في موريتانيا - عدا نهر السنغال - محدودة، وهي تنحصر بصفة عامة في المياه الجوفية ومياه الأمطار والتي تتعرض لعوامل متعددة، تعود في الغالب إلى اعتبارات الطقس والمناخ تنال - بدرجة أو أخرى- من حجم المياه الجوفية والأمطار الموسمية وأهميتها وإمكانية الاستفادة منهما، بوصفهما مصدرين من مصادر الثروة المائية

أما البعد الآخر للمسألة فيكمن في أن نهر السنغال يمثل حجر الزاوية في الوضع المائية الموريتاني بوصفه المجرى المائي السطحي الوحيد الدائم في موريتانيا، بحيث يتوقف مستقبل الأمن المائي في البلاد على كيفية تنظيم استغلال هذا النهر وتنمية موارده وضمان ذلك.

2- قابلية استغلال الموارد المائية وإمكانات التنمية:

بحسب أهمية المخزون المائي يمكن تقسيم البلاد إلى المناطق التالية:

1- المناطق ذات الإمكانات الهامة: وهي المناطق التي توجد فيها خزانات باطنية متصلة، مثل الخزان الجوفي الجنوبي،

المتميز بالعمق والصبيب Débit العالي الذي يصل 150 م3/ يوميا للبئر، وتعتمد عليه مدن نواكشوط، "أكجوجت" و"انواذيبو" وتتوفر المناطق الوسطى والشرقية على إمكانات تمثل سهل بومديد وأقساما من مقاطعة العيون، و"الطينطان" و"كنكوصة" التي تحيط بهضبة أفله ثم حافة "باسكنو"، وتنضاف إلى هذه المناطق الولايات الجنوبية ذات الكميات المطرية السنوية المرتفعة.

2- مناطق لا تتوفر على مياه جوفية: (الحدود المالحة والجافة + Biscaux Salé sec) وهي المناطق الداخلية في القسم الغربي من الحوض الرسوبي السنغالي الموريتاني؛ حيث الملوحة مرتفعة، واستغلال المياه لا يتعدى عدسات صغيرة ذات تصريف محدود جدا، وكذلك المنطقة الحافة شرق الطبقة المائية للراسب القاري النهائي والحافة المشرفة على ظهر النعمة.

3- المناطق ذات الإمكانات المتواضعة: مثل مناطق الواحات في الشمال (آدرار وتكانت)، التي تحتوي على خزانات جوفية سطحية ذات صبيب منخفض.

4- المناطق ذات الإمكانات المنخفضة: تتمثل في مجموعتين تتوفران على خزانات جوفية غير متصلة وتتفق المجموعة الأولى في الغرب مع تكوينات "الموريتانيد" وحوض "كاراكورو".

- مجموعة شرق الحوض الغربي وجنوب غرب الحوض الشرقي.

5- المناطق ذات الإمكانات المنخفضة جدا:

تضم على الخصوص الولايات الشمالية ذات الخزانات الجوفية غير المتصلة:

- سهل "آمساكه" وظهر الرقيبات (مناطق رعي وتنمية حيوانية)
- هضبة أفله بما فيها المنطقة الهامشية لـ"تامشكط"
- الإقليم الواقع جنوب شرق كنكوصة.

3- الموارد المائية المتاحة والاحتياجات وحالة الاستغلال:

يصل مجموع المياه السطحية المتجددة في موريتانيا إلى (11,4) مليار م3 سنويا،

(لاحظ الجدول رقم1). ويتمثل النظام الهيدروغرافي أساسا في نهر السنغال وروافده في الضفة اليمنى سافلة "باكيل" حيث يسجل وجود بعض الوديان ذات الجريان المتقطع أثناء الفترة الممطرة.

وتقدر الاحتياطات الكلية من المياه الجوفية المتجددة ب: (3,7 كلم3)[1] سنويا، وهذا التقدير لا يتضمن سوى الطبقات المائية المتصلة Continus والطبقة المائية في سهل الفيضي ويقدر القابل للاستغلال منها بحوالي (0,3 كلم3/ سنويا فقط).

أما السديمات المائية ضمن النظم المائية المتقطعة Discontinus فإنها حتى الآن لم تمثل موضوعا لدراسات كمية؛ وقد وصلت كمية المياه المستهلكة لمختلف الأغراض في موريتانيا 1990 إلى حوالي 1,9 مليار م3 موزعة على القطاعات التالية:

- قطاع الزراعة نسبة 92%
- قطاع الصناعة نسبة 1,8%
- الاستخدامات الأخرى: 6,2% .

وبناء على الطلب الحالي لكل ساكن وبافتراض أن السكان في سنة 2025 سيصل عددهم حوالي خمس مليون نسمة فإن الطلب الإجمالي على الماء سيكون (4,32) مليار م3 [2].

ويلاحظ من الجدول بأن المياه المستغلة في موريتانيا تساوي أربعة أضعاف كميات المياه المتجددة الداخلية سنويا والبالغة (0,4 كلم3) سنويا، وكما سبقت الإشارة فإن الإيراد السنوي الناتج عن الأمطار لا يمكن الاستفادة منه بأكثر من كمية تتراوح ما بين 0,5 إلى 1,5 مليارم3 للعام، قيمة التغذية السنوية بالإضافة إلى ما بين 1 إلى 1,5 مليار م3 تساهم في فيضان نهر السنغال سنويا أما الباقي فيضيع بالبخر.

كما يلاحظ من الجدول رقم1، ارتفاع نسبة مؤشر التبعية للمصادر الخارجية (96,50%) وهذا ما يعني بأن موريتانيا لا تتحكم إلا في نسبة 3,5% من موارد

[1] F.A.O; Water Reports (7), op.cit. P.203.

[2] Programme Hydraulique, international, les ressources en eau des pays de l'OSS, évaluation, utilisation et gestion 1995, P. 11.

المياه المتجددة بها. وبالتالي فإن المياه المتاحة في موريتانيا تتصف بظاهرة لها دلالة استراتيجية وغاية في الأهمية للأمن المائي، فهي معرضة للنقص والتدهور في النوعية نتيجة عوامل طبيعية واستراتيجية، أو الاستخدامات الجائرة، على غرار الكثير من الدول العربية النهرية الأخرى.

وهذا يعني من جهة أخرى بأن موريتانيا تعتمد على مائية نهر السنغال بشكل كبير، وأنه المصدر الوحيد لها من أجل الوفاء باحتياجاتها لأغراض الشرب والتنمية.

حالة استغلال الإمكانات المائية:

لقد أنجز نحو 1846 منشأة مائية حديثة للاستخدام القروي والرعوي[1] منها 70% من الآبار العادية و28% من الآبار الأنبوبية و2% لأشباه الآبار وتسود الآبار العادية في جميع المناطق الجنوبية فيما عدا العصابة، بينما تسود الآبار الحديثة على نطاق واسع نسبيا في الواحات في "آدرار" و "تكانت" وكذا في المناطق الصحراوية (باستثناء بير أم قزين).

وتظهر مؤشرات استغلال المصادر المائية:

- تفوق المناطق الواقعة على الخزان الجوفي للراسب القاري النهائي أي (الترارزة) وغرب (البراكنة)ز
- وجود مجموعة تتمثل في "كيدماغة" والعصابة والحوض الغربي تشغل مكانا وسطا برغم كون الظروف الهيدرولوجية غير مناسبة، وخاصة في "كيدماغة".
- يتمثل أكبر عجز في التموين بالمياه في موريتانيا في الولايات التي ما تزال مشكلة المياه فيها دون حل مثل "كوركول" و(الحوض الشرقي) اللتين تحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي بالنسبة لإعداد السكان (تعداد 1988) وتتمتعان بأهمية كبيرة في المجالين الزراعي بالنسبة للأولى والرعوي بالنسبة للثانية.

[1] أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، اللوحة (9).

خاتمة (نمو استراتيجية فعالة للاستغلال الأمثل للمياه)

من العرض السابق عن الأوضاع الهيدرولوجية المميزة لموريتانيا يبدو بأن البلاد لا تعاني نظريا من مشاكل مائية لا في المدى القريب ولا البعيد، فصحيح أنه من الناحية النظرية تبدو الموارد المائية في مجموعها هامة جدا، وتفوق بكثير الحاجيات الاستهلاكية المتزايدة، لكن في الواقع قرابة 97% من المياه المتجددة المتاحة لاستغلال تنبع من خارج حدود موريتانيا، وقد تستخدم كأداة ضغط ومساومة من قبل البلدان المجاورة، في حين ان جل الموارد المائية الجوفية أحفورية Fossile وبالتالي غير متجددة؛ بحيث أنه إذا تم الاقتصار على الموارد المائية الداخلية المتجددة فإن الوضع المائي لا يبدو مشجعا بل مقلقا. ينضاف إلى ذلك أن إمكانات الاستفادة من مياه الأمطار محدودة جدا.

ولقد أدت عوامل عديدة إلى أن تعاني موريتانيا نقصا في المياه، ولعل أهم هذه العوامل نقص ما كان متوفرا من المياه نتيجة للجفاف، ثم زيادة النمو الديمغرافي الذي تضاعف مرات في فترة وجيزة، كما زادت حاجة الفرد من الماء بحكم ما تتطلبه الحياة الحضرية التي أصبحت النمط المسيطر في استهلاك الماء.

وقد كشفت الدراسة عن سوء توزيع مصادر المياه مما نتج عنه وجود تفاوت بين مناطق البلاد من ناحية توافر الماء؛ فهناك مناطق فيها فائض من المياه، وهناك مناطق مكتفية ذاتيا في حين توجد مناطق تعاني نقص المياه (المناطق التي تتركز بها الثروة المعدنية والنشاط الصناعي)، وهناك مناطق سوف تعاني من عجز في مواردها المائية (العاصمة السياسية والعاصمة الاقتصادية).

وقد أوضحت الدراسة أيضا بأن نوعية المياه جيدة بصفة عامة إلا أنه توجد بعض المشكلات كالتملح والذي سيتضاعف بسبب فرط الاستغلال بالإضافة إلى التلوث المرتبط بالزيادة السكانية والتصنيع... والتحضر العشوائي

ونفايات المدن... بالإضافة إلى آثار الأسمدة والمبيدات في الأراضي الزراعية...

من هنا تكمن أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه عمليتا تنظيم توزيع المياه (أفطوط الساحلي) والمحافظة عليها في الخطة المطلوبة لتطوير وتنمية الموارد المائية في موريتانيا.

وإذا كانت موريتانيا تتوفر على المياه بشكل يخدم كل أغراض التنمية المستدامة Développement durable، رغم ما سبق ذكره في شأن مؤشرات استغلال المياه، فإنه ينبغي وضع خطة محكمة لذلك، وإنشاء اللجنة العليا للسياسة المائية (تضم العديد من الاختصاصين وممثلين عن أصحاب المنفعة) تشرف على صياغة استراتيجية إدارة المياه من حيث التصميم والتخطيط والتنفيذ وذلك لتحقيق التوافق بين الآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتستند إلى التقييم السليم للوضع المائي الفعلي وحدود الاستغلال الأمثل للموارد المائية.

ومن المقترحات التي يمكن الاسترشاد بها في صياغة استراتيجية الاستغلال الأمثل للمياه نذكر ما يلي:

إن البداية السليمة في هذا النهج تلزم الدولة عمل تقييم علمي دقيق لموارد المياه وبرامج للموازنة بين الموارد والاحتياجات.

وتكثيف البحث والإحصاء الشامل لكل من الموارد والاحتياجات حتى تستجيب الاستراتيجية لتحسين الظروف المعيشية للسكان والحد من تبعيتها للخارج، وذلك من خلال تحويل كل نقطة مياه إلى محور تنموي وإشراك الأهالي في إنجاز وصيانة المنشآت المائية مع تحديد المشاريع وتوزيعها وفقا للخصائص الطبيعية والإمكانات المائية، وهذا ما يستلزم عددا من الإجراءات المرافقة أهمها تطبيق قانون المياه وتخلي إدارة المياه الرسمية بالدولة عن أعمال الإنشاء والصيانة وإسنادها للقطاع الخاص، وتطوير الأجهزة الحكومية المركزية المشرفة على هذا القطاع.

* إقامة مركز بحثي متخصص يضم كل الاختصاصات والخبرات اللازمة للتعامل مع الشؤون المائية بحيث لا يقتصر التعامل على الجانب التقني - الفني، بل يمتد إلى الجوانب الأخرى.

* توفير قاعدة بيانات ومعلومات على مستوى شامل، وكذلك على مستوى كل مورد مائي على حده، وتوفير السبل اللازمة لاستخدام هذه القاعدة من قبل كل المستخدمين سواء جهة رسمية أو أكاديمية.

* خلق الوعي الشعبي العام بأهمية المياه في حياتنا، والأخطار التي يتعرض لها ليتكون رأي ضاغط ودائم للحفاظ على الثروة المائية وترشيد استخدامها.

* الرفع التدريجي لأسعار المياه وذلك لاسترداد التكاليف والحد من الاستخدام غير الكفء للمياه، وذلك من خلال تطبيق تعريفه Taxe تصاعدية لمياه الشرب، مع مراعاة الحفاظ على تسعيرة منخفضة للاستهلاكات التي لا تتعدى 20م3 لليوم/ للفرد، حتى لا يتأثر بذلك أصحاب الدخول المنخفضة.

* تبني سياسة تركيب محصولي موفرة للمياه وتوسيع نطاق استخدام وسائل الري الحديثة، وتعديل نظم وأساليب الري السطحي إلى الري بالرش وبالتنقيط، وباستخدام التسوية بالليزر.

أما عن الرؤية المستقبلية بعيدة المدى لمواجهة الأزمة المائية في موريتانيا، فإنه يبدو من الناحية الاستراتيجية، أن اللجوء إلى تكنولوجيا تحلية مياه المحيط أفضل لمصالح الأمن الوطني، من جر مياه النهر التي لا يمكن في أحسن الأحوال أن تصل إلى خارج حدود منطقة الحوض الساكب Bassin versant الضيقة، لذلك فإنه ينبغي الشروع في التمهيد لتلك المرحلة والتعرف على إمكانات الاستفادة مما تتيحه تطبيقات تقنية تكنولوجيا التحلية في ضوء أن التطور العلمي والتكنولوجي كفيل بتخفيض تكاليف تقنية الاستفادة منها.

الجدول رقم 1: الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الحالية في موريتانيا

الموارد المائية المتاحة	
متوسط كمية الأمطار	101,9 كلم3 / السنة
موارد المياه المتجددة الداخلية	0,4 كلم3 / السنة
نصيب الفرد ن الموارد المائية المتجددة	
(الوطنية) سنة 1994	180م3 / السنة
معامل التبعية Dépendance للمصادر الخارجية	%96,5
السعة الكلية للسدود 1994	0,9 كلم3
• استخدامات المياه:	
الزراعة:	1499,6 x 10^6م3 / السنة
الاستخدام المنزلي:	101,1 x 10^6م3 / السنة
الصناعة	29,3 x 10^6م3 / السنة
المجموع:	1630,0 x 10^6م3 / السنة
النسبة المئوية للموارد المائية المستهلكة فعلا من مجموع الموارد المائية المتجددة (الداخلية).	%407,5

خريطة رقم (1)

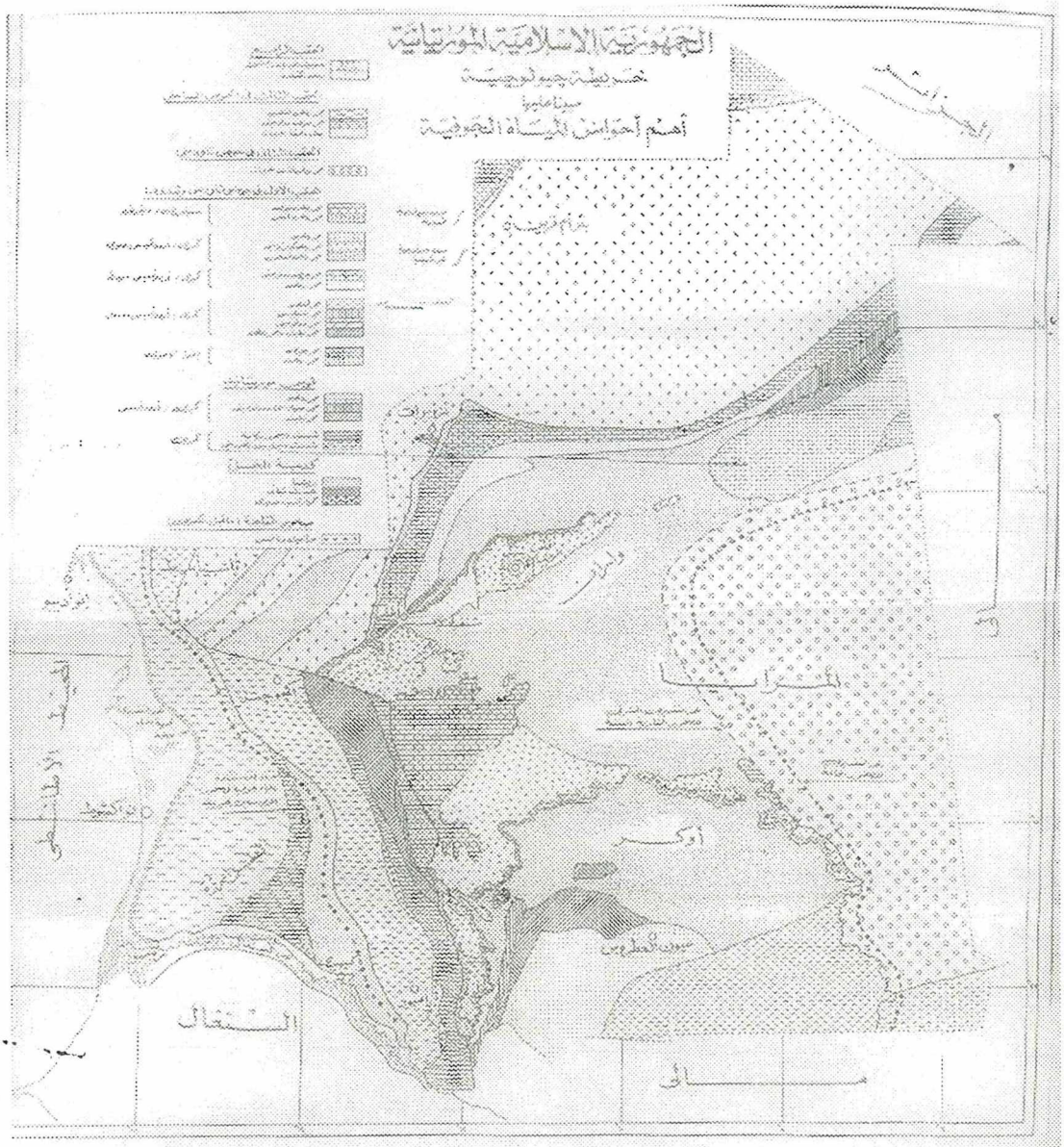
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
خريطة جيولوجية
مبسطة
أهم أحواض الطبقة الجوفية
الجزائر
المغرب
الساقية الحمراء
أدرار
تيرس الزويات
الساحل الأطلسي
الشمال
مالي

الصناعة الناشئة سوف يؤدي في المستقبل إلى عجز الصناعة الناشئة في كل دول عربية عن التصدي للمنتجات الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة المنضمة لهذه التكتلات الاقتصادية الكبيرة، الشيء الذي يفهم منه أن العالم قد وعى أهمية التكتلات الاقتصادية من أجل المنفعة المشتركة. وبالتالي على الدول العربية أن تسرع في تنفيذ إجراءات التكامل الاقتصادي العربي لبناء صناعة قوية تستطيع أن تحميها مستفيدة بذلك من المهلة التي حددتها منظمة التجارة العالمية للدول النامية، لأنه بعد انقضاء هذه المهلة سوف لن يكون باستطاعتها توفير الحماية لصناعتها الناشئة المزعم إنشاؤها.

الخاتمة:

نخلص مما سبق إلى القول بأن علينا نحن العرب، لكي نواجه تحديات العولمة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونقف موقف الند للند أمام التكتلات الاقتصادية العالمية، أن نقيم شكلا متقدما ومتطورا من أشكال التكامل الاقتصادي. فإن كانت مسألة الاتحاد الاقتصادي أو الاندماج الكامل غير ممكنة لظروف عديدة لا مجال للخوض فيها فإنه يمكن تفعيل السوق العربية المشتركة المحدثة في عام 1964 وجعلها على غرار السوق الأوروبية المشتركة، بغض النظر عن الخلافات أو التناقضات أو وجهات النظر السياسية المتباينة بين الأنظمة العربية.

كما تبرز حتمية العمل العربي المشترك خاصة في مجال المشاريع المشتركة، وذلك بالاشتراك في تنفيذ الاستثمارات الرائدة في اقتصادياتها من أجل الاستفادة من القدرات المالية والعلمية والتكنولوجية التي تملكها كل منها في هذه المجالات، بل أن الأمر يتطلب أكثر من ذلك فالزيادة التي تحققت في الإنتاج عامة والإنتاج الزراعي بصفة خاصة

في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال استثمار الموارد الطبيعية وقدرات العلم والتكنولوجيا واستخدام الكيماويات من المخصبات ومبيدات الآفات الزراعية... إلخ، لم تعد الوسائل الأكثر نجاعة في القرن الحالي. فقد يكون الاعتماد في المستقبل لزيادة الإنتاج على قدرات العلم والتكنولوجيا الحيوية الحديثة (الهندسة الوراثية، زراعة الأنسجة، تكنولوجيا المعلومات... الخ).

ولا شك أن عددا من الدول العربية لا تمكن لها مواردها المالية ولا قدراتها العلمية بتوفير كل تلك المستلزمات مما يحتم عليها التركيز على مبدأ التعاون أو التكامل.

إن التعاون الاقتصادي (أو السوق المشتركة) ليس مجرد اتفاقات تعقد فإذا لم تتوافر المقومات الحقيقية لذلك التعاون تظل هذه الاتفاقات حبرا على ورق. فقد عرفت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي العشرات من اتفاقات التعاون الاقتصادي والمشروعات المشتركة والتي لم يترتب عليها أية نتائج علمية. بل لعل توقيع مثل هذه الاتفاقات وضعف النتائج المترتبة عليها كان وبالا على فكرة التعاون الاقتصادي العربي، لأنها ساعدت على خلق أزمة ثقة في فكرة التعاون الاقتصادي العربي ذاتها، ولذلك فإنه من الأحرى الدراسة والتريث بدلا من الاندفاع في توقيع وثائق نعرف مقدما أنه لن يكون لها أي حظ من التطبيق[1].

[1] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مكتبة الأسرة، دار الشروق، القاهرة 1999، ص234.

المراجع

-ا بن حوقل أبو قاسم النصيبي كتاب صورة الأرض دار مكتبة الحياة 1992

- ابن خلدون عيد الرحمن كتاب ديوان المبتدأ و الخبرفي أيام العرب و العجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر- القسم الأول- المجلد 6 دار الكتاي اللبنانى- 1963بيروت

-أحمد ابن ايى يعقوب ابن واضح اليعقوبى كتاب البلدان-منشورات المطبعة الحيدرية- السحت 1975

-الحسن ابن محمد الفاسى الوزان المعروف بليون ا لإفريقى وصف افريقيا- ترجمة محمد الأخضر و محمدحجى- دار الغرب الإسلامى- بيروت 1983

-مجهول الحلل الموشية فى الأخبار المراكشية حققه سهيل ركاز و عبد القادر زمامه دار الرشادالحديثة الدار البيضاء- 1979

-ابن الأثيرأبو الحسن علي بن أبي الكرم عز الدين ــ الكامل في التاريخ ــ بيروت دار احياء التراث 1983.

ــ الشيخ سيدي بابه ــ إمارتا إدوعيش ومشظوف ــ تحقيق ايزيد به ولد محمد محمود ــ المعهد التربوي الوطني ــ انواكشوط ــ 1994.

-الشكري احمد ــ مملكة غانه و علاقاتها بالحركة لمرابطية، معهد الدراسات الإفريقية- الرباط 1997

-ولد حامدن المختار- حياة موريتانيا جزء الجغرافيا ــ معهد الدراسات الافريقية ــ الرباط 1997

ــ ولد احمد يوره محمد ــ اخبار الاحبار بأخبار الآبار ــ معهد الدراسات الافريقية ــ الرباط 1994

ــ ابن عذارى امحمد البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب دار الثقافة ــ بيروت 1983

ــ ابن أبي زرع علي بن عبد الله الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ــ المطبعة الملكية ــ المنصور الرباط ــ 1972

ــ أحمد بن عبد الوهاب المعروف بالنويري نهاية الأرب في فنون الأدب تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد دار النشر لمغربية ــ الدار البيضاء ــ 1985

hommes[32].

D'une tribu semi-nomade peuplant les limites du pays Sanhadja, les Gdala se seraient-ils, petit à petit, intégrés au milieu soudanais. Cette assimilation aurait été accélérée en coïncidant avec une phase de genèse des groupes ethniques (Wolof, Sérères, ...)[33].

La marginalisation des Gdala à l'époque almoravide est donc la conséquence de la combinaison d'une situation géographique et d'un contexte historique. Cet état a-t-il engendré la disparition partielle de cette tribu ou son assimilation par l'environnement soudanais méridional ? Cette dernière hypothèse peut paraître d'une très grande hardiesse, mais le déficit des sources peut parfois pousser à un aventurisme historique.
Une meilleure connaissance de l'histoire du Nord de la République du Sénégal et des études plus consistantes du Sud-Ouest mauritanien pourraient toutefois ramener à des conclusions plus rassurantes.

BIBLIOGRAPHIE

- Bathily, A.(1975) «a discussion of the traditions of Wagadu with some reference to ancient Ghana including of review of royal accounts, arabic sources and archeological evidence» in Bul. Ifan, 1975

- Bomba, V. (1977) "Traditions about N'didiane N'Diaye, first Bourba Djolof (early Djolof, the Southern Almoravid and neighbouring peoples) in Bull. Ifan, T 29, n ° 7.

- Cuoq, J.(1975) Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIIIè siècle au XVIè siècle (Bilâd Al Sudân) CNRS , Paris.

- Daveau, S (1970) "L'itinéraire de Tamdalt à Awdaghost selon El Bekri" in Tegdaoust I Recherches sur Aoudaghost, AMG, Paris, PP 33 38.

- El Bekri AU (1965) Description de l'Afrique septentrionale. Traduction De Slane, MG. Librairie d'Amérique et d'Orient A. Maisonneuve, Paris.

- Fall, Yoro(1989) "Les Wolofs au miroir de leur langue: quelques observations" in Les ethnies ont une histoire, Chrétien JP et Prumer G (sous la dir. De). Karthala, Paris.

- Farias, P F de Moraes (1967) " The Almoravids: Some questions concerning the character of the movement during the period of closest contact with the Western Soudan" in Bull. IFAN, T XXIX, série B, n° 3-4. PP 794-878.

- Fernandes, Valentin (1951) Description de la côte occidentale de l'Afrique, CEGP, Bissau

- Gaden, H. (1912) "Légendes et coutumes sénégalaises". Publiées et commentées par H. Gaden (Cahiers Yoro Diaw) in Revue d'ethnographie et de sociologie, 3-4 Paris. PP 119 137, 191-202.

- Leriche, A et Ould Hamidoun, M (1940) "Notes sur le Trarza: essai de géographie historique" in Bull IFAN n° X, PP 461 538.

- Lewicki, T. (1974) Arabic external sources for the history of Africa to the South of Sahara. Curzon Press Ltd, London.

- Mauny, R. (1965) Tableau géographique de l'Ouest africain au moyen âge d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie. Mémoire de l'Ifan, n° 61, Dakar.

- Ould Cheikh, A.W (1994) "La société Sanhadja méridionale au XVè siècle : autour d'une correspondance en provenance du Tekrour". In MASADIR Livre premier. LERHI. Nouakchott

- Ould Mohamed Baba, E. (1996) "Le Ribat d'Ibn yacin: mythe ou réalité" in Masadir cahier n° 2, PP 37-41 Nouakchott.

- Ould Mohamed Baba, E. (1997) Le contexte tribal du Mouvement Almoravide. Mémoire de DEA . Université de Dakar.

- Pereira, D. Pacheco(1956) La côte occidentale d'Afrique du Sud marocain au Gabon, CEGP, Bissau.

[32] Al Bakri, P 316

[33] Bomba, P 13

par la tradition orale et prouvée par les toponymes. Les traditions recueillies par Cheikh Sidia Baba[26] placent les populations noires en des points forts éloignés vers le nord. Les toponymes actuels apparentés au wolof sont cependant plus proches de la vallée : On peut en citer Djaza, Moustafa Diop, Toungène, Labou à quelques dizaines de kilomètres du fleuve[27].

On est alors en droit de s'interroger sur la situation démographique du Sahara au lendemain des conquêtes Almoravides du Nord. S'est-il réalisé un déploiement du peuplement noir à la faveur des conquêtes, déploiement qui tendrait ainsi à remplir le vide laissé par les Sanhadja ?
En poussant davantage la question, on peut se demander si après l'installation au voisinage du biotope du Soudan, une réadaptation biologique des Gdala n'a pas été amorcée dans un premier temps pour aboutir en définitive à des transformations génétiques consécutives à une certaine «négrification». Selon Mauny La « négrification » accusée chez les peuples riverains des Noirs s'accentue pour atteindre l'étape de l'absorption en quelques générations quand c'est au sud de la zone d'habitat désertique[28]. Ce phénomène est attesté pour des tribus d'origine arabe[29] et donc plus récemment installées comparativement aux Gdala pour lesquels cette probabilité est donc plus qu'envisageable.
Parallèlement à ce phénomène, la présence d'anciens villages maures est signalée au sud du fleuve ce qui pourrait s'expliquer par des migrations outre-Sénégal comme c'est le cas des groupes Idaw El Hadj[30].

La dissolution d'une grande partie des Sanhadja qui peuplaient au début du second millénaire le Sahara pourrait ainsi expliquer le paradoxe majeur du peuplement de cet espace. On sait en effet que la ruée vers le Nord (Maghreb et Andalous) a concerné principalement les Lamtouna, or la majorité des tribus actuelles qui se réclament d'une origine Sanhadja affirment descendre des Lamtouna. Par contre les Gdala qui ont tourné le dos aux campagnes du Nord n'ont pour descendants reconnus que quelques familles au Brakna et en Inchiri[31]. Il y a certes l'effet du prestige du titre Lamtouna mais cela ne saurait expliquer à lui seul la disparition d'une tribu qui a provoqué la déroute de la glorieuse armée des Lamtouna à Tabferilla en mobilisant 30.000

[26] Imaratâ Idaw'îsh wa mashdhûf, 1994, PP 112-113

[27] Lieux-dits situés au sud ouest de la localité de Tigoumatine à la hauteur approximative des km 40, 30 et 20 de Rosso.

[28] Mauny, 1965, P 454

[29] La tradition au Trarza relate les transformations qui ont affecté les tribus arabes qui se sont négrifiées à travers les siècles; voir aussi le thème de la disparition des N'bat dans Wuld Hamidun, P 33.

[30] W. Hamidun, P 50

[31] W. Hamidun, PP 30-50

pays des noirs dont l'une des villes les plus proches et les plus fameuses était Tekrour. En effet plus que Sanghana et Silli, cette cité située de part et d'autre du fleuve aura une destinée particulière ; Tekrour finira en effet par désigner l'ensemble du territoire actuel de la Mauritanie[20]. Sans que cela entre dans la priorité de notre démarche , il serait intéressant d'étudier l'évolution du terme Tekrour et de considérer en particulier le mot «Tucurol» chez les Portugais[21] et la prolifération du nom Tekrour chez les Maures tout en soulignant le problème du rapport Toucouleur/Halpoularen à la lumière de l'emplacement de cette cité qui dépendait vraisemblablement de la mouvance proto wolf. Comme corrélat de ce problème, on peut évoquer la question de l'anthroponyme War Djabi qui a une consonance plutôt Soninké. L'existence d'une autre graphie Ouardjaï[22] autorise à envisager une filiation proto wolof plus probable celle-là.

L'ouverture sur le Tekrour et les cités riveraines du fleuve (Sanghana et Silli) pourrait-elle nous autoriser à considérer que c'est par le truchement des Gdala que s'est propagée l'influence Sanhadja dans le Soudan?

Les Lamtouna s'étant résolument orientés vers le Maghrib et Al Andalous, les Gdala devenaient du coup les seuls vecteurs de la diffusion de l'influence Sanhadja vers le monde noir. Les relations Gdala- Tekrour représenteraient ainsi un front de contact privilégié durant les temps médiévaux.

Peut-on assimiler les influences réciproques qui auront lieu dans les siècles postérieurs entre le monde maure et Wolof aux lointaines retombées de cette interpénétration? On sait par exemple que la langue Sanhadja a eu une influence remarquable sur le Wolof dans les domaines du religieux et du symbolique[23]. Il importe aussi de signaler que l'appellation du fleuve était encore très proche de l'anthroponyme Sanhadja aux temps des Portugais. Dans leurs textes, il était en effet désigné sous le nom de çanaga[24]. L'implantation d'un mythe relatif à Abou Bakr chez les différentes ethnies de la vallée pourrait aussi être un indicateur de l'impact de la tradition Sanhadja sur les peuples noirs[25].

La présence des noirs au nord du fleuve, indiquée déjà par Al Bakri, est confirmée

[20] Wuld Hamidun: citant Al Bareteily Hayâtu muritâniya al jughrafiya, 1994, P 9

[21] Pereira D. Pacheco La côte occidentale d' Afrique du Sud marocain au Gabon, 1956, P 53

[22] Al Bakri, P 316

[23] Fall Yoro, « Les Wolofs au miroir de leur langue: quelques observations » in Les ethnies ont une histoire, 1989, P 122

[24] Fernandes Valentin, Description de la côte occidentale de l' Afrique, 1951, P 5; Pereira P 43

[25] Lire Bomba V. "Traditions about N' diajane N' diaye, first Bourba Djolof early Diolof, the Southern Almoravid and neighbouring peoples » in Bul. Ifan, 1977, P 26; voir aussi Bathily A. « a discussion of the traditions of Wagadu with some refeence to ancient Ghana including of review of royal accounts, arabic sources and archeological evidence" in Bul. Ifan, 1975

bataille constitua un tournant dans l'histoire almoravide, les Gdala se retirèrent en direction de la côte tandis que les campagnes se poursuivaient au nord sous la bannière des Lamtouna. Ils se désolidarisèrent de ces derniers tout en les soumettant à un harcèlement chronique[12].

Choukri[13] a cru déceler dans l'attitude des Gdala une volonté de protéger le Tekrour[14]. Il avance l'hypothèse d'une unité d'intérêt entre Gdala et habitants du Soudan. Sans pour autant que cette communauté d'intérêt ne soit totalement élucidée à notre vue, on peut néanmoins constater que les impératifs de voisinage ont pu dicter aux Gdala une attitude moins belliqueuse à l'égard de leurs riverains du Tekrour. On doit faire observer par ailleurs que si les textes se sont fait l'écho d'une conquête en direction d'Aoudaghost et de Ghana, aucune campagne ciblant le Tekrour ne fut explicitement indiquée.

Dans le même ordre d'idées, il y'a lieu de rappeler que certains textes révèlent un commerce basé sur l'exploitation d'une saline du pays Gdala[15]. Ce commerce qui a plutôt une orientation méridionale serait un facteur de consolidation des rapports Gdala/ Tekrour. Il suppose d'autre part un transport fluvial sur des bras du fleuve ce qui ferait penser aux Sebkhas et aux espaces inter dunaires de l'Aftout qu'emprunteraient les eaux en période de crue? Mauny suggère que les barques devaient se déplacer directement de cette zone vers l'est eu égard à l'impossibilité pour les embarcations de remonter la barre[16]. La saline de N'terert, à une dizaine de Km au sud-ouest d'El Jadida[17], semble correspondre le mieux à celle indiquée par les textes. Il importe d'évoquer à ce propos le rapprochement fait par M'hamad W Ahmed Youra entre Awlil et la région actuelle de N'walalân qui englobe cette saline[18].

Cette saline semble avoir été le point de départ d'une voie commerciale qui reliait cette région aux grands axes transsahariens et que la rébellion Gdala aurait perturbée réduisant ce faisant le rayon de l'activité marchande[19]. Cette impression d'isolement de l'aire Gdala est perceptible dans plusieurs textes et comme pour y pallier cette tribu a dû renforcer son ouverture en direction du

[12] C'est lune de leurs attaques contre le Lamtouna qui occasionna le retour d'Abou Bakr au Sahara. Ibn adhâri, P 8

[13] Mamlakatou ghâna wa 'alâqatuha bil haraka al murâbitiya, 1997, P 57

[14] Cité et pays du Soudan riverains du territoire des Gdala

[15] Al Bakri, P 322

[16] Tableau géographique de l'Ouest africain au moyen âge d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie, 1953, P 326

[17] Localité à 100 km au sud de Nouakchott, à mi-chemin entre Nouakchott et Rosso

[18] Ikhbâru al ahbâr bi akhbâri al 'abâri, 1992, P36

[19] Daveau, « L'itinéraire de Tamdalt à Aoudaghost selon Al Bakri », in Tegdaoust I,1970, P 115

Lamtouna et les Gdala se sont toutefois distingués à la faveur du mouvement almoravide. Mais si le prestige de la première tribu s'est progressivement confirmée, la place des Gdala s'est petit à petit amenuisée[7].

Nonobstant la controverse d'anthroponymie que soulève l'évocation de ces tribus, les sources arabes médiévales ont unanimement[8] décrit, avec un enchantement notable, un genre de vie Sanhadja très familier aux descendants des nomades que sont les Mauritaniens d'aujourd'hui. Ce mode de vie est caractérisé par une alimentation carnée et lactée et par un certain nombre d'aptitudes et de compétences dont la prédisposition au rôle de guide dans les contrées redoutables du grand désert.

L'univers Sanhadja, parfois qualifié de pays des Mulathumun[9], se définit en fait par opposition à une humanité noire agraire et sédentaire au Sud et un monde berbère agro-pastoral et citadin au nord. C'est entre ces deux espaces que se singularise les Sanhadja dans des limites allant approximativement de l'oued Targa au fleuve dénommé de nos jours Sénégal, et de la mer environnante (l'Océan Atlantique) aux cités de Oualata et de Timbouctou.

Dans cet espace, le domaine Lamtouna s'étendait à partir du sud du Wâdi Targa en direction de Tegdaoust et du pays des Soudan tandis que le territoire des Gdala était limitrophe de l'océan et du pays du Soudan[10].

Les Gdala se trouveraient ainsi aux confins occidentaux du pays des Mulathamun ce qui les place en fait dans le voisinage immédiat de la mer et du fleuve. Il devient dès lors légitime de s'interroger sur l'éventualité d'une altération du genre de vie nomade par l'adoption de certaines habitudes culturelles plus compatibles avec les milieux marins et fluviaux ; l'activité de pêche serait ainsi envisageable dans cette perspective. Cette probable reconversion a dû être sensiblement renforcée par des données historiques aggravantes.

En effet, la version lapidaire des faits relatifs au mouvement almoravide permet de relever chez les Gdala une fronde continue et parfois même un état de rébellion. L'action la pus spectaculaire et la plus déterminante dans la lutte que se sont livrées les deux grandes tribus Sanhadja, et qui avait pour enjeu la récupération et le commandement du mouvement, fut la victoire Gdala sur l'armée almoravide à Tabferilla[11]. Cette

[7] Voir description du destin opposé des deux tribus dans le « Ribat d'Ibn Yacin : mythe ou réalité » Ould Mohamed Baba Elemine. 1999

[8] Voir en particulier : Al Hulal Al Muwashiya fi dhikri Al akhbâr al Marakoushiya, 1979, P17 ; Ibn Adhâri, Al Bayân al Mughrib fi akhbâri al andalusi wa al maghrib, 1983, P 310; Ibn Hawqal Kitâb sûrat al ard. 1992, P 98 ; Al Yakoubi, 1957, P 115 ; Al Bakri, 1965, P 310

[9] Ibn al Athîr Al Kâmil, 1988, P 74; Al Nuwayri Nihayatu al arbi fi funûni al adabi, 1985, P 385 ; Ibn Khaldûn , P 370 ; Yaqût in Cuoq " Recueil des sources arabes concernant l' Afrique occidentale du VIIIè siècle au XVIè siècle (Bilâd Al Sudân), 1975, P185

[10] Al Bakri, P 310-311

[11] Al Bakri, P 316

LES GDALA : UNE TRIBU AMPHIBIE A LA LISIERE OCCIDENTALE ET MERIDIONALE DU PAYS DES MULATHAMÜN

ELEMINE OULD MOHAMED BABA

« Au-delà des Beni Lemtouna se tient une tribu sanhadjienne nommée les beni Djodalla, elle demeure dans le voisinage de la mer, dont elle n'est séparée par aucune autre peuplade »

« Les Beni Djoudalla, dont le territoire touche à celui des noirs, demeurent sur l'extrême limite du pays où l'on professe l'Islamisme».

Al Bekri

Le questionnement fondamental de la présente note s'articule autour de la position excentrique de l'espace occupé au moyen âge par les Gdala au regard de l'aire saharienne des Sanhadja. Il s'agira de savoir dans quelle mesure cette situation a pu engendrer une forme de polyvalence ou d'hybridisme «culturels. Le déterminisme géographique en question aurait-il d'autre part, aggravé un contexte historique susceptible de renforcer les tendances réfractaires à l'entreprise almoravide et à ses visées nordistes ? Il y a aussi lieu de tenter de déceler les impacts de ce cadre spatio-temporel sur la postérité almoravide et plus généralement sur les «siècles obscurs» de l'histoire de la Mauritanie.

Le peuplement des régions sahariennes, tel que révélé par les sources arabes à partir du Xème siècle[1], est constitué d'un ensemble de tribus Sanhadja. Cette nébuleuse tribale est présentée sous une nomenclature instable et difficile à cerner. Elle varie ainsi de 70 entités répertoriées par Ibn Khaldoun[2] à un nombre plus réduit et plus redondant englobant les Lamtouna, les Gdala, les Messoufa et les Lemta[3]. A côté de ces tribus relativement familières, on note l'existence de trois autres formations dont la reconnaissance ainsi que le statut semble assez problématique. Il s'agit des Banou In Tasar[4], Benou warith[5] et des Anbiya[6]. Les

[1] Avant ce siècle, il était surtout question des incursions au delà du Maghrib Al Aqs? ? ? ? sa avec Ibn Hawqal Kitâb Sûrat al ard, 1992 (932-988) les renseignements sur les tribus connaissent un essor réel.

[2] Histoire des Berbères (1854, P. 3)

[3] Ibn Al Athir, Al Kâmil, 1988, P74

[4] Al Bakri, Description de l' Afrique Septentrionale, 1965, P 310

[5] Al Bakri, P 311

[6] Al Yakoubi, Kitâb Al Buldân, 1957, P 111

Le Prix Chinguitt

Le Prix Chinguitt créé par le Chef de l'Etat pour donner un élan à la création culturelle et scientifique en est à sa deuxième édition et est en passe déjà de devenir une des plus belles traditions du pays.

"L'apport des intellectuels au progrès du pays doit se traduire par une créativité qui dynamise la scène culturelle nationale et favorise l'éclosion d'un climat propice à l'invention scientifique et à l'expression littéraire et artistique ».

Dans son adresse aux récipiendaires du Prix Chinguitt, le Président Maaouya Ould Sid'Ahmed Taya a clairement souligné les objectifs du Prix : relancer la créativité.

Institué en janvier 1999, le Prix Chinguitt récompensait les meilleurs travaux en Sciences et Techniques, et en Littérature et Arts. Une troisième récompense dédiée aux "Etudes Islamiques" est venue en 2002 compléter les prix Chinguitt.

Le Prix Chinguitt est attribué par un conseil institué au terme de la loi, présidé par une haute personnalité culturelle reconnue pour son intégrité et comprenant 9 membres tous issus des milieux scientifique et culturels et qui sont désignés pour 4 ans.

Le Prix Chinguitt a été attribué cette année à M. Ahmedou Ould Abdel Kader pour la Littérature et les Arts, au Professeur Sid'Ahmed Ould Mogueya pour les Sciences et la technologie et à M. Amana Ould Brahim pour les Etudes Islamiques.

M'Bareck Ould Beyrouk

mosquée (réhabilitée grâce à la coopération portugaise), les puits intérieurs, les vieilles murailles…

L'Oasis de Tenlabe (la plus grosse agglomération de la moughataa après Ouadane) offrit aux visiteurs une fresque-nature de la tradition et de l'ingéniosité des ouadanois. Artisanat, Art, Savoir culinaire, Habitudes sociales, Tenlabe présenta une vision à la fois humaine, globale, intelligente de la vie ouadanaise.

Mais, on l'a dit, Ouadane ne veut pas rester confiné dans son image figée de "ville ancienne". C'est pourquoi la commune de Ouadane, puissamment soutenue par les cadres originaires de la région a mis au point une "stratégie de développement de la ville de Ouadane. Cette approche a ceci de particulier qu'elle a été réalisée avec la participation directe des populations, des cadres de la région, des ONG locales, des élus. Elle n'est point l'émanation d'esprits éloignés du réel. Elle n'est point simple travail d'experts, même si la commune s'est appuyée sur un bureau d'expertise pour élaborer cette stratégie de développement.

Le temps fort de ces journées fut donc le débat ouvert à propos de cette stratégie.

Cadres de la région, ONG, représentants des organismes internationaux, membres de la commission ayant élaboré la stratégie, tous se penchèrent sur le document proposé, en soupesèrent les qualités, en soulignèrent les défauts, avancèrent des propositions. On ne peut imaginer meilleure méthode pour parfaire une stratégie de développement local.

Ces journées de culture et de développement de Ouadane furent donc certes un hymne lancé aux temps glorieux de cette antique cité mais elles démontreront aussi la volonté des ouadanois de ne point se confiner dans cette image de ville-ancienne et de renouer fortement avec les temps présents.

Certains disent que l'on ne peut être fier de son passé si l'on ne construit pas son présent. Les ouadanois paraissent leur avoir donné raison.

M'Bareck Ould Beyrouk

Journées culturelles et de développement de Ouadane

Ouadane ne veut pas mourir. La plus vieille cité du pays refuse de se laisser dépasser par les ans, de devenir une boutique où l'on s'achète à bon compte des reliques du passé, de se transformer en musée où l'on rêvasse sur l'histoire. Ouadane est certes très fière de son passé mais elle veut aussi assumer le présent. C'est pourquoi, pour bien démontrer sa volonté de devenir une ville d'aujourd'hui, elle a organisé des journées culturelles de développement.

La liaison "culture – développement" est ici symptomatique du dualisme qui a imprimé ces journées. Ouadane ville historique, ville de savoir, ne saurait taire son caractère culturel. Elle ne veut pas non plus occulter son devenir de cité du 21è siècle.

Ces journées donc furent, et c'est très original à double coloration.

D'abord le pendant artistique et culturel.

Ces journées furent donc ouvertes par une formidable fantasia ouadanienne: la "degdaga": une vieille danse guerrière où les armes volent mais ne crépitent pas, où toute l'ardeur guerrière devient finesse, et chant de vie.

Après cette entrée digne des belles traditions, place fut donnée aux conférences. Les participants assisteront d'abord à une conférence très documentée, très maîtrisée sur l'histoire de Ouadane. Le conférencier a su mettre l'accent en particulier sur ce qui fait la richesse et la force de la vieille cité: la rencontre des cultures, des civilisations et même des religions.

La ville aux "quarante savants" a toujours été au fil de ses longues années, lieu d'accueil, d'échange et de compréhensions.

Le musicologue Michel Guignard a fait un exposé très sympathique sur sa rencontre à la fin des années 50 avec la musique maure, une musique savante souvent mal appréhendée par des oreilles occidentales.

La culture fut aussi au rendez-vous durant le dîner organisé par le maire de la commune de Ouadane. Le folklore ouadanais fut à l'honneur avec un groupe traditionnel local.

Un sketch animé par de jeunes talents venus de Nouakchott tourna en dérision les vieilles habitudes tendant à interdire aux filles l'accès à l'école.

Ces journées furent aussi l'occasion pour les ouadanois d'ouvrir les portes de l'ancienne cité aux visiteurs. Les ruines de Ouadane sont peut-être les plus belles ruines de toute la sous-région. La rue des "quarante savants", les maisons-tombeaux de pères fondateurs, l'antique

scientifique du pays et sentir l'air frais du bon terroir.

C'est d'ailleurs un de ces "scientifiques de l'extérieur, M. Yahya Ould Hamidoune, premier lauréat du Prix Chinguitt pour les sciences qui a présidé l'organisation cette initiative. Le Président de la République a fortement soutenu cette initiative et a offert au comité d'organisation tout l'appui moral et matériel nécessaire.

Le programme de ces journées comprenait en particulier des réflexions sur l'état de la recherche en Mauritanie, une table ronde sur la coopération et l'échange scientifiques entre chercheurs mauritaniens (institution de réseaux) et des sessions thématiques sur des sujets tels que les sciences de l'ingénierie, les mathématiques, les sciences de la vie).

Beaucoup de scientifiques évoluant dans les plus grandes universités ont avoué avoir été fortement impressionné par le niveau des conférences organisées par les différents centres de recherche en Mauritanie. Ils ont été disent-ils, vivement frappés par le haut niveau de compétence requis pour ces travaux et les résultats extrêmement probant de ces recherches.

Le recteur de l'Université de Nouakchott a d'ailleurs dans son allocution souligné l'intérêt accordé ici à la recherche scientifique ainsi qu'à la recherche avec les chercheurs de tous les pays intérêt illustré par l'organisation à Nouakchott, et toujours sous le haut patronage du Président de la R2publique, en mars 2002, du deuxième sommet africain des sciences et technologies.

En marge de ces réunions, les chercheurs mauritaniens venus de l'extérieur ont participé à un programme de vulgarisation des connaissances scientifiques mis sur pied par le Comité d'Organisation de ces rencontres et qui leur a permis de visiter l'intérieur du pays et de discuter avec les lycéens.

Ces journées furent donc très importantes pour le pays et pour les chercheurs. Elles ont permis aux scientifiques mauritaniens de se connaître, d'échanger expérience, de réfléchir ensemble. Elles seront certainement de grands catalyseurs du développement scientifique, ,donc économique et social de la Mauritanie.

Car, il parait évident que ces rencontres continuent à l'avenir, que nos scientifiques se rencontrent encore et que de ces tête-à-tête émergeront chaque fois des résultats toujours fort probants.

M'Bareck Ould Beyrouk

Première rencontre des chercheurs mauritaniens

La science au service de l'avenir

La première rencontre des chercheurs mauritaniens en sciences exactes et appliquées s'est tenu le 24 décembre 2002 à Nouakchott et s'est ouverte en présence du Président de la République.

Cette présence est d'abord à souligner, car elle fait bien ressortir la force de l'attachement du Président de la République à l'évolution et à la vulgarisation scientifique.

Le Président Maaouya Ould Sid'Ahmed Taya dans son discours d'ouverture a bien replacé cette rencontre dans son contexte. Elle vient en effet s'ajouter aux efforts constants menés par le pays pour donner ampleur au savoir scientifique et technique, à la promotion des ressources humaines, à l'encouragement de la formation scientifique. Des réformes donnant priorité aux matières scientifiques ont en effet été introduite dans notre système éducatif. Un Secrétariat d'Etat chargé de la promotion des Nouvelles Technologies a été créé. Le prix Chinguitt a été mis en place afin d'impulser la création scientifique et culturelle.

Le Chef de l'Etat a bien replacé ce colloque dans un processus développemental : seule la maitrise des sciences et des techniques peut différencier l'aptitude des peuples à garantir les conditions de leur pérennité et de leur développement.

La science ne saurait en effet si elle veut contribuer au bien-être général rester claironnée à un cercle restreint, ne pas dépasser le cercle étroit des grands initiés. C'est pourquoi ces journées se sont données comme ambitions de "contribuer à l'enracinement d'une culture et d'une conscience scientifique qui dépassent les limites du cercle des initiés pour rayonner sur notre société entière".

Les organisateurs et les participants à ces rencontres ont bien compris le sens et la portée de ces ambitions et se sont penchés avec persévérance et aussi avec passion sur les grandes problématiques de la relation entre science et développement.

Ils étaient plus de 700 chercheurs mauritaniens dont 60 venus de l'extérieur. Les scientifiques mauritaniens venus des universités et des laboratoires ont marqué ces réunions par leur expérience, par leur passion à servir, par la pertinence de leur analyse, par leur désir ardent à servir le pays. Ils étaient venus de partout, d'Europe, des USA, d'Amérique Latine. Ils avaient abandonné pour un moment laboratoires, centres de recherche, universités, pour venir ici rencontrer leurs collègues, réfléchir sur le développement

- l'intensification de l'enseignement des langues d'ouverture et de l'Anglais en particulier et
- la création de revues scientifiques

2. Elaborer une Stratégie Nationale en matière de rechèrche scientifique. Cela comporte :
- la création d'un organe chargé de la définition, de la mise en œuvre et du suivi-évaluation de la politique nationale de la recherche scientifique.
- La mise en place d'un cadre incitatif à la recherche, ce qui suppose l'élaboration d'un statut de chercheurs garantissant de meilleurs revenus, la valorisation des résultats de la recherche, la définition d'un système d'évaluation de la recherche, la définition d'un système d'évaluation de la recherche basé sur le mérite.
- La création de formation de troisième cycle.

3. Mettre en place un dispositif approprié pour la mobilisation des financements de la Stratégie Nationale en matière de recherche scientifique. Cela recouvre :
- la création d'un fonds d'appui à la recherche qui profiterait à tous les chercheurs aussi bien à l'intérieur qu'à l'étranger
- le développement de la prestation de service et les contrats de recherche
- l'implication du secteur privé par la création de partenariats entre ses opérateurs et les institutions de recherche
- une meilleure connaissance des opportunités de financements qui s'offrent via d'autres canaux (coopération bilatérale, organisations internationales fondations). A tire d'exemple, les opportunités de financement pour les projets liés au domaine de la séquestration du carbone.

4. Développer les échanges entre chercheurs mauritaniens de l'étranger et leurs collègues installés dans le pays. Dans ce cadre, il y a eu lieu de créer des réseaux de partenariat (leur mission et leur ampleur étant à définir), d'encourager la mobilité des chercheurs (année sabbatique, missions de recherche, expertises, etc) et de profiter des facilités qu'offrent les nouvelles technologies d'information dans ces domaines.
Il convient également de réaliser un répertoire des chercheurs mauritaniens travaillant aussi bien à l'intérieur qu'à l'étranger.

5. Institutionnaliser la Rencontre des chercheurs mauritaniens en sciences exactes et appliquées, fixer sa périodicité et son suivi .

6. Encourager les membres de la diaspora à prendre l'initiative de vulgariser la science durant leurs séjours.

7. Progresser vers le 1% du PIB consacré à la recherche.

8. Accorder la priorité à la recherche appliquée tout en maintenant un effort sur les sciences fondamentales.

9. Tirer profit de l'expertise et des compétences des mauritaniens expatriés

10. Créer des pôles d'excellence notamment dans les domaines liés au développement de la Mauritanie.

11. Mise en place de fonds pour équipements des laboratoires et bibliothèques scientifiques.

Les participants

1er Colloque des chercheurs scientifiques mauritaniens

Synthèse des travaux du Colloque

La première rencontre des chercheurs mauritaniens en Sciences Exactes et appliquées s'est tenue à Nouakchott du 24 au 26 Décembre 2002, au Palais des Congrès.

La cérémonie d'ouverture a eu lieu sous la présidence de son Excellence Maaouya Ould Sid'Ahmed Taya, Président de la République.

La première session a été consacrée à l'état de la recherche en Mauritanie et à ses perspectives. Au cours de cette session la Direction de l'Enseignement Supérieur a présenté les dispositions du Programme National en matière de Développement de la Recherche Scientifique. Ensuite, les différentes institutions nationales de recherche ont présenté leurs programmes.

Les départements des technologies nouvelles, des mines et de l'industrie et du développement rural et de l'environnement ont présenté leurs stratégies nationales en matière de développement de la recherche.

Au cours de la deuxième journée, s'est tenue une table ronde en séance plénière sur le thème « recherche et échanges scientifique ». L'objet de cette table ronde était de faire le diagnostic de la situation de la recherche scientifique et de dégager des recommandations en vue d'en améliorer les conditions.

L'après-midi de cette deuxième journée a été réservée aux sessions thématiques pour permettre aux participants de présenter devant un public spécialisé leurs travaux et intérêts de Recherche. C'est ainsi que les participants se sont scindés en quatre groupes spécialisés. Science de l'ingénieur, Science de la Matière, Science de la Nature et de la Vie et Mathématiques.

La troisième et dernière journée a été consacrée à un débat ouvert entre les chercheurs mauritaniens à l'étranger. L'objectif du débat était de dégager les formes de contributions éventuelles des chercheurs mauritaniens résidant à l'étranger à l'effort national de promotion de la recherche.

Recommandations

Les recommandations suivantes se dégagent des débats qui ont eu lieu au cours de cette rencontre.

1. Adapter le système éducatif aux exigences de développement de la Mauritanie

- le développement de l'enseignement scientifique

chaque associé répond indéfiniment et solidairement des dettes sociales et doit consacrer toute son activité à la société.

Mais, qu'ils exercent leurs fonctions à titre individuel ou collectif, le justiciable mauritanien ne verra jamais d'un bon œil cette intrusion parfois forcée de l'avocat dans ses affaires. Pour lui, l'avocat est celui qui envenime les causes, simples au départ, elles deviennent compliquées lorsqu'il intervient.

Dans certains cas, le justiciable n'a pas tort, le fonctionnement de la justice fait de l'avocat un " bagarreur " à l'esprit hautement belliqueux[1], et préfère s'écarter souvent du souci traditionnel de la conciliation.

On dit qu'il est souvent " poussé à engager des actions dans des affaires pourtant facilement conciliables, à formuler des appels dilatoires, ne serait-ce que pour montrer qu'à la base de la réclamation d'une rémunération excessive, il a beaucoup travaillé "[2]. Dès lors, on s'aperçoit que l'avocat préfère le plus souvent la bataille pour le droit à la bataille pour la paix, question de justifier le coût élevé de son service[3]. C'est pourquoi ils sont accusés, chez nous, d'être complices avec les juges du mauvais cours de la justice. Cela est dû aux renvois d'une audience à l'autre, sollicités par ceux parmi eux qui ne maitrisent pas leurs dossiers ou souhaiteraient retarder l'avènement de la décision, et qui sont accordés à la légère par les juges

[1] 39 N. Mvonda , " La crise de la justice de l'Etat en Afrique noire Francophone", Penant 1993, pp 208-228.

[2] 40 Ch. Cardahi, Les hommes de loi, ce qu'ils furent, ce qu'ils sont, Librairie Sirey, 1966, p 81 et s.

[3] 41 P. Ancel et M. Cottin, " Le coût de la durée du procès pour les parties : les intérêts du retard dans le procès civil ", R I D E ,1999-2, pp 239-252.

4- Les modes d'exercice de la profession.

En vertu de l'art 31 de la loi n° 95-024 portant statut des avocats, la profession peut être exercée :
- à titre individuel.
- Avec d'autres avocats.
- Dans le cadre d'une association.
- En collaboration.
- Au sein d'une société civile professionnelle.

Donc, comme en droit comparé, et d'ailleurs sous l'influence de la loi française de 1990 qui a élargi la palette des modes d'exercice de la profession, la loi mauritanienne a élargi le champ des possibilités d'exercice de la profession par rapport aux textes antérieurs. Ainsi, par la nouvelle loi, l'avocat Mauritanien peut exercer sa profession seul, ce qui constitue la manifestation la plus pure de l'indépendance, et si ce mode d'exercice correspond de moins en moins aux exigences de la pratique en France, il reste chez nous la voie la plus répandue.

L'avocat, peut aussi exercer ses fonctions en tant que collaborateur, dans ce cas il s'engage à consacrer tout ou partie de son activité au cabinet d'un autre avocat, moyennant une rémunération dont les modalités doivent être précisées dans le contrat. Dans ce cas, la doctrine admet que le cabinet est civilement responsable des actes professionnels accomplis pour son compte par le collaborateur, et ce dernier demeure maître de l'argumentation qu'il développe et peut, par ailleurs, se constituer une clientèle personnelle. Dans l'état actuel des choses, la collaboration constitue la modalité d'exercice des avocats débutants ou qui n'ont pas les moyens d'être indépendants[1].

De même, on l'a dit, la loi permet l'exercice en commun instauré sur des bases égalitaires tout en aménageant l'autonomie des avocats concernés. C'est le cas de l'association, dans laquelle chaque avocat membre demeure responsable vis-à-vis de ses propres clients et les droits de chaque membre sont personnels et ne peuvent être cédés.

La fonction peut aussi avoir lieu dans le cadre des cabinets regroupés. Dans ce cas , plusieurs avocats se domicilient au même lieu sans être pour autant associés, mais, dans les faits on constate dans ce mode d'exercice que chaque avocat exerce seul, tient sa comptabilité et répond seul devant ses clients de ses diligences ou négligences.

La loi prévoit enfin, la possibilité de créer une société civile d'avocats qui aurait pour objet l'exercice en commun de la profession, elle est assimilée au genre de la société civile. Pour cela, son acte de constitution doit être écrit et signé auprès d'une étude notariale et dont une copie est posée auprès du bâtonnier[2]. Dans ce genre d'exercice,

---

cette obligation, Pratique de la cour de cassation, 1997; p 294.

[1] P. Jestaz, "La robe prétexte du collaborateur de l'avocat", R T D Civ, 1977, p 695.

[2] 38 Jeantin, "Commentaire de la loi du 31 déc. 1990, relative aux sociétés d'exercice libérale", J.C.P, 1991, éd. E., p 51; C. Sanz-Pastor, "Les professions professionnelles d'incidence de la fiscalité ", Gaz. Pal, 1992, p 37.

a prononcé l'interdiction temporaire ou la radiation. Toutefois, on constate qu'échappent à la possibilité du recours en appel, les décisions disciplinaires du conseil prononcées contre tous les avocats qui font l'objet d'une poursuite pénale ou de toute poursuite entachant l'honneur de la profession (art. 45 du statut).

b)- La responsabilité civile de l'avocat

Par lacune des textes Mauritaniens en la matière, la responsabilité civile de l'avocat dans l'exercice de sa profession[1] n'est évoquée qu'à travers la responsabilité des pièces qui lui sont confiées par son client. La lecture de l'art. 49 qui dispose que "l'avocat est responsable des pièces qui lui sont confiées par son client pendant un délai de trois ans...", ne permet pas de déduire que l'avocat est responsable des conséquences dommageables causées par ses fautes et même des négligences commises dans l'exercice de ses fonctions. Aussi à défaut d'appréciation du législateur, la nature de cette responsabilité reste indéterminée. Pourtant, en droit comparé (droit inspirateur), celle-ci est patente et son étendue varie suivant la fonction exercée par l'avocat.

Lorsque celui-ci assiste le client en justice, il n'a pas la charge d'une obligation de résultat, il ne s'engage pas à gagner le procès, mais à mettre à la disposition du client sa science du droit et son art de plaidoirie. Pour que sa responsabilité soit engagée, il faut qu'il commette une faute dans l'accomplissement de sa mission et que cette faute entraîne un préjudice. C'est donc le cas classique de la responsabilité pour faute qu'elle soit délictuelle ou contractuelle. Et quand l'avocat représente le client, il devient mandataire de celui-ci. Il est investi par ce mandat de représentation en justice d'accomplir tous les actes de la procédure. S'il y a un manque, sa responsabilité est engagée. Ici on est plus près d'une obligation de résultat que d'une obligation de moyens. La conduite d'une procédure exige l'observation de délai et de la formalisation d'une série d'actes déterminés. Donc les occasions de faute par abstention, négligence ou ignorance sont plus nombreuses et plus faciles à établir.

En cas de consultation, le mode de raisonnement dans le même droit (droit comparé) est le même que celui de l'assistance en justice, puisque la consultation consiste en général à projeter dans l'avenir une solution juridique soit pour éviter un procès soit pour le préparer[2].

[1] La profession d'avocat (jurisprudence française) sous la direction de A. Damien, Litec 1993, p 81 ; W. Akermann et B. Bestard. Innovation et gestion des institutions judiciaires, L.G.D.J, 1993, p 69 et s ; Ph. Loyer, "L'avocat et ses responsabilités", in Le barreau de France, Revue de la confédération nationale des avocats n° 295, 1996, p 13 et s. H. Croze, "Le partage de responsabilité entre les avocats et autres auxiliaires de justice", in Justices, n° 5, 1997, pp 79-96.

[2] J.C. Woog . Pratique professionnelle de l'avocat, op, cit, p 169 ; en droit comparé, la 1ère Ch. Civ. du 29 avril 1997 (bull n° 132) a annoncée qu'il importe à l'avocat tenu d'une obligation particulière d'information et de conseil vis à vis de son client de prouver qu'il a exécuté

3- La responsabilité des avocats

Selon les règles générales de droit commun, tout manquement à une obligation ou à un devoir est générateur d'une responsabilité. Pour les avocats celle-ci pourrait être envisagée sous deux aspects : à l'égard de sa profession (responsabilité disciplinaire) (a) et à l'égard de ses clients (responsabilité civile) (b).

a)- <u>La responsabilité disciplinaire de l'avocat</u>

Cette responsabilité se caractérise par le fait qu'elle conduit à une répression liée à la fonction[1]. En effet, les fautes professionnelles, à la différence des infractions pénales, ne comportent pas une énumération limitative. Ainsi, l'action disciplinaire[2], peut être intentée pour des faits qui ne sont pas qualifiés, ni prévus par la loi. Elle peut être fondée sur le manquement à l'honneur, à la dignité, à la délicatesse ou à tout autre devoir qu'impose la profession d'avocat. Elle peut être fondée également sur la méconnaissance des obligations que l'avocat doit assumer[3]. C'est donc l'autorité chargée de la répression disciplinaire qu'il revient d'apprécier dans chaque cas si un fait donné présente un caractère suffisamment répréhensible pour justifier une sanction disciplinaire.

En Mauritanie, la discipline des avocats est assurée par le conseil de l'ordre qui agit en la matière comme une véritable juridiction. Le conseil de l'ordre siégeant en conseil de discipline, peut être saisi par le bâtonnier, par le procureur général près la cour suprême ou d'office. Il poursuit et sanctionne les infractions et les fautes commises par les avocats. Les arrêts disciplinaires (ou décision du conseil) doivent être motivés et notifiés à l'avocat l'objet de la décision et au procureur général qui en assure et surveille l'exécution (art. 38 du statut). Toutefois, les peines disciplinaires ne peuvent être prononcées par le conseil sans que l'avocat concerné ait été entendu (art. 35 du statut). Les sanctions prononcées par le conseil à l'encontre de toute faute disciplinaire, peuvent aller de l'avertissement à la radiation en passant par le blâme et l'interdiction temporaire (art. 34 du statut). Mais au regard des incidences que peut comporter l'arrêt disciplinaire sur la carrière de l'avocat, la loi a offert la possibilité d'interjeter un appel devant la cour suprême sur toutes les décisions disciplinaires du conseil. Cet appel est demandé soit par l'avocat concerné soit par le procureur général prés à la cour suprême. Il est recevable dans le délai d'un mois si la décision du conseil est contradictoire et de deux mois si elle est rendue par défaut. De ce recours résulte la suspension de l'exécution de la décision du conseil, s'il

---

ni en raison du résultat obtenu, bien qu'il soit tenu d'être présent aux cotés de son client et de prêter son ministère; voir: Hamelin et Damian, Les règles de la nouvelle profession d'avocat, op, cit, p 212 et s.

[1] A. De Laubadère, Traité de droit administratif, op, cit. p 94.

[2] E. Ferling, La responsabilité disciplinaire de l'avocat, mémoire de DEA droit économique, Orléans 1996, p 12 et s.

[3] L. Cremeieu , " Nature juridique de l'action disciplinaire des avocats ", D 1949, p 226 ; Y. Avril, La responsabilité de l'avocat, op cit, p150.

b)- La fonction de plaider

A coté de ce rôle technique (postuler), l'avocat joue un autre rôle de caractère juridique : plaider, qui consiste à exposer oralement les prétentions des justiciables, la discussion des moyens adverses et les objections légales, et le développement des arguments justificatifs d'un plaignant ou d'un inculpé[1].

En fait, c'est de la plaidoirie orale que l'avocat tire sa qualité de défenseur des plaideurs, c'est à travers elle qu'il est perçu par les profanes. La raison en est selon M Bertrand, que " la défense de droit naturel est celle qui gît en la parole. Le défendeur qui veut obtenir justice doit convaincre, et rien ne peut remplacer la parole humaine dans ce sens "[2].

Mais une bonne plaidoirie ne s'improvise pas, elle exige bien des qualités naturelles et une solide préparation. D'ou la nécessité de bien manier la langue, de consacrer suffisamment de temps à la préparation de l'affaire et d'être compétent en la matière[3].

Généralement, l'avocat plaide devant toutes les juridictions (art 3 de la loi n° 95-024). Seulement, c'est devant les cours criminelles que sa plaidoirie revêt le plus d'importance. Car, étant le dernier à parler à l'audience et après avoir éventuellement entendu et interrogé les témoins à charge et à décharge, l'avocat dispose d'une possibilité très grande d'utiliser tout ce qui peut être présenté comme argument de fait ou de droit en faveur de son client dans sa plaidoirie.

Mais, plaider n'est pas nécessairement le gain du procès ou une solution favorable, mais contribuer à faire rendre une décision humainement et juridiquement juste, c'est à dire, conciliant dans toute la mesure du possible le droit et l'équité. C'est ainsi que, contrairement au rôle de la postulation, l'avocat n'est pas considéré comme représentant de son client lorsqu'il plaide. Il demeure libre de choisir la façon la plus convenable pour présenter la défense de son client et de refuser toute instruction émanent de celui-ci concernant la manière de plaider.

De même, en plaidant, l'avocat n'est pas tenu vis-à-vis de son client d'accomplir une obligation de résultat, son obligation est une obligation de moyens, consistant à présenter avec soin la défense de celui-ci. Et à ce titre, on recourt souvent, en doctrine, à la comparaison entre le rôle de l'avocat et celui du médecin. Et l'on sait que celui-ci n'est point tenu de guérir son malade, mais simplement de lui procurer les soins nécessaires en vue de cette guérison. Par conséquent, il est juste de dire que l'avocat ne peut être déclaré responsable de l'échec du procès en raison de la plaidoirie[4].

---

[1] Hamelin et Damian, Les règles de la nouvelle profession d'avocat, op, cit, p 218.

[2] Cité par G.B. Chammard, Les avocats, PUF, 1978, Coll Que Sais-je ?, p 75.

[3] L. Cremieu , " Nature juridique de l'action disciplinaire des avocats ", op, cit, p 212.

[4] L'avocat n'encourt pas de responsabilité ni en raison du choix de ses arguments ou de la préparation du dossier,

postuler (a) et plaider (b) en faveur de celui-ci.

a)- La fonction de postuler

Postuler, c'est former la demande, faire les actes de procédure et diriger celle-ci[1]. De cette définition, apparaît le premier aspect technique de la fonction de l'avocat. ainsi, incombe à celui-ci, une fois qu'il est chargé de l'affaire, le soin de suivre la procédure, le cheminement de l'instance et l'obligation d'être présent aux audiences.

Mais en exerçant la fonction de postuler, l'avocat n'assiste pas seulement son client, il le représente aussi : tous les actes accomplis par lui produisent leurs effets à l'égard du client. Donc en postulant, l'avocat agit pour le compte et au nom de son client. Dès lors, se pose la question de l'étendue du pouvoir de représentation de l'avocat.

En doctrine, on admet que lorsque l'avocat est muni d'un pouvoir de représentation ad litem, ce pouvoir n'est pas d'une portée illimitée. " l'avocat se contente de faire tout ce qui, normalement, est utile à la marche du procès ;mais il ne peut rien faire de plus "[2]. En dehors de ce qui est nécessaire pour la marche du procès, l'avocat doit solliciter de son client un mandat spécial pour l'accomplir.

La loi n° 95-024 portant statut de la profession, ne comporte pas de précision sur l'étendue du pouvoir légal de représentation confié à l'avocat. Mais , malgré ces lacunes on trouve des indices permettant de dire que le législateur mauritanien, bien qu'il ait investi l'avocat d'un mandat légal en faveur des plaideurs, entend toujours conserver l'application des règles générales en matière de représentation en justice en ce qui concerne la détermination de l'étendue de ce pouvoir. Ainsi, l'art 5 de la loi (n° 95-024) dispose que " ...Les avocats représentent et assistent les parties dans les conditions fixées par les N C P C C A et C P P ". Et, l'application de ces règles permet de supposer que, sauf instruction particulière de la part de son client, l'avocat est investi d'un mandat ad litem légal permettant de procéder à l'accomplissement de tous les actes nécessaires pour la conduite de la procédure.

Solus et Perrot, Droit judiciaire privé. op, cit, p788 ; R. Fosse, La responsabilité civile de l'avocat, op, cit, p 37.

Pour Glasson, Tissier et Morel, Le lien entre l'avocat et son client est un contrat de louage d'ouvrage, ceci pour éviter les liens de subordination reprochés à la théorie du louage de service, car l'avocat pour les partisans de cette théorie, s'engage seulement à accomplir un certain travail : l'assistance et la défense de son client moyennant une rémunération qualifiée honoraire. Et ce travail, il le conduit au mieux des intérêts de son client, sans se placer sous sa subordination.

Une autre théorie, consiste , à la différence des autres, à faire entrer les liens entre l'avocat et son client dans le cadre d'un contrat innommé, cette thèse fut défendue par Garssonet et Cezar-bru.

Cette controverse doctrinale au tour du cadre contractuel des liens juridiques formés entre l'avocat et son client, n'aurait pas existé si le système en droit comparé avant 1971, ne connaissait pas la dualité des fonctions avoués et avocat.

[1] Solus et Perrot, Droit judiciaire privé, op ,cit, p 868. F. Saad, Droit judiciaire privé, éd, Dar al kitab al-arabi, Le Caire (en arabe) 1982, p 320.

[2] L. Cremieu, " Nature juridique de l'action disciplinaire des avocats ", D 1949, Chron 215 ; Solus et Perrot, Droit judiciaire privé, op, cit, p 876.

Cette attitude est consacrée par l'art. 5 qui dispose que "les avocats sont tenus d'affecter pendant l'exercice de leurs fonctions leur entier concours tant à l'administration de la justice qu'aux justiciables, de veiller à la sauvegarde des intérêts des parties qu'ils représentent, de faire preuve de probité, de modération et de point s'écarter du respect dû aux juridictions et aux magistrats. Ils sont tenus au secret professionnel...".

A l'égard de ses collègues, l'avocat est aussi tenu par une certaine obligation de service qui fait que toute dénonciation professionnelle doit être strictement limitée et tout acte de démarchage ou sollicitation de clientèle est interdit[1].

L'avocat est aussi tenu d'avoir d'une comptabilité générale de son cabinet à usage fiscal et comme instrument de gestion. La comptabilité doit constater les versements de fonds, les remises d'effets ou de valeurs que reçoit l'avocat au titre de ses activités professionnelles. Cette comptabilité doit en outre être tenue selon les directives établies par le conseil de l'ordre. Elle est vérifiée par celui-ci dans les conditions prévues par le règlement intérieur. Il peut être ajouté à cette vérification systématique la possibilité offerte au bâtonnier de demander à tout moment la communication de cette comptabilité (art. 30 du statut).

Mais, on peut constater qu'en pratique, les informations que contient la comptabilité des avocats ne traduit pas toujours l'état réel du fonctionnement de leurs cabinets.

2- Le rôle de l'avocat

Envisagé sous l'angle de ses rapports avec son client[2], l'avocat a deux rôles :

[1] D. Landry, " La confidentialité des correspondances entre avocats ", Gaz Pal, 1998, pp 23-25 ; J.M. Varaut et L. Ruet , " Secret professionnel et confidentialité dans les professions juridiques et judiciaires ", Gaz Pal, 1997, pp 68-71 ; L. Cadiet , Droit Judiciaire, op. cit. p 205.

[2] Dans un régime d'exercice libéral de la profession d'avocat comme le notre, les liens entre l'avocat et son client ne peuvent être que des liens de nature contractuelle. Sauf les cas de commission d'office ou cette hypothèse ne semble pas tout à fait exacte, le principe est que l'avocat remplit sa mission envers sont client en vertu d'une formule contractuelle. Cette constatation ne semble faire l'objet d'aucune contestation dans la doctrine. Pourtant, lorsqu'il s'agit de déterminer dans quel cadre de contrats les rapports avocat- client peuvent être insérés, celle-ci, avant la loi française du 31 décembre 1971, était loin d'être unanime. On trouve dans le cadre de cette situation plusieurs théories doctrinales :

Pour certains, lorsqu'on essaie de chercher un cadre contractuel précis pour ces rapports, l'idée de mandat est la seule qui peut liée l'avocat à son client. En vertu de ce mandat, l'avocat agit devant la justice en tant que mandataire au nom du client ; mais cette idée n'a été retenue, que lorsque l'avocat remplissait sa mission devant le TGI et les juridictions d'exception, car dans les autres cas il est concurrencé par les avoués. Sur le développement de cette théorie Voir : Solus et Perrot, Droit judiciaire privé, op cit, p787.

D'autres, en s'appuyant sur le caractère spécifique de la profession en ce qu'elle s'exerce devant et pour le bon fonctionnement de la justice, estiment que les liens juridiques entre l'avocat et son client relèvent du droit public. Cette théorie est celle d'Appeleton ; sur son développement et sa critique voir : R. Fosse: La responsabilité civile des avocats, Thèse Montpellier, 1935, pp 42-46 ; Y. Avril, " La loi n° 90-1259 portant réforme des professions juridiques " , op, cit, p 3.

Une autre partie de la doctrine estime que,le contrat qui unit l'avocat à son client est un contrat de louage de service en vertu duquel l'avocat mettant son talent, sa science et son activité au service de son client pour défendre sa cause. Sur les critiques de cette thèse voir :

des sommes à titre d'honoraires et de frais de procédure en exécution d'une convention avec le client (en matière de licenciement collectif). Pourtant, les textes applicables prévoient que les honoraires "sont fixés par accord entre l'avocat et son client", ils interdisent formellement la "fixation à l'avance d'honoraires en fonction du résultat à intervenir.."[1]. Ce pacte est admis aux U.S.A et au Canada ; mais à condition qu'en cas de perte du procès, l'avocat supporte l'ensemble des frais[2]. Outre le fait qu'il sera amené à laisser l'intérêt de ses clients en réclamant des pourcentages trop élevés aux gagnants afin de combler les pertes. L'on peut s'interroger dans ce cas si l'intérêt personnel de l'avocat n'est pas tel qu'il risque de violer les règles déontologiques pour parvenir au succès[3].

Au regard de ces éléments, il conviendrait de susciter la pratique du juste honoraire, celui-ci rémunère "le travail effectué dans ses aspects qualitatifs et quantitatifs, le service rendu potentiel, tel qu'il peut se dégager de l'intérêt du litige et le service rendu effectif..."[4]. Et d'appliquer strictement les règles déontologiques pour remédier à de tels actes[5].

b)- Les obligations des avocats

Parallèlement à ses droits et prérogatives, l'avocat à des obligations et des devoirs. C'est essentiellement à l'égard des personnes qu'il côtoie dans l'exercice de son activité que l'avocat doit respecter une certaine manière d'agir. De même, la loi a mis à sa charge une comptabilité à tenir[6].

L'avocat doit avoir à l'égard des juridictions une attitude qui traduit son rôle comme auxiliaire de justice pouvant être appelé à participer d'une façon ou d'une autre au cours de la justice. Cette attitude se manifeste souvent dans le respect qu'il doit à toutes juridictions à travers la modération dans l'exercice de sa profession. A l'égard de ses clients, l'avocat doit conduire jusqu'à la fin l'affaire dont il est chargé, sauf si son client l'en décharge ou si lui même décide de se décharger de sa mission à la condition que le client soit prévenu à temps pour pourvoir à la défense de ses intérêts, ainsi qu'au secret professionnel.

---

[1] Article 49 de la loi n° 95-024 portant statut des avocats.

[2] En France, la loi du 31 juillet 1991, tout en maintenant l'interdiction du pacte a autorisé la conclusion de convention d'honoraires prévoyant la fixation d'un honoraire complémentaire en fonction des résultats ; voir : 1ère ch. Civ. 10 juillet 1995, bull n° 311, in, La pratique de la cour de cassation 1995, p 348.

[3] A. Rials, L'accès à la justice, PUF, 1991, Coll Que sais-je ? , p 18 et s.

[4] B. Boccar, l'honoraire de l'avocat, des faits économiques aux techniques d'évaluation, Litec, 1981, p 64; Dans le même sens : A. Rials ,(L'accès a la justice op. cit. p 13), affirme que " quatre paramètres sont en principe retenus pour apprécier le montant de l'honoraire : La notoriété de l'avocat, les difficultés présentées par la gestion du dossier ainsi que le nombre des interventions effectuées et enfin l'importance de l'affaire.

[5] A. Jobert et P. Rosenblatt, " Accès à la justice et diversité des modes de défense ", Etude CREDOC, mai 1979, p 135.

[6] M. Raymond, Jcl. Pro. Civ. fasc. 83-4.

juridictions et devant les organismes juridictionnels ou disciplinaires relevant des administrations publiques et des ordres professionnels. Ils ne sont pas soumis au principe de la territorialité du barreau connu en droit comparé pour postuler, cela est dû au fait qu'en Mauritanie, il n'existe qu'un seul ordre habilité à postuler devant toutes juridictions.

Toutefois, on constate que ce monopole souffre généralement de quelques exceptions importantes. Ainsi, il est toujours possible de plaider pour soi-même ou pour certains parents ou alliés, quand certaines matières sont concernées notamment celles relatives au code du travail.

Ces cas qui font l'exception au monopole sont prévus par l'art. 4 du statut de la profession qui dispose que "...sont dispensés du ministère d'avocat, l'Etat demandeur, ainsi que les collectivités régionales et les établissements publics à caractère administratif. Toute personne physique peut plaider et postuler verbalement ou par mémoire, soit pour elle-même, soit pour conjoint, soit pour ses parents ou alliés, en ligne directe sans exception et jusqu'au second degré...La représentation devant les tribunaux demeure régie par les dispositions du code du travail lorsqu'elles n'ont pas désigné d'avocat...".

Quant au mode de rémunération des avocats, celui-ci est fixé par l'art. 48 de la loi qui dispose que "les honoraires de l'avocat doivent être justes et légitimes. Ils sont définis par convention écrite entre les parties dans le respect des principes d'intégrité et de modération propre à la profession...". On voit d'ailleurs que ce texte vague et imprécis ne fait pas de distinction entre les honoraires de postulation qui font l'objet d'une tarification et qui sont compris dans les dépenses d'une part, et les honoraires qui font une part du résultat obtenu ou au service rendu d'autre part. Cependant, le même article indique qu'en cas de litige entre le client et l'avocat sur la fixation des honoraires, celui-ci est porté devant le tribunal de "wilaya" qui doit statuer dans un délai d'un mois et s'il y a recours, la cour d'appel ou la cour suprême statuera en chambre de conseil dans un délai d'un mois[1].

Mais il nous paraît inadmissible dans l'état actuel du fonctionnement de l'aide judiciaire, de constater que les honoraires des avocats sont, dans certains cas, fixés librement voire arbitrairement. Les sommes réclamées sont souvent sans commune mesure avec le travail fourni. Par ailleurs, le montant des honoraires n'est pas fixé à l'avance, seule une provision généralement substantielle est réclamée au départ. De même, on dénote la pratique répandue du pacte de quota conclu avec des plaideurs moins avertis. Ainsi, dans plusieurs affaires ayant abouti à des condamnations forfaitaires au profit des plaideurs, les avocats conservent la moitié et parfois la totalité

[1] L. Renaux-Personnic, L'avocat salarié, entre l'indépendance et subordination, éd. PU d'Alzas, 1998, p 12 et s ; B. Boccara, " L'honoraire de l'avocat et le pacte de succès ", Gaz Pal, 1991, p 639 ; V. Gaillot-Mercier , " Le Bâtonnier, le conseil de l'ordre, le juge, et le contrat de travail de l'avocat salarié ", Rev. Jur. De l'Ouest, 1994, pp 451-475.

a)- Les droits et prérogatives

L'acquisition de ces droits et prérogatives trouve sa justification dans la nécessité de garantir l'indépendance des avocats qui est considérée comme essentielle pour la jouissance de la confiance des clients, et pour mieux les défendre. Ses droits et prérogatives sont: les protections du titre, l'indépendance pendant l'exercice de la profession, le monopole de la profession et en fin le mode de rémunération.

Pour se distinguer, les avocats doivent revêtir dans l'exercice de leur fonction judiciaire le costume de leur profession, les caractéristiques de celle-ci sont déterminées par décret. L'exigence de l'inscription sur le tableau de l'ordre, s'inscrit dans la perspective de la protection de ce titre. Nul ne peut intituler avocat que celui qui est inscrit au tableau ou sur la liste du stage. Toutefois, l'avocat stagiaire peut accomplir tous les actes de profession et peut porter le titre d'avocat. L'art. 42 du statut de la profession va au-delà de cette affirmation, il prévoit des sanctions à l'encontre de toute personne prétendant être avocat et qui en réalité n'a pas cette qualité. Il dispose que "quiconque sans droit à revêtir devant une juridiction quelconque la robe d'avocat ou costume similaire pouvant impliquer l'exercice de la profession, est puni des peines édictées par l'art. 241 du C.P". Ces peines peuvent aller de l'amende à l'emprisonnement.

L'affirmation du caractère libéral et indépendant dans l'art. 2 du statut, signifie que le législateur manifeste sa volonté d'assurer au mieux la défense des clients. Il en résulte que, les avocats bénéficient de certaines immunités dans l'exercice de leur profession. Autrement dit, l'avocat jouit d'une réelle irresponsabilité pénale pour les paroles prononcées pendant les plaidoiries à condition que ces paroles ne portent pas atteinte au respect qu'il doit aux juridictions et aux tiers adversaires. Ce droit d'indépendance dont bénéficient les avocats pendant l'exercice de leur fonction, se trouve aussi affirmé par la charte africaine des droits de l'homme et des peuples (art. 7).

Pour mieux garantir cette indépendance, la loi établit des incompatibilités afin que l'avocat ne se trouve pas dans une situation qui fait douter de son indépendance. L'art. 27 de la loi n° 95.024 établit la liste d'incompatibilités. On retient de celles-ci, l'interdiction pour un avocat d'exercer toute activité de nature à porter atteinte à l'indépendance et au caractère libéral de la profession, les missions confiées par la justice, toute fonction publique, la charge d'officiers publics et ministériels, la profession de connaissance aux comptes et les activités ayant un caractère commercial.

Les avocats disposent en principe du monopole pour postuler, représenter les parties, les assister et plaider en leur faveur en toute matière. Ils peuvent aussi signer les actes nécessaires à l'exécution des jugements ou des décisions de justice. Cette règle se trouve consacrée par l'art. 3 de la loi portant leur statut. Ceux-ci ont aussi le droit d'exercer tout recours et toute action dans l'intérêt de leurs mandataires, devant toutes les

Les demandes d'inscription sont adressées au bâtonnier de l'ordre et sont accompagnées des pièces justificatives conformes aux art. 16 et 17 de cette loi. Le bâtonnier soumet le dossier de candidature devant le conseil de l'ordre. Celui-ci reçoit les candidatures dans la période allant du 31 juillet au 31 décembre de chaque année (art. 22).

La décision du conseil de l'ordre est notifiée dans un délai de 15 jours à l'intéressé et au procureur général près la cour suprême qui peut, dans un délai de deux mois, déférer la décision à la cour suprême. Si le conseil ne statue pas sur la demande dans un délai de deux mois, celle-ci est considérée comme rejetée et l'intéressé peut saisir la cour suprême dans un délai de quatre mois.

Vu son pouvoir discrétionnaire très large en matière d'inscription sur le tableau de l'ordre, le conseil peut refuser la réinscription d'un avocat à la condition que celui-ci soit appelé quinze jours avant la réunion du conseil pour être entendu. Et toute décision du conseil contraire à cette condition, rend celle-ci comme prise par défaut et par conséquent susceptible d'opposition dans un délai d'un mois.

La cour suprême saisie d'un refus d'inscription ou de réinscription, statue en chambre de conseil et vérifie si le postulant a rempli toutes les conditions légales et s'il ne tombe pas sous le coup d'une incompatibilité. Si aucune des situations précédentes n'est relevée contre le postulant, la cour décide l'admission de celui-ci et le bâtonnier doit présenter le dit postulant à la première audience de la cour pour prêter serment (art. 23 et 24).

Cette situation montre bien que les avocats ne sont pas les seuls maîtres de leur sort. La cour suprême intervient toujours, sous l'égide du statut de la profession, dans les cas ou la décision du conseil ne lui paraît pas raisonnable ou juste. Le premier cas de cette situation a été relevé en 1996 où la cour suprême a décidé l'admission d'un postulant à l'inscription qui a vu sa demande rejetée par le conseil en refusant de statuer sur la demande du postulant dans le délai légal[1].

B- Le statut de la profession d'avocat

Le législateur mauritanien a minutieusement réglementé le statut des avocats pour leur assurer indépendance et dignité[2]. C'est ainsi que leurs droits et obligations professionnelles (1), leurs rôles (2), leurs responsabilités (3) et les modes d'exercice de leurs fonctions (4) sont soumis à des règles strictes.

1-Les droits et obligations professionnelles

Dans l'exercice de leurs fonctions, les avocats bénéficient d'un certain nombres de droits et prérogatives (a) et ils sont astreints à quelques obligations (b).

[1] Arrêt de la cour suprême du 20 février 1996.

[2] V : M. Teber , " Le rôle essentiel de la profession d'avocat ", Rev. Mar. de Dr. et d'Econ., 1991, n° 25, pp 29-35 ; C. Giverdon , " Observation sur une réforme à propos de la loi n° 71.1130 du 31 décembre 1971 portant réforme de certaines professions judiciaires et juridiques ", D 1972, Chron , p 103-114 ; Y. Labin, " Réflexion sur certains aspects de la réforme des professions judiciaires ", D 1972, Chron p 35-37.

L'appartenance à l'ordre, est une condition nécessaire[1]. Elle trouve sa consécration dans l'art. 14 qui dispose que "nul n'est autorisé à porter le titre d'avocat s'il n'est pas inscrit au tableau de l'ordre national des avocats". Cette exigence trouve sa justification dans la crainte que la profession soit exercée par des personnes sur lesquelles l'ordre national n'exercerait pas une tutelle.

L'inscription au tableau de l'ordre ne se fait pas automatiquement. Il faut que le postulant accomplisse un stage pour qu'il devienne avocat inscrit, qu'il produise un certificat de prise en charge délivré par un avocat inscrit au tableau (art. 16). Il doit demander son inscription sur la liste des stagiaires ; celle-ci est imprimée en annexe du tableau de l'ordre par le bâtonnier (art. 20).

La décision d'admission en stage est prise par le conseil de l'ordre. Avant son inscription, le postulant doit prêter serment devant la cour suprême. L'article 26 indique que "tout postulant au stage à l'accès de la profession, doit prêter le serment suivant devant la cour suprême : Par Allah, je jure d'exercer la défense et le conseil avec dignité, conscience, indépendance et humanisme, de ne rien dire ou publier de contraire aux lois et règlements, aux bonnes mœurs, à la sûreté de l'Etat et à l'ordre et de ne jamais m'écarter du respect dû aux tribunaux et aux autorités publiques".

En vertu de l'art. 17, la durée du stage est de trois ans et comporte nécessairement le travail continu et effectif dans un cabinet d'avocat, la fréquence régulière des audiences des cours et tribunaux. Ce délai de trois ans qui court à compter de la prestation du serment ne peut être interrompu pendant plus de trois mois consécutifs, sauf en cas d'empêchement grave ou d'appel sous les drapeaux.

A l'issue du stage, le postulant stagiaire doit obtenir un certificat de fin de stage délivré par le bâtonnier de l'ordre après délibération du conseil lui permettant de demander son inscription au tableau de l'ordre. La décision de l'inscription est prise par le conseil de l'ordre. Toutefois, si celui-ci estime que le stagiaire n'a pas satisfait aux obligations du stage, il peut, après l'avoir entendu, décider de prolonger le stage d'une année. Cette décision n'est susceptible d'aucun recours. A l'expiration de la quatrième année, le certificat est délivré ou refusé par une décision motivée du conseil de l'ordre. Cette décision peut être déférée par le postulant à la cour suprême dans le délai d'un mois (art. 18). Mais, il est à signaler que sont dispensés de ce stage les professeurs agrégés de droit, ayant deux ans d'ancienneté, les titulaires du doctorat en droit ou en chariaa islamique ou d'un diplôme reconnu équivalent ayant trois ans d'ancienneté dans la profession d'enseignant. Les avocats de nationalité mauritanienne inscrits dans un barreau étranger depuis plus d'un an et les magistrats ayant exercé leurs fonctions judiciaires pendant dix ans (art 25).

[1] J. Monéger , " Lecture cursive du décret n° 91-1197 du 27 nov. 1991, sur l'organisation de la profession des avocats ", J.C.P., 1991, p 50 ; Cité par : L. Cadiet. Droit judiciaire, op. cit , p 245.

et à la probité et bonnes mœurs (art. 15). Au sens de ce texte, le refus d'inscription doit être fondé sur une double condition : qu'il y ait eu condamnation pénale et que cette condamnation ait sanctionné des faits contraires à l'honneur ou aux bonnes mœurs[1].

De même, fait partie des voies ordinaires d'accès à la profession d'avocat, l'acquisition d'un diplôme de maîtrise de droit ou en chariaa islamique ou tout autre diplôme considéré comme équivalent. Cette condition très ouverte, nous paraît derrière la pression qu'ont exercée les membres de la profession sur le législateur pour l'institution d'un C.A.P.A, sous le prétexte, avec raison, que certains diplômes reconnus équivalents ne remplissent pas les conditions de connaissance nécessaire. Ainsi, le décret n° 92.025 du 14 juin 1992 est intervenu pour fixer le régime des études et examens à l'institut supérieur d'études professionnelles et créer le certificat d'aptitude à la profession d'avocat.

Donc, le candidat se présente à l'issue de la maîtrise à l'examen d'entrée à l'institut. Cet examen a essentiellement pour but de vérifier si le candidat présente un minimum d'aptitude pour exercer la profession. Le candidat admis, est alors inscrit à l'institut pour une scolarité d'une année, il reçoit une formation théorique et pratique sous la forme d'exercices et de séminaires[2].

Dans les faits cependant, le fonctionnement du centre de formation des futurs avocats paraît pour le moins insatisfaisant. Le centre connaît en effet des cas de disfonctionnement tels que la partialité de la commission d'organisation de l'examen, la négligence, la mauvaise qualité des études et l'absence des organes concernés autre que l'université (comme les avocats et les juridictions).

On regrette que le centre ne soit pas dirigé par un conseil qui se compose de tous les acteurs concernés par la profession d'avocat pour mieux adopter une stratégie de fonctionnement cohérente avec les aspirations des avocats d'une part et les exigences de la participation de ceux-ci dans le cours de la justice d'autre part.

b)- L'appartenance à l'ordre

Le détenteur du certificat d'aptitude à la profession d'avocat, peut alors demander son inscription sur la liste des stagiaires de l'ordre[3].

---

[1] Bacrot et Fontbressin, " Le nouvel avocat ", Gaz. Pal, 1991, pp 2-36 ; Y. Avril , " La loi n° 90-1259 du 31 décembre 1990, portant réforme des professions juridiques ", Gaz. Pal, 1991, pp 3- 22.

[2] Voir sur la formation des avocats en général : F. Terré, Magistrats et avocats, formation et carrière, activité professionnelle, éd. D.F, 1987, p 28 et s; G. Bolard et G. Flecheux. "L'avocat, le juge et le droit", D 1995, Chronique 221 ; K. Lisfranc, " La formation des avocats français ", R.I.D.C, 1994, pp 799-802 ; Voir également sur la formation des professions juridiques, R.I.D.C. 1994, pp 729-774, en Allemagne, par (H. Heide), aux Pays-Bas, par (E. Honduis), en Angleterre (J.A. Jolowicz), aux U.S.A, par (R. Moore) et en Suisse, par (W. Stoffel).

[3] Sur l'inscription des avocats aux barreaux en droit comparé voir : l'arrêt de la 1ère chambre civ. du 3 février 1995. bull. n° 59, p 39.

conditions d'aptitude (a) et à l'appartenance obligatoire à l'ordre national des avocats (b).

a)- Les conditions d'aptitude à la profession

L'article 15 de la loi n° 95.024 du 19 juillet 1995, subordonne l'exercice de la profession d'avocat à un certain nombre de conditions légales qui s'inspirent de l'idée que l'avocat est un auxiliaire de justice qui sera appelé à participer indirectement au fonctionnement du service public de la justice et qui doit offrir certaines garanties. Ces conditions se rattachent à quelques ordres de considérations (nationalité - moralité - aptitude professionnelle).

Par souci de sauvegarder l'indépendance de la profession d'avocat, le législateur exige, pour devenir avocat, la possession de la nationalité mauritanienne, en évitant qu'elle ne soit exercée par des personnes de nationalité étrangère exposées à la menace d'un arrêté d'expulsion qui aurait pu compromettre leur liberté. Dans certains Etats comme la France, le développement des relations internationales a conduit à un assouplissement de cette condition de principe[1].

L'appartenance à la profession d'avocat impliquait l'acceptation et le respect d'une certaine éthique[2]. Ces qualités morales sont contrôlées lors de l'entrée dans la profession par le conseil de l'ordre qui peut refuser l'inscription au barreau de celui qui ne les possède pas. Ce contrôle se traduit par des exclusions entraînées par certaines condamnations prévues explicitement par la loi. La pratique va au-delà de ces prescriptions légales et particulières en se fondant sur une règle générale d'honorabilité. Cette exigence de moralité qui conditionne l'entrée dans la profession, se poursuit pendant tout le cours de son expérience et elle se traduit par une action disciplinaire accordée à l'ordre sous le contrôle de la cour suprême.

La règle générale de moralité trouve sa meilleure expression dans l'article 11 de la loi n° 95.024 qui décrit les diverses attributions dévolues au conseil de l'ordre en son paragraphe 2 en disposant que le conseil a pour mission de "maintenir et sauvegarder les principes de la probité, de désintéressement, de modération et de confraternité sur lesquels repose l'ordre national et exercer la surveillance que l'honneur et la dignité de la profession rendent nécessaires".

La personne qui demande son inscription sur la liste du stage ou directement au tableau, doit justifier qu'elle n'a pas été l'auteur de faits ayant donné lieu à une condamnation pénale pour agissements contraire à l'honneur

---

Hincker , J. Igershein et J. Matas , " L'entrée dans la profession d'avocat ", Rapport terminal du colloque de l'université de Mark-Blosh, Strasbourg, janvier 1999, p 29 et s.

[1] Sur les possibilités d'exercice de la profession, voir : J.J. Daigre , " Quelle Europe des avocats ?, simple assimilation ou véritable intégration ", Gaz Pal, 1996, p 258 et s ; L. Pertec , " Nouvelle étape vers l'Europe des avocats : La directive C.E, n° 98-5 du 16/2/98 sur l'exercice permanent dans un autre Etat membre ", D 1998, chronique 283.

[2] A. Bénabénet, " Avocat, première vue sur la nouvelle profession ", J.C.P, 1991,I, 3493 ; J.M. Baudel, " Les avocats français ", R.I.D.C , 1994, pp 789-798.

(11 de cette loi), montre bien le degré de l'influence du droit comparé sur notre droit en la matière.[1]

Vu ses attributions, le conseil se manifeste comme l'organe essentiel de l'ordre et dont dépend la réputation de la profession. Toutefois, la loi ne lui permet pas d'utiliser ses attributions de manière l'arbitraire. Ainsi, les délibérations contraires à la loi ou étrangères aux attributions de celui-ci, peuvent être annulées sur une requête du procureur général près la cour suprême ou sur demande de l'intéressé. Et dans ce cas, la cour suprême statue comme en matière de règlement de juge (en chambre du conseil).

c)- Le bâtonnier

Le bâtonnier est le chef de l'ordre national qu'il représente. Il est élu par l'assemblée dans les mêmes conditions que le conseil de l'ordre, parmi les avocats en exercice inscrits au tableau ayant déjà cinq ans d'ancienneté, pour une durée de trois ans.

Aux termes de l'article 9 "le bâtonnier de l'ordre doit être de nationalité mauritanienne. Il est élu par l'assemblée générale avant les membres du conseil au scrutin secret à la majorité absolue des membres ayant pris part au vote,....parmi les avocats exerçant régulièrement leurs fonctions depuis plus de cinq ans ..., le bâtonnier et les membres du conseil sont élus.....pour une durée de trois ans".

Les attributions du bâtonnier sont nombreuses et variées[2]. Il a des fonctions représentatives et représente l'ordre dans tous les actes de la vie civile. Il convoque l'assemblée générale et la préside, ainsi que le conseil de l'ordre. Il a des attributions disciplinaires dans des cas particuliers et mineurs (les avertissements paternels) et il a la redoutable mission d'arbitrer les conflits qui surgissent entre ses collègues. L'affirmation de ces attributions se manifeste clairement dans l'art. 10 qui dispose que "le bâtonnier représente l'ordre dans tous les actes de la vie civile et il prévient et concilie les différends d'ordre professionnels entre les membres de l'ordre, instruit toute réclamation formulée par les tiers, il préside le conseil et désigne son secrétaire parmi ses membres".

Mais, dans l'exercice de ses fonctions, le bâtonnier peut aussi déléguer une partie de ses attributions à un ou plusieurs membres de l'ordre. En cas d'empêchement grave ou définitif, il est remplacé par le membre le plus ancien du conseil jusqu'à l'élection du nouveau bâtonnier dans un délai de 30 jours[3].

2- L'accès à la profession d'avocat

Comme en droit comparé[4], l'accès à la profession d'avocat est soumis à des

[1] V : en droit comparé : Bernard-Sur, L'histoire des avocats en France, des origines à nos jours, Dalloz, 1998, p 12 et s.

[2] 6 R. Merle , " Le bâtonnier de l'ordre des avocats, une forme de présidence originale ", in Mélanges Hebaud. Toulouse. 1981, p 256 et s ; C. Raoult , " OPA sur les barreaux ", Gaz. Pal., 29-30 avril 1998, p 28 et 29.

[3] J. Hamelin et A. Damien, Les règles de la nouvelle profession d'avocat, 8ème éd. Dalloz, 1998 ; A. Pouille, Le pour judiciaire et les tribunaux, op. cit. p 173 et s.

[4] M. Raymond , J. Cl. Pro. Civ. fasc 83-2 ; L. Cadiet , Droit judiciaire privé, op, cit. p 197 ; S. Guinchard et Mousseron, " La formation des futurs avocats : une exigence et une passion ", J.C.P, 1992-I, 3571 ; L.

(1), et pour y accéder, il est nécessaire de remplir certaines conditions[1] (2).

1- Les structures de la profession

L'ordre national des avocats est composé d'une l'assemblée générale (a), administré par un conseil élu (b) et placé sous la présidence d'un bâtonnier élu par ses pairs (c)

a)- L'assemblée de l'ordre national des avocats

L'assemblée générale est composée de tous les avocats inscrits d'une façon permanente au tableau de l'ordre national d'après leur rang d'ancienneté dans la profession. Ce tableau est réactualisé chaque année dans le premier mois de l'année judiciaire. L'assemblée a pour fonction d'élire le conseil de l'ordre et le bâtonnier. Elle se réunit une foi chaque année à l'initiative et sous la présidence du bâtonnier. Elle peut aussi se réunir en session extraordinaire sur l'initiative du bâtonnier ou sur la demande du tiers de ses membres. Elle fait toutes les recommandations qui lui paraissent utiles au conseil de l'ordre et reçoit chaque année un rapport général sur l'activité du conseil pour l'approuver. Mais, si elle peut discuter de toutes les questions intéressant la profession, il nous semble qu'elle n'a pas de pouvoirs réels de décision. Ainsi, dans les sessions extraordinaires, elle ne peut examiner dans l'ordre du jour que les questions qui lui sont soumises.

b)- Le conseil de l'ordre

Le conseil est l'organe administratif de l'ordre national des avocats mauritaniens, ses membres doivent être mauritaniens. Il est élu par l'assemblée générale au scrutin à la majorité absolue. Il se compose actuellement de treize membres.

Le conseil de l'ordre est investi d'attributions importantes[2]. Il a comme tâches, de traiter toutes les questions intéressant l'exercice de la profession et de veiller sur le contrôle des devoirs des avocats, ainsi qu'à la protection de leurs droits. Il lui appartient aussi de statuer sur l'inscription au tableau de l'ordre et sur l'admission au stage de futurs avocats. Il lui appartient après avis de l'assemblée générale, d'instituer des cotisations et des droits de plaidoirie dont le montant devient une ressource de l'ordre. Il exerce aussi les pouvoirs disciplinaires à l'égard des membres de la profession et il doit maintenir et sauvegarder les principes de probité, de désintéressement, de modération sur lesquels repose l'ordre et exercer la surveillance que la dignité et l'honneur de la profession rendent nécessaire. Il est également habilité à vérifier la comptabilité des avocats, de gérer les biens de l'ordre et autoriser le bâtonnier à ester en justice pour défendre les intérêts de l'ordre (art. 11). La diversité des attributions énumérée par cet article

d'élaboration d'un code des professions judiciaires et juridiques ", éd. D.F, 1998 (les avocats), pp 105-119.

[2] 4 M. Raymond . Déontologie de l'avocat, 3ème éd. Litec, 1995, p 48 et s ; J.J. Taisné . Déontologie de l'avocat, 2ème Dalloz, 1997, p 112 et s.

Le statut des Avocats en Mauritanie

Dr : Cheikh abdellahi
Ould Amed Babou
Professeur à l'Université de Nouakchott

Les avocats font partie des auxiliaires de justice les plus connus. Partout dans le monde, leur présence est considérée comme indispensable pour assurer le règne du droit et des libertés individuelles. Régie par le décret du 10 avril 1954[1], modifié par les décrets n° 75-048 du 15 mai 1975, n° 80-076 du 25 avril 1980 et par l'ordonnance n° 86-112 du 12 juillet 1986, la profession est actuellement organisée par la loi n° 95-024 du 19 juillet 1995 dans le cadre d'un ordre (A) qui permet de doter les membres de la profession d'un statut particulier leur permettant d'exercer, en toute liberté et indépendance, leurs fonctions (B).

A- L'organisation de la profession d'avocat

Auprès des juridictions mauritaniennes, il n'existe qu'un seul ordre national des avocats[2] organisé d'une façon structurée

[1] La profession d'avocat connue depuis fort longtemps en droit comparé, a été transposée par les français en Afrique depuis l'occupation du continent .

La France avait institué en A.O.F un corps d'avocat-défenseur nommé par le gouverneur général depuis la création de la fédération. Ce corps cumulant les fonctions exercées en France par les avocats et les avoués. Le chef des territoires délivrant les titres de commission aux avocats, exerçait à leur égard un pouvoir discrétionnaire direct ou indirect par le chef du service judiciaire.

Le postulant à l'exercice de la profession devait remplir les conditions suivantes : être âgé de 25 ans, avoir la nationalité française, être de bonne moralité, être licencié en droit, avoir effectué un stage pratique dans un bureau métropolitain (près d'une juridiction ou chez un avocat défenseur) et ne pas tomber sous le coup d'une incompatibilité.

Le texte d'organisation de la profession posé par le décret du 10 avril 1954 a servi les pays qui ont voulu après l'accession à l'autonomie interne, réorganiser la profession. D'autres pays dont la Mauritanie ont préservé ce texte. En fait, les considérations sociales et pratiques ont été derrière la préservation de cet héritage textuel, car l'absence sur le territoire mauritanien d'importantes juridictions, n'a pas permis l'évolution d'une pratique de la profession dans le pays. La reconduction par la constitution de 1961, des textes existant pour éviter un vide juridique a fait que cette profession resta longtemps régie par les textes coloniaux en attendant qu'ils soient abrogés ou remplacés.

Cette situation s'est prolongée jusqu'à une date très récente, où la profession était ouverte à tous ceux qui présentent le minimum des exigences pour son exercice. La conséquence de cette situation était une forte augmentation du nombre des avocats. Ce qui a incité le législateur à prendre une nouvelle position à l'encontre de la profession et de ne plus se contenter des modifications partielles. V : H. Rivierez . " L'avocat ", Penant, 1961, p 221 et s ; J. Michel. La réforme de la justice en Afrique, op.cit. p 117 ; R. Perrot, " La profession d'avocat et la réforme de 1990 ", in Cahiers français, 1991, n° 251, pp 47-51.

[2] En Mauritanie, l'ordre national des avocats est unique et siège à Nouakchott et il est doté, en vertu de l'art 2 de la loi n° 95-024 portant statut de la profession, de la personnalité morale. Dès lors, comme toute personne de ce genre, l'ordre a ses propres organes d'administration. V : en droit comparé : S. Guinchard, Comment devenir avocat ? Montchrestien, 1994, p 20 et s ; Flecheux et Guinchard " Commentaire des arrêts du 7 janvier 1993 (fixant le programme et les modalités des examens spéciaux prévus par les articles D 99 et D 100 ", Gaz Pal, 1993, p 241 ; L. Karpik, " Avocats : renouveau et crise ", Justices, N°1-2000, pp 67-82 ; E. Thomas, L'avocat et le juge d'instruction, Thèse Nancy, 1978, 28 et s ; Y. N'Diaye , " Les auxiliaires de justice ", Africaine Contemporaine, n° 156, 1990, p 140 ; R. Martin, J.Cl, Pro. Civ., Fasc., 83-1 et s ; J.M. Varaut , " Rapport de la mission de réflexion et de proposition en vue

Ces alliances ont pu démontrer que l'histoire des relations entre populations blanches ou maures et noires de la région, était loin de se résumer à une simple opposition ethnique. Il s'est dessiné donc des relations séculaires d'opposition et de complémentarité le long du fleuve et ses rives qui se présentent historiquement comme un espace unique et non comme une ligne de démarcation politico-militaire.

Les contingences historiques auront donné à la colonisation de la Mauritanie en général et celle du Gorgol en particulier des traits spécifiques qui vont peser lourdement sur son destin et sur celui des sociétés regroupées désormais dans la même entité territoriale et politique. Et la colonisation du Gorgol, dont le système administratif était cantonal, prit fin en 1960, date de l'indépendance de la Mauritanie, la colonie-mère.

Bibliographie

I – Sources d'archives :

- Archives Nationales du Sénégal (A.N.S)

A.N.S : 1G 331 : Etudes générales, missions, notices et monographies, 1881, 1921.

A.N.S. : 13G 156 : Correspondance diverses concernant le poste de Kaédi.

II – Références bibliographiques :

* Ce thème a été l'objet d'une thèse de doctorat en histoire soutenu en Tunisie en 2001 : « Le Gorgol et la Colonisation française » (1890-1960). F.S.H.S., Tunis – 2000-2001.

1 – Balandier (Georges), 1963 : Sociologie actuelle de l'Afrique noire, Paris, P.U.F, 532 pages.

2 – Chassey (Francis de), 1977 : l'Etrier, la houe et le livre, Anthropos, réedité en 1982, 304 pages.

3 – Coquéry – Vidrovitch (C) et Moniot (H), 1974, L'Afrique noire de 1800 à nos jours, Paris, P.U.F, nouvelle clio, 173 pages.

4 – Coup (Maurice), 1908 : Monographie du cercle du Gorgol (Kaédi), document d'archives, A.N.S, Archives Nationales du Sénégal.

5 – Diop (Cheikh Anta), 1979 : Nations nègres et culture, 3è éd. Paris, Présence Africaine.

6 – Kamara (Cheikh Moussa), Zuhuur al Bassatin, I.F.A.N., Dakar.

7 – Kâne (Oumar), 1986 : Le Fouta-Tooro des Satigui aux Almaami (1512-1807), thèse d'Etat, Université de Dakar, 1124 pages.

8 – Leservoisier (Olivier), 1994 : La question foncière en Mauritanie, Terres et pouvoir dans la région du Gorgol, l'Harmattan 352 pages.

9 – Marty (Paul), 1921 : Etudes sur l'Islam et les tribus maures, les Brakna 1850-1903, Paris, E. Leroux, 399 pages.

10 – Sarrault (Albert), 1923 : La mise en valeur des colonies françaises, Payot.

11 – Wane (Yaya), 1969 : Les Toucouleurs du Fouta-Tooro, (Sénégal). Stratification sociale et structure familiale. Initiations et Etudes Africaines N°XXV, I.F.A.N, Dakar, 250 pages.

« instruire les indigènes est assurément notre devoir. Mais ce devoir fondamental s'accorde par surcroît avec nos intérêts économiques, administratifs, militaires et politiques les plus évidents »[1].

A un certain point de vue, l'école a été un facteur déterminant et de changement avec la naissance au sein de la société colonisée de nouvelles élites.

L'occupation du Gorgol à partir de Kaédi revêtait une double importance. D'abord, elle a permis d'achever la domination du Fouta-Tooro et donc sa pacification totale. Ensuite, elle a pu également entamer le processus d'occupation des pays maures dont Kaédi se trouve justement un passage obligé, à partir des régions sénégalaises du sud.

En somme, cette occupation a été un facteur déterminant en inaugurant une nouvelle ère dans le processus d'occupation plus que jamais engagé, de ce qui se fera appeler plus tard la «Mauritanie» où le cercle en général et la canton en particulier s'est révélé être un organe régulateur et efficace de liaison entre les administrateurs et les administrés.

La colonisation fut pour la région du Gorgol le premier choc extérieur subi par des sociétés qui étaient jadis repliées sur elles-mêmes, structurées et organisées autour de leurs propres institutions. Et mieux une situation coloniale ; quelles que soient ses caractéristiques locales, est un phénomène social total[2]. Il ne peut y avoir de restructuration, en l'occurrence politique, sans déstructuration à d'autres niveaux. La colonisation est, dans tous les cas, un «choc modernisateur».

Ce «choc modernisateur» que fut la colonisation a été une œuvre de transformation des chefferies traditionnelles, nouveaux réseaux d'alliances entre chefferies anciennes et pouvoir colonial, transformation également dans l'échelle des valeurs car tout compte fait, la colonisation n'était pas simplement conquête. Elle s'était voulue une «œuvre de civilisation et de progrès».

Cependant, la modernisation directe fut très limitée dans ce cercle ; il n'empêche qu'à moyen terme, toute la société traditionnelle se trouva perturbée, ses structures désintégrées par la mise en cause des équilibres entre les différents segments sociaux par l'ouverture sur le monde extérieur.

Les jeux d'alliances et d'opposition, partant de l'approche historique, entre populations négro-africaines et populations maures de la région ont montré le caractère complexe de l'histoire inter-ethnique dans la vallée et, au Gorgol particulièrement[3]. C'est dire donc combien le concept d'ethnicité, cher à l'anthropologie coloniale, s'avère inefficient à l'épreuve de l'histoire.

---

[1] Sarrault (Albert), 1923, la mise en valeur des colonies françaises, Payot, p.95.

[2] Balandier (Georges), 1963, Sociologie actuelle de l'Afrique noire, Paris, P.U.F.

[3] Marty (Paul), 1921, Etudes sur l'Islam et les tribus maures les Brakna 1850-1903, Paris, E. Leroux, p.297.

soumises aux prestations de services, réquisitions et à la conscription, exploitées par la chefferie traditionnelle, les populations colonisées subissaient inlassablement et sur tous les plans le poids du fait colonial.

Administrant un pays à deux populations ratialement différentes, l'autorité coloniale avait institué pour chacun de ces deux groupes un type d'impôt «adaptable à se »s réalités socio-économiques. Ainsi le système fiscal divisait les contribuables en deux catégories : les populations arabo-berbères contraintes à payer uniquement la Zakkat et les populations négro-africaines riveraines du Sénégal assujetties à la Zakkat et surtout à la capitation.

En outre qu'en était-il de l'école française qui fut partout le support du pouvoir colonial ?

L'histoire de l'enseignement en Afrique Occidentale française (A.O.F) et en Mauritanie en particulier pendant la période coloniale était, en effet, conçue par le colonisateur comme une arme dans son entreprise de dépersonnalisation culturelle et de domination politique et économique.

Celle-ci ne pouvant se faire sans la première car comme l'affirmait l'historien sénégalais Cheikh Anta Diop, «l'impérialisme culturel est la vie de sécurité de l'impérialisme économique, détruire les bases du premier c'est donc contribuer à la suppression du second»[1].

L'enseignement apparaissait alors comme un moyen de domination à la fois économique et politique et où l'école devra jouer «un rôle politique aussi important que son rôle éducatif».

L'éducation qui fut partout le support du pouvoir colonial, devait être un moyen lui permettant de véhiculer la supériorité de la civilisation française. Et la conception de cette éducation traduit l'idée que se faisait le colonisateur du devenir du colonisé.

Ainsi, l'instruction doit avoir pour résultat d'améliorer la valeur de la production coloniale en multipliant dans la foule des travailleurs indigènes la qualité des intelligences et le nombre de la capacité. Elle doit en outre dresser des élites de collaborateurs.

«L'enseignement visait seulement à doter d'un embryon d'instruction les auxiliaires de la colonisation et redoutait, par-dessus tout, de semer dans les esprits des idées subversives»[2].

On voit donc que le but de cet enseignement était de former des intermédiaires, des gens capables de renseigner l'européen qui ne comprenait pas les langues africaines, de lui servir d'interprètes, de serviteurs, etc…

C'est dans ce cadre que le ministre des colonies Albert Sarrault écrivait

fleuve dès 1892, la capitation est réglementée en Mauritanie par l'arrêté en date du 18 décembre 1905.

[1] Diop (Cheikh Anta), 1979, Nations nègres et culture, Paris, 3ème éd. Présence africaine, p.147.

[2] Coquéry – Vidrovitch (C) et Moniot (H), l'Afrique noire de 1800 à nos jours, Paris P.U.F, Nouvelle Clio, p.170.

théocratique conduite par Thierno Souleymane Baal et compagnons mettant ainsi fin au règne des Satiguis.

En fait qui était Souleymane Baal l'instigateur du mouvement maraboutique ?

Né vers 1720 dans une grande famille maraboutique de Boode, une localité dans le Tooro, Souleymane Baal commença ses études coraniques dans les zaouia maures notamment à Maal – une localité au sud-est d'Aleg avant de se rendre au Kayoor dans la célèbre école de Pir, (connue à l'époque comme l'un des centres intellectuels les plus prestigieux).

Le Fouta-Tooro était profondément plongé dans une période de crise sans précédent. Une atmosphère de troubles et d'insécurité privait d'ailleurs les paysans et artisans de la paix nécessaire à exercer leurs activités quotidiennes de subsistance. C'est dans ce contexte que le marabout Souleymane Ball put gagner à sa cause beaucoup de marabouts et chefs traditionnels torobés[1].

Confiant par le succès des révolutions théocratiques du Bundu et du Fouta-Djallon[2], du début du XVIIIè siècle, il décida de passer à l'action.

Une atmosphère donc de troubles et d'insécurité et un contexte quasiment mouvementé faciliteront le déclenchement d'une révolution menée par des « marabouts – soldats ». Cette révolution allait établir un pouvoir théocratique connu sous le nom de l'Almamyat.

Les historiens spécialistes de la période des Almaami au Fouta-Tooro, sont unanimes à reconnaitre que la révolution maraboutique fut, au delà d'un simple mouvement religieux, une lutte d'indépendance et d'unité nationale face à la main-mise sur le pays des Deeniyaankés responsables de l'anarchie et de la misère dans lesquelles était tombé le Fouta.

Le parti Toorodo se fixe comme objectif de faire de l'Islam…, le principe du pouvoir politique et de droit. «Sur le plan politique, il (l'Islam) doit se substituer au droit de lance»[3].

La religion musulmane et ses dispositions juridiques et morales, deviendront donc sous les Almaami les fondements institutionnels du nouveau régime.

Celui-ci était une oligarchie religieuse sous la direction d'un Almaami[4] qui était élu par un puissant collège électoral composé des dignitaires issus des différentes provinces du Fouta.

En fait comment se déroulait l'élection de l'Almaami ? Un comité de Grands

[1] Dans la hiérarchie sociale halpulaar, les Torobés (singulier torode) occupent le sommet. C'est parmi eux que l'on rencontre ceux, qui dans cette société halpulaar, ont un rôle à la fois politique, religieux et économique. Ils deviendront en 1776 (avec la révolution) les plus grand propriétaires fonciers.

[2] Leservoisier (Olivier), 1994. La question foncière en Mauritanie. Terres et pouvoirs dans la région du Gorgol, l'harmattan, p.49.

[3] Kâne (Oumar), op. cit., p. 655.

[4] Almaami veut dire dirigeant de la prière (Al Imam) et par extension commandeur des croyants ou « Emir El Mouminin » (le guide de la communauté musulmane).

Le Gorgol est composé de populations négro-agricaines, les halpulaar'en[1] (majoritaires) et des soninkés et des populations arabo-berbères ou maures (…).

Cette localité s'est distinguée en jouant un rôle de premier plan dans l'histoire du Fouta-Tooro, bien avant la colonisation, et dans ce qui deviendra plus tard la Mauritanie. D'abord en servant de capitale politique sous le règne des « Satigui Déninyankobé » au XVIè siècle[2].

Ensuite, s'être distingué sous le pouvoir des «Almaami», seconde moitié du XIXè siècle[3]. Enfin avant d'être la première province avec Kaédi notamment, sur la rive droite du fleuve Sénégal (rive mauritanienne) à connaitre la tutelle française et partout à s'y soumettre à partir du XXe siècle.

Mais qu'en était-il de ces deux pouvoirs traditionnels qui se sont succédé au Fouta-Tooro avant la colonisation française ?

Au cours du XVIè siècle en 1512 précisément, le peul Kolli Tenguela Bâ effectua la conquête du Fouta-Tooro en mettant fin à l'hégémonie mandingue[4]. Kolli affranchit définitivement le Tekrour par une conquête généralement réputée sanglante[5].

Venu du pays mandingophones de l'Est de Bajaar précisément, et au devant d'une grande vague migratoire composée de peuples divers (Peuls, Tenda, Baga…), Kolli va après d'âpres luttes s'établir sur le territoire qui portera le nom composite de Fouta-Tooro. Il reprend alors le royaume à ses anciens maitres mandings et le rebaptise Fouta-Tooro. C'est alors naissance de la dynastie «deeniyaanke»[6] avec Kolli pour souverain sous le titre de «Satigui», le « guide » ou « maître du chemin » en malinké. Ce pouvoir était une monarchie oligarchique familiale où l'autorité est entre les mains de Kolli et son entourage.

La dynastie païenne des deeniyaankoobe va s'établir au Fouta pendant deux siècles et demi (1512-1776) avant d'être supplantée par le pouvoir des Almaami dans la seconde moitié du XVIIIè siècle. Le régime des Almaami a été instauré en 1776 précisément à la suite d'une grande révolution maraboutique ou

[1] Le terme halpulaar'en signifie littéralement ceux qui parlent le «pulaar » ou le « peul » et regroupe ainsi les Peuls et ceux que la littérature coloniale a appelé « Toucouleurs ».

[2] Wâne (Yaya) 1969 : Les Toucouleurs du Fouta-Tooro (Sénégal). Stratification sociale et structure familiale. IFAN. Dakar. PP : 10-11.

[3] Idem. Voir aussi Kâne (Oumar), 1986. le Fouta-Tooro des Satigui aux Almaami (1512-1807), thèse d'Etat. Université de Dakar.

[4] Précisons qu'au XIIIè siècle, le Tekour rentre sous la tutelle des Manding de l'empire du Mali.

[5] Wane (Yaya), op.cit., p.10.

[6] Le mot «Deeniyaanke» serait dérivé de « Deni », une mare auprès de laquelle Kolli et ses hommes avaient séjourné avant d'entreprendre la conquête du Fouta. Cette dynastie deeniyaanke aurait introduit deux titres : le «Satigui», titre royal et le «Kamalinkou», titre du prince héritier.

Le Gorgol dans la mouvance coloniale*

Dicko Abdoul
Chercheur

L'action administrative de quelle nature qu'elle soit est une des principales causes de changement de société, le présent travail, consacré à la région du Gorgol, constitue un apport certain à l'œuvre de l'écriture de l'histoire coloniale de la Mauritanie en général et celle du Gorgol en particulier. Une région qui, malheureusement, reste peu étudiée dans les recherches mauritaniennes. Et partant, ironie du sort, son passé est particulièrement riche en événements.

(...)

Le Gorgol, partie intégrante du Fouta-Tooro et du Bosséa, la province-mère, connut une longue tradition historique,. Kaédi ou «Kayhaydi» ou encore « Keyheydi »[1] comme l'appellent ses habitants, et qui en est la capitale, fut le bastion des batailles et des résistances à toutes les invasions étrangères notamment le colonialisme français qui en fut la dernière invasion.

Et le Fouta-Tooro serait un territoire à cheval sur les deux rives du fleuve Sénégal. Il s'agit d'une confédération de sept (7) provinces reparties de part et d'autre sur les deux rives mauritanienne et sénégalaise[2]. Ce territoire est né sur les ruines de l'ancien royaume du Tekrour ou le «Bilad Es-Soudan », le «Pays des Noirs»[3].

Située dans la moyenne vallée du Sénégal, la région du Gorgol, qui doit son nom à l'affluent du Sénégal du même nom le Gorgol, fait partie de cet ensemble semi-aride de la Mauritanie.

Avec une superficie de 13.600 km2 et une population estimée à 216.619 habitants, soit une densité de 16 habitants au km2[4], le Gorgol est une région administrative située dans le centre sud mauritanien et limitée à l'Ouest par le Brakna, au Nord-Est par l'Assaba, à l'Est par le Guidimakha et au Sud par la République du Sénégal.

---

[1] Le mot « Kayhaydi » ou « Keyheydi » viendrait du nom d'un grand arbre fruitier qui se trouvait dans la zone. Un dicton resté dans les mémoires rappelle cette origine : «Kayhaydi Kay dimbe jorro samme naayo» qui signifie «Kayhaydi dont les fruits tombent lorsqu'on le secoue». Une autre version attribue le nom de la ville à celui d'un chasseur qui était affamé «kay heydi » kay «(étant le nom du chasseur » a faim.

[2] Les sept (7) provinces sont : le Bosséa, le Law, le Toro, le Dimar, le Damga, le N'Guénar et le Yirlabé-Hebbiabé.

[3] Le terme Tekrour apparaît pour la première fois en 1068sous la plume du grand chroniqueur arabe Abou Obeïd El Bekri (1040)1094. Aujourd'hui le Fouta-Tooro correspond à cette entité régionale halpulaar de la moyenne vallée du fleuve Sénégal.

[4] Résultats du recensement national de la population et de l'habitat, Office national des statistiques, 1997.

l'administration du Trarza relèvera désormais des autorités françaises[1].

Le 17 mai, Coppolani reprend le chemin du fleuve pour appliquer la politique dite de pénétration pacifique au Brakna. Le 19 il reçoit à Podor Ahmedou Ould Sidi Ely, ainsi que les chefs des fractions royales Oulad Noghmach, Oulad Aïd et Oulad Ely, qui à l'instar des Chefs du Trarza, déclarent se soumettre aux autorités françaises. Ainsi étaient jetés les premiers jalons de la conquête du pays maure.

Conclusion

Si la Colonie du Sénégal avait aidé à l'émergence des émirats du sud ouest mauritanien, car rappelons-le, les français avaient pris une part active dans l'élimination du mouvement de Nacer Eddine, c'est cette même Colonie qui jeta les bases de leur destruction par la politique mise sur pied par Faidherbe à partir de 1858. En effet, en rejetant et en cantonnant Trarza et Brakna sur la rive droite, en faisant des émirs les seuls bénéficiaires des coutumes, Faidherbe avait accentué les contradictions internes, rendu plus âpres et plus fréquentes les crises de succession. L'instabilité politique que connut le Trarza dans la seconde moitié du XIXe siècle et qui se caractérise par de fréquentes «révolutions de tentes» assorties d'assassinats en est une véritable illustration. Et c'est cette instabilité qui devait amener les autorités sénégalaises dans la dernière décennie du XIXe siècle, à intervenir plus directement dans les questions maures et à justifier la conquête des émirats du sud-ouest mauritanien, une conquête entamée à partir de 1902.

[1] ANM E1/7 Arrêté portant protectorat sur le pays maure du bas Sénégal. Saint-Louis, le 12 mai 1903.

Bibliographie

ARNAUD : R. Précis de politique musulmane. Pays maure de la rive droite du Sénégal, tome 1. Alger, 1906

CHASSEY, FRANCIS : la Mauritanie de 1900 à 1975. Paris Anthropos, 1978.

COPPOLANI, XAVIER, Rapport d'ensemble sur ma mission au Soudan français. 1° partie : Chez les maures, Paris, F. Levi, 1899.

DESIRE-VULLEMIN, G : Contribution à l'histoire de la Mauritanie de 1900 à 1934, Dakar, Clairafrique, 1962.

EL MAURITANYI, HAMID : L'indépendance néo-coloniale. Paris, Ed de Six continents, 1974.

GNOKANE, ADAMA : La politique française sur la rive droite du Sénégal : le pays maure (1817-1903). Thèse de Doctorat du IIIe cycle, Université de Paris J-Panthéon-Sorbonne, 1987.

MARTY PAUL : - l'Emirat des Trarza. Paris Leroux, 1919.

- Etudes sur l'Islam et les tribus maures : les Brakna. Paris Leroux, 1921.

OULD CHEIKH, A.W : Nomadisme, Islam et pouvoir politique dans la société maure précoloniale (XIè-XIXè siècle). Essai sur quelques aspects du tribalisme en Mauritanie ». Paris, Revue d'Histoire des Colonies, tome XXVI, 1938, pp. 1-70.

POULET/G. Les maures de l'AOF . Paris, A. Challamel, 1904.

SALL IBRAHIMA ABOU : Mauritanie, Conquête et organisation administrative des territoires du sud (Gidimakha, Fouta Tooro, Waalo Barak) : Rôle des aristocraties politiques et religieuses, 1890-1945. Thèse de Doctorat unique, Université de Paris VII – Denis Diderot, 4 tomes, 1998.

général de l'AOF et le Résident de la Mauritanie Occidentale ; par contre il était d'accord pour la création d'un service spécial qui aurait à s'occuper des questions maure[1]. Ces divergences d'opinion que le projet de Coppolani ne cessait de susciter aboutirent à la création sous la date du 6 juillet 1901 d'une commission interministérielle. Celle-ci regroupant des fonctionnaires du ministère de l'Intérieur, des Affaires Etrangères et des Colonies était chargée d'examiner :

«la situation respective de l'Algérie et de l'Afrique occidentale française, tant au regard l'une de l'autre, qu'au regard des pays étrangers limitrophes ; d'arrêter leur configuration territoriale, d'étudier leurs relations et leurs moyens de communications, et d'une façon générale, d'élaborer et de soumettre au Gouverneur un programme de reconnaissance et d'organisation de régions dépendant de la sphère d'influence française »[2].

La commission interministérielle déposa son rapport le 3 mars 1902. En application de son avis, un arrêté réduit à l'Adrar occidental, l'Agan, le Tagant, le Hodh, et l'Azaoud, les territoires à placer sous le protectorat français. Par la même occasion, Coppolani est chargé auprès du Gouverneur général de l'AOF d'animer le service des affaires maures, un service destiné à recueillir toutes les informations de tous ordres. Et c'est à ce titre qu'il s'embarque pur le Sénégal. Et à partir de cette date tout devait aller très vite. Coppolani débarque à Saint-Louis à la fin du mois de novembre 1902. Par arrêté du Gouverneur général Ernest Roume, il reçoit mission de ramener la paix dans le Trarza où Ahmed Saloum II soutenu par Cheikh Saad Bouh et Sidi Ould Mohamed Vall appuyé par Cheikh Sidiya, se disputent le titre émiral. Le 15 décembre il est à Dagana où il reçoit Ahmed Saloum que Sidi avait contraint une fois encore à évacuer le Trarza. Après quatre jours de négociations, Ahmed Saloum abdique au profit des autorités sénégalaises chargées désormais de faire la loi dans son pays. Et en janvier 1903, c'est autour de Sidi de déposer les armes et de faire acte de soumission.

Principales victimes de l'état d'anarchie qu'entretiennent les tribus guerrières, les tribus maraboutiques emboîtant le pas aux maitres du pays, font elles aussi leur soumission[3]. Aussi lorsque le Commissaire du Gouvernement rentre à Saint-Louis à la fin du mois de février 1903, le Trarza est considéré comme totalement pacifié. Les résultats de cette mission sont sanctionnés par un arrêté du Gouverneur général en date du 12 mai 1903, arrêté par lequel

[1] ANM : EA/9 : Gouverneur général de l'AOF à Ministre des Colonies. Saint-Louis le 9 janvier 1901.

[2] ANM. EA/10 : Arrêté portant création d'une commission interministérielle . Paris le 6 juillet 1901.

[3] L'ensemble des actes de soumissions est classé dans ANM/103.

divers intérêts. A Saint-Louis, le Gouvernement Général de l'A.O.F Ernest Chaudié y est foncièrement hostile. « Je ne puis que trouver cette organisation prématurée et grosse de périls pour la paix »[1], écrit-il lorsqu'il a été consulté sur la question. Chaudié craint plutôt un amoindrissement de ses prérogatives, trouvant appui auprès des milieux commerçants de Saint-Louis, qui de tous temps s'est opposé à l'immixtion de Saint-Louis dans les questions maures ; d'un autre côté, les gouverneurs du Soudan français et de l'Algérie s'y opposant parce que le projet de Coppolani empiète sur leurs territoires ; à Paris même, le ministre des affaires étrangères Delcassé émet des réserves parce que dans la «Mauritanie Occidentale» sont inclues des zones qui font l'objet d'un contentieux entre français et Espagnols à propos du Sahara occidental, et pour lui il fallait ménager la susceptibilité des anglais qui venaient de rétrocéder au Maroc une factorerie qu'ils avaient établie du Cap Juby[2].

Ces diverses oppositions n'empêchèrent pas Coppolani de poursuivre son projet décidé à le faire aboutir. Sous la date du 10 mars 1900, il fournit un second rapport au Ministre des Colonies, définissant l'organisation administrative à donner à la future colonie de Mauritanie. Celle-ci comprendrait cinq régions administratives, à savoir : l'Azaoud, le Hodh, le Tagant, l'Adrar et l'Agan dont les chefs-lieux seraient respectivement pour les quatre premières, Araoune, Oualata, Tichitt, Chinguetti, et pour l'Agan, un centre qui serait créé soit en face de Podor, soit en face de Saint-Louis[3].

Au mois de novembre de la même année intervint une nouvelle mouture du projet de Coppolani, qui en tenant compte de l'accord passé entre les Gouvernements français et espagnol, le 27 juin 1900 délimitant leur aire d'influence respective, indiquait le 21° parallèle nord comme sa limite septentrionale. A la même date était créé auprès du Gouvernement général de l'AOF, un service des affaires maures « ayant pour objet d'inaugurer une politique d'action unique, pacifique et progressive sur les populations maures et sahariennes »[4].

Comme son prédécesseur, le Gouverneur du Sénégal, Ballay, se montra peu favorable au projet d'occupation du pays maure, invoquant la pauvreté et la stérilité de territoires appelés à devenir la Mauritanie, l'impossibilité d'amener à la soumission les tribus qui y habitent, les conflits de compétence qui ne manqueraient pas selon lui d'opposer le Gouverneur

[1] ANM. E1/9 : Dépêche du Gouverneur à Ministre des Colonies. N°431. Saint-Louis. 24 février 1900.

[2] ANM : E1/9 : Ministre des Affaire Etrangères à Ministre des Colonies. Paris. le 8 mars 1900.

[3] Manuscrit n°5942-1. Bibliothèque de l'Institut : « Rapport succinct à M. le Ministre des Colonies ». X. Coppolani. Paris 10 mars 1900.

[4] ANM. E1/9 : Arrêté instituant auprès du gouvernement général de l' AOF un service spécial des affaires maures. Novembre 1900.

son fonctionnement. En 1897 avec son chef de bureau Octave Dupont, il publie un ouvrage intitulé : «les confréries religieuses musulmanes». De son expérience, Coppolani tire un certain nombre de lignes de conduites à suivre à l'endroit de l'Islam et des musulmans. A ses yeux, l'Islam ne doit pas être combattu, mais on doit chercher à se le concilier ; par ailleurs, il part du principe que tout musulman obéit à un chef spirituel ; et par la persuasion on peut pacifiquement dompter des peuples. C'est pourquoi, en 1898, ,il sollicite auprès du Ministre des Colonies une mission devant le conduire au Soudan français où le Gouvernement Grodet et son successeur le Général de Trentinian n'avaient pu amener à une soumission définitive les tribus maures et touareg du Sahel et de l'Azaoud. Le séjour qui a duré de décembre 1898 à juillet 1899 lui a permis non seulement d'amener à la soumission les Oulad Daoud, les Alouch, les Oulad M'Bareck, les Mechdouf, mais aussi d'entrée en relations épistolaires avec de grands chefs religieux, tels que Cheikh Melaïnine, Cheikh Saad-Bouh et Cheikh Sidiya Baba. De retour de cette mission Coppolani propose la création d'une vaste entité politique à laquelle, il donne le nom de « Mauritanie occidentale », une entité politique qui regrouperait Maures et Touareg.

C'est sur la base de ce rapport et des propositions formulées par Coppolani qu'une décision en date du 27 décembre 1899 crée la Mauritanie occidentale : l'article 1 stipule :

«le pays occupé par les maures, limité au nord par l'Oued Draâ, le Sahara marocain et le Tanezzouft ;

au sud, par le Sénégal et la route que suivent les caravanes, dite ligne de ravitaillement de Kayes, Nioro, Goumbou, Sokoto, Néré, Ras-El-Ma, Tombouktou ;

à l'est, par l'Adrar oriental, est constitué en protectorat sous le nom de Mauritanie occidentale»[1]. L'administration de cette nouvelle entité politique est confiée à un Résident.

Mais ici, une remarque s'impose on a souvent tendance à attribuer à Coppolani la paternité de cette application de l'espace mauritanien. C'est inexact car on trouve le mot Mauritanie mentionné dans un article daté de 1846[2] et antérieurement dans une correspondance du gouverneur du Sénégal Quernel en date de mai 1834[3].

Le mérite de Coppolani est peut-être d'avoir associé le nom de «Mauritanie» à un projet qui devait faire fortune.

Le projet de Coppolani daté du 27 décembre 1899, c'est l'acte de naissance de la Mauritanie pour reprendre Geneviève Désiré-Vuillemin, devait être sans cesse remanié parce que touchant à

[1] ANM : E1/9 : Décision portant organisation des pays maures et touareg.

[2] CAILLE, H : « Notes sur les peuples de la Mauritanie et de la Nigritie riveraine du Sénégal ». Paris, Revue coloniale, tome X, 1846, pp.1-10.

[3] Quernel avait chargé en 1834 de rompre le mariage que l'émir du Trarza Mohamed El Habib avait contracté N'Djeumbeut M'Bodj, une princesse du Walo.

préconisé de protéger les populations noires ; les motifs de la conquête de la Mauritanie ne se limitent pas seulement à ce souci sécuritaire à l'endroit des populations noires, mais traduisent plutôt une ambition plus large, celle de l'unification des possessions françaises de l'Afrique du Nord à celle de l'Afrique occidentale, une unification devenue nécessaire depuis que les dernières résistances s'étaient effondrées. Il s'agit par ailleurs de mettre un frein aux opérations de pillage qui étaient devenues de plus en plus fréquentes à la fin du XIXe siècle et dont les tribus maraboutiques étaient les principales victimes.

1- Le contexte politique

Qu'il soit régional ou périphérique, le contexte politique est favorable aux autorités sénégalaises. A l'ouest, le Cayor et le Diolof après des années de résistance avaient dû accepter la suprématie coloniale ; le Cayor est annexé à la Colonie du Sénégal depuis 1886 ; Ali Boury N'Diaye, le «Bourba» du Djolof refusant la domination coloniale, a rejoint Abdoul Bokar Kane sur la rive droite en 1890. A l'est dans le Haut-Sénégal-Niger, Archinard avait contraint Ahmadou Cheikhou à la fuite s'emparant ainsi de l'Empire fondé par El Hadj Omar, Samory qui incarnait la résistance contre l'intrusion coloniale en pays mandingue avait été fait prisonnier en 1898 et déporté au Gabon.

Dans la périphérie, depuis l'annexion du Walo à la colonie du Sénégal en 1855, l'expansion française le long du Sénégal s'est poursuivie avec notamment, le démembrement du Fouta dont Faidherbe s'était fait l'ardent l'exécutant. En 1891, après le bombardement de Kaédi qui eut lieu le 29 septembre 1890, le Fouta est définitivement placé sous le protectorat français ; la même année, cinq villages du Guidimakha, Sélibaby, Jogountourou, Kugnagol ; Djaguili et Godiowol se sont placés sous le protectorat pour échapper aux pillages des Idouaïch, et un poste de surveillance est même créé à Sélibaby ; enfin, signalons que depuis 1856, N'Diago aussi sur la rive droite du Sénégal à quelques kilomètres de Saint-Louis est déjà occupé. Donc à la fin du XIXè siècle, les français avaient déjà des points d'appui sur la rive droite du Sénégal, et il ne restait plus que l'espace compris entre le fleuve Sénégal et les confins sahariens.

2- Création de la «Mauritanie occidentale»

C'est dans les derniers jours de l'année 1902 que commence l'occupation du pays maure. Mais depuis 1899, on cessait dans les bureaux parisiens du ministère des colonies d'élaborer des projets pour leur annexion aux autres possessions françaises de l'Afrique occidentale. Xavier Coppolani en est l'initiateur.

Xavier Coppolani naquit à Marignana en Corse le 1er février 1866[1]. Mais c'est en Algérie où il a grandi, où il est entré dans l'administration française, exerçant divers emplois. Il y a étudié l'arabe et s'est beaucoup intéressé à l'Islam et à

[1] DESIRE-VULLEMIN, G 1955, p.29

menaces des autorités sénégalaises l'obligent à débloquer les pistes. Et à la fin de l'année 1899, la paix est définitivement signée entre les deux émirs, à la suite du mariage d'Ahmed Saloum avec la sœur d'Ahmedou Ould Sidi Ely, Vatma Mint Sidi Ely.

III – Agitation généralisée dans le bas Sénégal

Mais à la fin de cette même année 1898, Ahmed Saloum doit faire face à de nouvelles difficultés mais cette fois-ci d'ordre intérieur. Sidi Ould Mohamed Val dont le père[1] avait été tué par lui et par Amar Saloum, se pose maintenant en compétiteur pour la chefferie du Trarza. Bénéficiant d'un fort soutien des Oulad Ahmed Ben Daman et appuyé par Khayaroum Ould Moctar Sidi, l'instigateur de tant de « révolutions de tentes », Sidi remporte les premiers succès et reste pendant de longs mois maitre d'une bonne partie du Trarza. Mais en janvier 1902, Ahmed Saloum aidé par les troupes du Walo placées sous le commandement de Yamar M'Bodj réussit à disperser les forces de Sidi à restaurer son autorité sur tout le territoire. Mais peu après, il se fait battre à nouveau par Sidi, et est contraint d'évacuer le Trarza.

Dans cette nouvelle agitation, le Brakna n'est pas en reste. Les Touabir, tribu guerrière engagée depuis 1899 dans un conflit de succession, se livrent à des pillages qui n'épargnent ni les tribus maraboutiques, ni les populations noires de la rive droite du Sénégal. C'est en vain qu'Ahmedou tente de rétablir l'ordre sur ses sujets.

Le Gorgol connaît les mêmes troubles, Sid'Ahmed Ould Heyba mécontent que l'escale de Kaédi ne lui soit pas rendue[2] fait piller par ses alliés les Kounta Moutakambrine, les Oulad Aïd et les Touabir, les villages de la vallée échelonnés entre Saldé et Matam.

Cette effervescence sur la rive droite du fleuve se double à partir de 1901 de menaces extérieures. Des informations parvenues à Saint-Louis dans le courant du mois de janvier signalent que le Maroc cherche à créer une coalition contre sa présence. Et c'est cette situation qui menace sérieusement l'influence française dans cette partie de l'Ouest africain qui va hâter «la pénétration pacifique», et l'occupation militaire du pays maure.

II- Unification des possessions françaises de l'Ouest africain

Hamid El Mauritanyi, auteur d'un ouvrage intitulé « La Mauritanie.. néocoloniale », justifie la conquête de l'espace mauritanien comme uniquement destinée à assurer la sécurité des populations noires contre les pillages maures. Ces propos méritent d'être nuancés même si depuis le milieu du XIXe siècle des gouvernements tels que Pageot Des Noutières (1842-1843) et Bouet-Willaumez '1843-1844) avaient

[1] Le règne de l'émir Mohamed Vall Ould Sidi n'avait duré que deux mois, octobre et novembre 1886.

[2] Sid' Ahmed Ould Heyba avait été démis de ses fonctions de chef d' escale de Kaédi en 1893. Il avait été remplacé par Ahmed Mahmoud Ould Filali, des Oulad Aïd du Gorgol (Aguelat).

effet c'est cet incident qui allait une fois encore opposer les deux tribus.

Les hostilités commencèrent au moins de novembre 1895, se caractérisant de part et d'autre par d'importantes razzias de bétail. Une première tentative de négociation eut lieu au début de l'année 1896, mais sans succès. Les opérations de razzias reprirent de plus belle, et vers le milieu de la même année, le conflit s'élargit avec l'entrée en scène d'Ahmed Saloum et d'Ahmedou Ould Sidi Ely, celui-ci soutenant les Diédiouba, et celui-là les Oulad Bieri.

Inquiètes de voir le conflit paralyser le commerce de la gomme, mais inquiètes surtout de voir renaître les vieilles ambitions expansionnistes que les Trarza n'avaient jamais cessé de nourrir à l'endroit des Brakna[1], les autorités sénégalaises intimèrent aux deux émirs l'ordre de trouver une prompte solution au conflit qui opposait les deux tribus.

C'est alors que des négociations s'ouvrirent à partir de juillet 1896 mais traînèrent en longueur. Ce n'est qu'au mois de novembre de la même année que les deux émirs réunis à Boilel Barka au Brakna parvinrent à un accord de paix dont les clauses sont : les Oulad Bieri iraient habiter les Trarza et se séparaient des Oulad Ahmed tribu royale du Brakna, en constant état de rébellion contre les Oulad Seydi ; les biens pris de part et d'autre seraient restitués. Et pour sceller cette réconciliation, Ahmedou offrit à Ahmed Saloum un présent composé de : 4 chevaux, 4 chameaux et 4 esclaves. Mais la paix ne devait pas en être moins violée. En effet, un mois plus tard, Oulad Bieri et Diédiouba reprenaient leurs opérations de pillage, aidés de part et d'autre par les tribus princières qui trouvaient là une occasion légitime de razzier et les unes et les autres. Une nouvelle intervention des autorités sénégalaises aboutie sous la date du 23 mai 1898, à la signature d'une convention entre les deux émirs. Elle stipule en son article 5 :

« Si l'une des parties contractantes venait à violer ou même à ne pas faire exécuter la présente convention, le gouvernement français se réserve le droit d'opérer sur les coutumes payées soit à l'émir des Trarza, soit à l'émir des Brakna, toutes retenues nécessaires pour indemniser des dommages causés »[2].

Malgré ces menaces qui planaient sur leurs revenus, Ahmed Saloum et Ahmedou furent incapables de maintenir la paix entre leurs sujets. A la fin de l'année 1898, le conflit va se circonscrire entre Ahmed Saloum et Ahmedou Ould Sidi Ely. Pendant deux mois, de novembre à décembre, Ahmed Saloum fait bloquer les pistes caravanières aboutissant à l'escale de Podor, et exige que les coutumes d'Ahmedou lui soient à l'avenir versées, laissant entendre que toute la gomme qui se traitait à Podor, venait de son pays. Des protestations assorties de

[1] Mains émirs du Trarza tenté par le passé d'envahir l'émirat du Brakna ce furent notamment Mohamed El Habib, Sidi M'Boïrika, Ely N'Djeumbleutt, et à chaque fois la Colonie du Sénégal s'y était opposée.

[2] ANM EL/103, Convention portant règlement du différend Oulad Bieri et Diédiouba, mai 1898..

Saint-Kilda, et retourne à son camp avec sauf-conduit du gouverneur, valable pour dix jours… Ce délai passé, gouverneur autorise Sidi Ely à se joindre à Ahmed Salem et Ould Aïda pour en finir avec cet agitateur. Veuillez le faire savoir à Sidi Ely et Sidy Ahmed et à tous ceux que la chose peut intéresser »[1].

La cause était entendue, et c'est de justesse qu'Amar Saloum sur le chemin du retour ne tomba pas entre les mains de ses ennemis auxquels l'administrateur Riquetty chargé de le reconduire sous bonne escorte, voulait le livrer. Amar Saloum tint la brousse pendant 8 mois. Le 14 octobre 1893, il est fait prisonnier au cours d'une rencontre avec les partisans d'Ahmed Saloum, et exécuté séance tenante.

Devenu seul maître du Trarza, Ahmed Saloum ne tarda pas à manifester des velléités d'indépendance vis-à-vis de ceux-là mêmes qui l'avaient soutenu. A la fin de l'année 1893, il fit bloquer pendant un certain temps les pistes caravanières aboutissant à l'escale de Dagana, violant ainsi le traité du 8 octobre par lequel il s'était engagé à garantir la liberté du commerce. Par ailleurs il dénonça la convention du 25 mai 1892 conclue entre lui et Yamar M'Bodj, qui à ses yeux, accordait plus d'avantage aux noirs du Walo. L'intervention des autorités sénégalaises aboutit sous la date du 10 septembre 1894, à une nouvelle convention qui stipulait que les Walo-Walo repasseraient le fleuve, mais qu'en retour concours apporté à Ahmed Saloum dans l'élimination d'Amar Saloum, Yamar Mbodj recevrait une indemnité de 5000 pièces de Guinée, et que la colonie du Sénégal se réservait le droit des retenues sur les coutumes d'Ahmed Saloum au cas où celui-ci montrerait de la mauvaise volonté[2].

2- L'intervention française dans le conflit entre Oulad Biri et Diédiouba

Trois années après la disparition d'Amar Saloum, un autre conflit vint agiter le pays maure du bas fleuve. Celui-ci localisé au Brakna opposait deux tribus maraboutiques, les Oulad Bieri et les Diédiouba. Et une fois encore, les autorités sénégalaises devaient intervenir pour rétablir l'ordre en pays maure.

Nomadisant dans l'Améchtil à la frontière entre le Brakna et le Trarza, utilisant les mêmes points d'eau notamment les puits de Boutalhaya, Hassi El Afia et d'Aghdakel, Oulad Bieri et Diédiouba vivent depuis 1860 dans un climat d'hostilité latente. Une série d'assassinats dont les Oulad Bieri, se seraient rendus coupables sur les Diédiouba seraient à l'origine de cette situation que vinrent aggraver des contestations de terrains de culture et de puits. Et lorsqu'en novembre 1895, des propos, puis des coups furent échangés autour d'un puits entre tributaires des deux groupes venus abreuver leur troupeau, ce fut suffisant pour ranimer les vieilles querelles, réveiller des sentiments de haine mal éteints. En

[1] ANM E1/100 : Directeur des Affaires politiques à Administrateur de Podor. Saint-Louis, le 11 février 1893.

[2] Journal Officiel du Sénégal et Dépendances. Samedi 23 septembre 1894.

promet assistance aux Trarza chaque fois qu'ils seront menacés par des populations ne relevant pas de l'autorité française ; mais en cas d'opérations conjuguées, les troupes seront placées sous le commandement d'un officier français. Enfin une coutume de 2000 pièces de Guinée destinée à l'aider à asseoir son autorité, mais aussi à payer les dettes contractées par son prédécesseur lui est allouée[1].

Par cet acte, la Colonie du Sénégal s'affirmait désormais comme protectrice du Trarza, sinon comme sa suzeraine ; elle se donnait le droit légitime d'y mener des actions militaires, et partant d'y asseoir son autorité puisque l'émir en titre renonçait théoriquement à ses prérogatives. Ce traité qui frappe par le nombre de ses signataires, 31 personnes, 8 du côté des Trarza et 23 du côté du Sénégal, mesure destinée sans doute à fidéliser Ahmed Salem allait inspirer ceux que la Colonie devait conclure avec les Brakna, les Oulad Ely du Gorgol, les Oulad Yahya ben Othman de l'Adrar, les Idowïch Chratit et Ababak.

Pour mieux renforcer la position d'Ahmed Salem, le concours du Walo fut sollicité. Le 25 mai 1892, l'émir, sous les auspices des autorités du Sénégal passait une convention avec Yamar M'Bodj, chef supérieur du Walo, auquel d'ailleurs Ahmed Salem était apparenté par sa grand-mère Djeumbeut.

Malgré ce double appui qui renforçait la position d'Ahmed Salem, Amar Salem n'en continua pas moins à chercher à récupérer son titre, multipliant les expéditions contre son neveu. Et dans les premiers jours de février 1893 sur ordre du ministre de la Marine et des Colonies s'ouvraient à Saint-Louis des négociations entre Ahmed Salem et son oncle, en présence du gouverneur Henri Lamothe. Dans le souci de diviser pour régner, Henri Lamothe proposa aux deux adversaires, une partition du Trarza par une ligne nord-sud : la partie orientale sera attribuée à Amar Salem qui portera le tire de « Cheikh des Oulad Ahmed Ben Damane », et recevra une coutume annuelle de 500 pièces de Guinée ; la partie occidentale sera administrée par Ahmed Salem qui portera le titre d'émir des Trarza »[2].

Amar Salem fort de son droit d'émir légitimement élu par la Djema'a des Oulad Ahmed Ben Dahmane, mais aussi de son droit d'ascendant car ne l'oublions pas, il est l'oncle d'Ahmed Salem, rejeta la proposition, exigeant la restitution et de son titre d'émir et son territoire. La colonie du Sénégal ne vit d'autre mesure que son élimination physique, lui reprochant son intransigeance. Le télégramme qu'il adressa à l'administration de Podor était assez explicite sur la question. Il était ainsi conçu :

« Négociation avec Amar Salem interrompues par suite prétentions de cet ancien chef. Il embarque sur le

[1] Archives Nationales de France (ANF) : Traités, carton 1, 11 et carton 1, 39. A partir de ce traité disposition était prise. « En cas de contestation sur les termes du traité, le texte français seul fera foi… ».

[2] ANF : Sénégal IV, 65 c. Projet d'arrangement entre le gouverneur du Sénégal et Amar Salem, février 1893.

Hebib, à Ahmed Saloum[1] fils d'Ely N'Djeumbeutt, son neveu qui l'avait pourtant soutenu dans l'élimination de Mohamed Vall Ould Sidi.

A l'époque où surgit cette nouvelle agitation, Amar Saloum se débat dans de multiples problèmes : il a maille à partir avec son ministre Khayaroum Ould Moktar Sidi qu'il accuse d'avoir détourné à son profit une partie des coutumes devant lui revenir ; il est en difficulté avec certains princes qui l'accusent une politique de rapprochement avec les Oulad Dahmane ; ses créanciers de Dagana et de Saint-Louis le pressent pour qu'ils libèrent ses dettes ; la Colonie du Sénégal lui reproche à son tour d'avoir manqué à ses engagements : contre un cadeau de 100 pièces de Guinée, il devait mener une expédition contre Abdoul Bokar Kane et Aliboury N'Diaye tous deux hostiles aux français, et qui avaient trouvé refuge auprès des Idouaïch-Abakak.

Un conflit dans les émirats maures et lorsqu'il oppose des fractions royales a toujours comme première conséquence de perturber sinon de paralyser la traite de la traite de la gomme. C'est pour éviter cette situation toujours préjudiciable aux intérêts de Saint-Louis que le gouverneur du Sénégal, Henri Lamothe se rendit à Richard-Toll dans les derniers jours du mois de juillet 1891 afin de réconcilier l'oncle et son neveu. Mais Amar Saloum ne se présenta pas le jour fixé, trompé par son ministre Khayarhoum Ould Moctar Sidi. prenant prétexte de cette absence, le 4 août, Henri Lamothe fit reconnaître Ahmed Saloum II comme seul chef des Trarza, et le 8 octobre de la même année, exploitant l'état de faiblesse dans lequel se trouvait leur protégé, il luit fit conclure un traité dont les principales dispositions sont :

«Article premier : Le gouvernement français comme roi des Trarza Ahmed Saloum, fils d'Ely et petit-fils de Mohamed El Habib. En cas de mort les Trarza choisiront un nouveau roi d'après leurs coutumes. Toutefois le gouverneur français s'engage à ne pas reconnaître le nouveau roi s'il a assassiné ou fait assassiné son prédécesseur dans le but de le remplacer». C'est là un fait nouveau puisque depuis 1891, la Colonie du Sénégal n'était plus intervenue dans les querelles de succession. A l'époque, en guerre contre Amar Ould Moctar qui s'opposait aux projets agricole dans le Walo, elle avait fait reconnaître Mohamed Ould Ely Kowri, comme l'héritier légitime des Trarza[2].

Par l'article 2 , Ahmed Saloum agissant en son nom et au nom de ses successeurs «demande à ce que les Trarza soient placés sous le protectorat français».

Il faut voir dans cet article le pendant de la politique suivie depuis 1858 par Faidherbe pour le démembrement du Fouta. Le gouvernement du Sénégal

[1] Appelé aussi, Ahmed Salem II parce qu'un autre portant le même nom avait régné sur le Trarza de 1871 à 1873.

[2] Bouet-Willaumez avait aussi en 1844 fait déporter au Gabon Moctar Sidi qui était en lutte contre Mohamed Ould Ragel pour la chefferie de l'émirat du Brakna.

La Colonie du Sénégal et les Emirats du sud-ouest mauritanien à la fin du XIXe siècle

GNOKANE Adama
Département d'Histoire
Université de Nouakchott

La dernière décennie du XIXe siècle marque un tournant dans les relations sénégalo-maures. Elle est surtout caractérisée par des interventions plus engagées dans les questions maures. Ces interventions auront surtout pour but d'appuyer l'autorité des chefs que la Colonie du Sénégal avait souverainement reconnus ou à régler des litiges locaux. Et c'est au Trarza qu'elles prendront leur point de départ et se poursuivront jusqu'en 1902 date à laquelle le pays maure aura à faire à la pénétration coloniale. Dans la présente communication, nous évoquerons les raisons de ce changement d'attitude de la Colonie du Sénégal vis-à-vis des émirats sud-ouest mauritanien et leurs prolongements politique[1].

I-Intervention française dans les crises politiques du bas Sénégal :

1 – Crises de succession du Trarza

La paix imposée par Faidherbe aux émirs du Trarza et du Brakna après une guerre de trois ans avait créé une situation d'instabilité politique dans les deux émirats. Cette paix s'est traduite par une série d'assassinats motivés par la recherche du pouvoir. Ainsi au Trarza, avaient successivement disparu par les armes Mohamed El Habib (1829-1886), Sidi M'Boïrika, son fils et successeur (1860 1871), Ahmed Saloum I (1871-1873), Ely N'Djeumbeut (1873-1886) et Mohamed Vall en 1886 ; et au Brakna, Sidi Ely Ould Ahmedou s'est débarrassé de son rival Mohamed Sidi en décembre 1858. Cette situation était naturellement à mettre au compte de la nouvelle politique française, qui était une politique de cantonnement et de privation. Mais dans tous ces événements, la Colonie du Sénégal était restée neutre, se bornant à condamner l'assassinat comme moyen d'appropriation du pouvoir, et à rappeler à l'émir nouvellement investi les engagements souscrits par son prédécesseur. Mais pour la décennie qui commence en 1891, il en est tout autrement. L'engagement des autorités sénégalaises dans les questions reste patent.

En 1891, une nouvelle crise éclate au Trarza : il s'agit comme d'habitude d'une crise de compétition pour le pouvoir, un phénomène devenu classique dans cet émirat depuis 1860. Cette dernière qui s'ouvre, oppose Amar Saloum, émir du Trarza depuis 1886, dernier fils de Mohamed El

[1] Ce texte quelque peu remanié a été tiré de notre thèse : La politique sur la rive droite du Sénégal : Le pays maure (1817-1903). Thèse de Doctorat du 3è cycle. Université de Paris I-Panthéon – Sorbonne, mai 1987.

pêche, forêts, formation professionnelle, incidences financières …

Quant à la section technique du Génie rural, elle fut créée en Mauritanie par arrêté n°239/BCS du 23 août 1951. Ainsi la Mauritanie fut le 3ème territoire de la Fédération après le Sénégal et la Guinée à disposer d'un service dont les fonctions étaient de mettre au point les techniques destinées à augmenter sa production agricole et de diriger les travaux ruraux entrepris à cet effet.

Pour coordonner les activités qui participaient à la production dans son ensemble, un conseil territorial de la Recherche et de la Production fut institué par arrêté 196 MSE/AGE du 07 mai 1953[1].

En somme la politique coloniale, en matière agricole et pastorale, a dans l'optique de ses concepteurs échoué. En 1958, l'économie mauritanienne est décrite comme marginale et soumise à des aléas graves avec une agriculture dangereusement fragile et «..en dents de scie trop prononcées (qui) ne peut laisser indifférent car rien de solide ne pourrait être construit dans le pays si l'on ne s'employait pas à chercher à consolider les rendements et à stabiliser les producteurs par une série d'interventions»[2]. C'est là une négation péremptoire de toute réussite en matière de politique économique.

Bibliographie

- MOHAMEDOU (A), impacts de la colonisation sur la moyenne vallée du fleuve Sénégal (1920-1960). Essai d'histoire régionale. Thèse de 3ème cycle, Université de Dakar, 1994.
- N'DIAYE (R, O), Pouvoir et société dans la Mauritanie coloniale (1904-1960). Thèse de 3ème cycle, Tunis I, 1995.
- COTTE (Cl), la politique économique de la France en Afrique noire (1936-1946), thèse de 3ème cycle, Université de Paris VII, 1981.
- SARRAUT (A), la mise en valeur des colonies françaises, Paris, Payot, 1923.
- COQUERY(C,V), « colonisation ou impérialisme : la politique africaine de la France entre les deux guerres », mouvement social, n°107, 1979.
- SOW (A), sociétés indigènes de prévoyance : instrument de l'impérialisme colonial ? in historiens – géographes du Sénégal, n°3, avril 1988.
- BA (M, A), « notices sur Maghama et le canton de Litama », bulletin de l'IFA, octobre, 1939.
- DEVEZE, La France d'Outre-mer : de l'Empire colonial à l'Union Française (1938-1947), Paris, 1948.

Sources archivistiques :

A.N.S 2G23-4, Mauritanie, Rapports agricole et forestier, 1922.
A.N.S 2G28-2, Mauritanie, rapport économique, 1928 ;
A.N.S 2G30-3, Mauritanie, rapport politique, 1930 ;
A.N.S 17G-160, instructions relatives à l'élaboration d'un plan de développement économique et social, 1939.
A.N.S 2G52-50, Rapport économique 1952 ;
A.N.S 2G53-97, Mauritanie, rapport d'ensemble, 1953 ;

[1] A.N.S - 2G58-5, Mauritanie, service de l'agriculture, 1958.

[2] A.N.S. – 2G58-5, Mauritanie, Ibid.

d'intermédiaire auprès des collectivités compte-tenu des besoins qu'elles avaient exprimé et en étroite liaison avec les services d'Intérêts Economiques (travaux publics, port, génie rural et Hydraulique pastoral, Elevage, Agriculture...) qui œuvraient pour les tâches qui leur étaient assignées et disposaient de crédits à cet effet. Leur fonctionnement était suivi de près par les bureaux du territoire où périodiquement étaient épurées et redressées éventuellement leurs opérations comptables.

De même l'arrêté local n° 2024 du 26 septembre 1950, modifié le 6 janvier 1951 donnait naissance à une organisation du bureau du plan en Mauritanie.

Avec la note n°44 du 6 février 1951, le bureau prit la dénomination de bureau de coordination et de synthèse. La conception, la préparation et l'exécution des plans de développement du territoire quelque soit l'origine des crédits, telle était sa véritable vocation.

Ce bureau était dirigé par l'inspecteur des affaires administratives et le chef de bureau de coordination et de synthèse.

L'inspecteur des affaires administratives exerçait au cours de ses tournées le contrôle de la marche des travaux. Le chef de bureau de coordination et de synthèse était chargé de la préparation, de l'exécution et du contrôle de la section locale des plans et programmes d'équipement. Il était délégué dans les fonctions d'ordonnateur pour le budget du FIDES.

L'arrêté local 132/C du 16 mai 1952 en usage de certaines imperfections portait réorganisation des bureaux et services du gouvernement de la Mauritanie.

L'article 7 dudit arrêté détermine les attributions du bureau du plan comme suit :

- recherche et centralisation de tous les éléments d'information et moyens d'action pouvant concourir au développement économique et social du territoire ;
- plan d'investissement et de développement économique et social :
  - préparation des projets de programmes ;
  - centralisation de renseignements relatifs à l'exécution des programmes, la consommation des crédits, l'avancement des travaux, les réalisations effectuées, les résultats obtenus et établissement des comptes-rendus d'exécution,
  - coordination entre les chefs de services intéressés à l'exécution des programmes ;
  - synthèse des sources de financement ;
- équipement rural :
  - préparation des programmes FERDES en liaison avec les circonscriptions territoriales et les services techniques intéressés ;
  - secrétariat de comité technique local du FERDES contrôle l'exécution des projets et l'utilisation des subventions.

La pièce maîtresse du travail effectué en 1952 par le bureau du plan fut sans conteste le projet du nouveau plan quadriennal (1953-57) important dossier constitué par 12 fascicules touchant à tous les domaines : élevage, agriculture,

occupèrent toujours une place très modeste dans le budget local.

Ils était les parents pauvres. Par exemple, le budget de l'agriculture était confondue en partie avec celui du Génie Rural. Le dernier fut créé en Mauritanie par arrêté n°239/BCS du 23 août 1951.[1] Ainsi la Mauritanie fut le troisième territoire de la Fédération, après le Sénégal et la Guinée, à disposer d'un service dont les fonctions étaient de mettre un point des techniques destinés à augmenter la production agricole et de diriger les travaux ruraux entrepris à cet effet.

L'objectif poursuivi était d'assurer plus de régularité aux rendements et de pallier ainsi ces inconvénients d'une agriculture trop instable. C'est dans ce but que la création du crédit agricole fut entreprise. Cette institution devint pour les administrateurs un auxiliaire indispensable. Elle fut appelée selon eux à vivifier les petites exploitations et à aider puissamment au développement économique du pays. Cependant n'accordant de prêts qu'aux adhérents de collectivités reconnues, cautionnées par elle, on forçait le paysan à adhérer aux mécanismes modernes de l'économie.

Notons que la caisse centrale du crédit agricole du Territoire fut créée par arrêté général n°6345/AE/P du 21 novembre 1950.

Au cours de la première réunion du conseil d'administration du 5 novembre 1951, le taux d'intérêt des prêts à long terme furent déterminés comme suit :

- prêt à long terme individuel ordinaire : 3% ;
- prêt à long terme individuel spécial : 2% ;
- prêt à long terme individuel collectif : 2%.

Les taux des prêts à court terme fut fixer à 6,5% et celui à moyen terme à 5,5%.

Par lettre n° 1110/AE du 11 octobre 1952 relative au programme d'action des sociétés de prévoyance, le gouverneur avait demandé au gouverneur général d'étudier la possibilité d'octroi pour le crédit agricole d'un prêt de 30 millions de franc remboursable en 15 ans avec différé d'amortissement destiné au fonds commun qui servirait d'intermédiaire pour consentir des prêts aux diverses mutuelles des territoires.

Le conseil d'administration dans sa séance du 27 janvier 1953, approuva cette demande d'avance. Il avait en outre décidé qu'il convenait de saisir le gouvernement général d'une demande supplémentaire d'une avance de 10 millions de francs pour prêt au moyen terme. Grâce à l'octroi de cette avance, la caisse centrale avait pu commencer à fonctionner effectivement en 1953.

En effet, en 1952, malgré la faiblesse des ressources des sociétés indigènes de prévoyance, ces organismes s'étaient efforcés de jouer un rôle économique et social qui leur était dévolu.

Conformément aux directives du chef du territoire, tout un programme d'action fut mis sur pied par les sociétés indigènes de prévoyance qui firent appel pour la majeur partie au fonds de la caisse du crédit agricole : elles avaient joué un rôle

[1] A.N.S. 2G53-97. Mauritanie – Rapport d'ensemble sur le fonctionnement des services pendant l'année 1953.

autochtones, les uns réclamant de pouvoir disposer des profits comme ils l'entendent, les autres demandant avec quelques raisons semble-t-il, que ces profits restent dans les pays qui les font naître »[1].

Le budget local de la Mauritanie était pauvre pour assumer des travaux importants. Les divers ouvrages réalisés l'ont été grâce au « Fond d'Equipement Rural et de Développement Economique et Social » (FERIDES). Les commandants de cercle utilisèrent les crédits mis à leur disposition. Des améliorations localisées furent réalisées.

Par exemple en 1946, entre Moudjeria et Tidkjikja, un aménagement des passes difficiles et un empierrement des passages ensablés furent entrepris. Un établissement de la chaussée au départ de Rosso jusqu'aux approches de Dagana fut matérialisé.

Par ailleurs, la Fédération mit à la disposition du Territoire à l'aide d'autres crédits FIDES un bac automoteur monocoque pour Rosso (2 mètres de long et 6 m de large port en lourd 21 tonnes deux moteurs Diesel Baudouin de 38-42/C.V quatre hélices, vitesse cinq nœuds, coût 7 millions). Ce bac a été inauguré le 2 août 1952 et baptisé «commandant FREREJEAN»[2].

Durant l'année 1948, la direction générale des services économiques mit à la disposition de la Mauritanie dix sept (17) camions Citroën T-45 ; six (6) camions Citroën R-25, un camion Ford ; et un camion Berline[3].

Toujours en vue d'adapter la Mauritanie «aux besoins et à la structure actuelle de la Fédération», le Haut Commissaire demanda par lettre n°935/SE/C du 31 décembre 1951, aux territoires de procéder à une étude en vue de la révision des textes réglementant les assemblées consulaires.

Dans sa réponse par lettre n°113/.AE du 15 mars 1952, le gouverneur du Territoire insista sur la nécessité d'une modification de l'arrêté général du 21 août 1936 au point de vue représentation des Intérêts Economiques du Territoire. Il a indiqué que seuls quelques intérêts commerciaux plus ou moins mauritaniens étaient représentés à la chambre de commerce de «Saint-Louis et de Mauritanie» et qu'il lui parait normal que la Mauritanie soit dotée d'une assemblée consulaire propre, qui représenterait les représentants de tous les intérêts économiques du Territoire. «Les activités économiques du Territoire seraient ainsi représentés par une «Chambre des Intérêts Economiques» et non plus par une «Chambre de Commerce» presque entièrement basée sur les intérêts du commerce sénégalais et Saint-louisiens»[4].

Dans cette mouvance économique, les services de l'agriculture et de l'élevage

[1] Discours de MONNERVILLE in DENEZE. la France d'Outre-mer : de l'Empire colonial à l'Union Française 1938-1947. Paris 1948. P21.

[2] A.N.S. 2G-52-50. Mauritanie, rapport économique. 1952.

[3] A.N.S. 2G48-53. Mauritanie. Rapport annuel. 1948

[4] A.N.S. 2G52-54. rapport économique cp.cit.

Gorgol, du cercle du Brakna et du cercle du Trarza.

Ces perspectives supposaient cependant un équipement sommaire de la colonie qui était durant cette époque pratiquement inexistant.

«C'est seulement lorsqu'il aura été procédé à un minimum d'investissement d'utilité publique et sociale que la Mauritanie évoluera économiquement et socialement avec l'ensemble des territoires de la Fédération »[1].

A partir de 1945, l'équipement économique du pays fut entamé et se poursuivi lentement parce que les moyens faisaient dangereusement défaut. Des camions furent attribués à la plupart des cercles. Le réseau des pistes fut amélioré. Des primes substantielles furent distribuées pour la construction de barrages et l'extension des palmeraies.

L'aménagement des travaux d'aviation fut activement poussé, ce qui permet l'établissement d'un courrier aérien mensuel touchant la plupart des postes de Mauritanie.

Dans l'euphonie de la libération, 1946 marque pour la France le début d'une étape décisive, aussi bien dans la modification des mentalités que dans celle des institutions économiques et sociales. Dans tous les domaines, une nouvelle époque s'ouvre. Cette évolution touche aussi les colonies françaises : création de l'Union Française transformant les mêmes sujets en citoyens français, rédaction d'un plan de développement économique et social financé par des capitaux publics et visant à moderniser l'outre mer. Sur le plan économique, c'est l'émergence évidente d'une nouvelle politique coloniale qui doit porter les forces productives à un niveau supérieur de développement, tout en intégrant les colonies au marché mondial[2].

L'économie coloniale est satellite de l'économie métropolitaine, elle est conçue uniquement en fonction des besoins de cette dernière. Le discours mystificateur de l'intérêt général si souvent invoqué, c'est d'abord l'intérêt bien compris de la métropole.

V – L'interventionnisme de l'Etat

Ce n'est qu'en 1946, par la loi du 13 avril, que la France se décide enfin à intervenir financièrement dans ses colonies, la loi prévoit l'établissement de plans décennaux par territoire, et la création du FIDES, organisme destiné à assurer le financement de ces plans.

En présentant la loi devant l'Assemblée constituante, Gaston MONNERVILLE définit très clairement le rôle de l'Etat dans la mise en valeur. «Il doit être bien établi que l'initiative privée seule n'est pas en mesure d'assurer le développement économique et social des territoires d'outres mer… Cela se comprend si l'on veut bien considérer qu'il ne s'agit pas seulement d'investir d'énormes capitaux sans la certitude de profits réguliers, mais qu'il s'agit aussi dans beaucoup de cas d'abriter entre les intérêts opposés, métropolitains et locaux, européens et

[1] A.N.S. 2G44-46. Mauritanie, Rapport économique annuel. 1944.

[2] COTTE. (Claudine), La Politique économique de la France en Afrique noire, cp. cit, P9.

épizooties fut crée par la gouverneur général ROUME. Son rôle était de veiller à la protection du bétail et de lutter contre les grandes endémies telles que la peste bovine et la péripneumonie. Plus tard, on adjoignit à ces mesures, la création de point d'eau. D'abord le fonçage de puits ensuite la création de forages profonds.

A en croire le gouverneur général MERLIN, les terrains de Aleg – Boghé – Kaédi, analogues à ceux qui sont exploités au Sénégal entre 200 et 300 m, reçurent 3 forages.

Quoiqu'il en soit, nous pouvons constater que la politique coloniale de l'élevage s'était orientée vers la satisfaction des besoins privilégiés des centres urbains donc des intérêts métropolitains. Intégrer le pays dans un ensemble économique plus vaste qu'elle contrôle et exploite telle était la grande action de l'administration coloniale.

Cette situation économique devait perdurer jusqu'à la seconde guerre mondiale. A partir de cette époque l'action française exige un redoublement d'initiative et d'efforts dans tous les domaines.

«Il ne s'agit pas d'établir un programme rigoureusement limité dans le temps, mais de dresser un inventaire aussi complet que possible des besoins qui devront être progressivement satisfaits, dans un ordre d'urgence dûment motivé et à la cadence qui permettrait les moyens d'exécution dont nous disposons. C'est en harmonisant les programmes fragmentaires qu'on pourra… obtenir en définitive les meilleurs rendements en quantité et en qualité »[1].

IV - Les principes primaires d'une organisation économique

Les nécessités imposées par la conjoncture imposèrent une recherche dans les principes d'une élémentaire organisation économique de la colonie. Sur les ressources de la colonie, le but à atteindre consistait en un stade d'équilibre dans lequel les populations, assurant elles-mêmes sa sécurité vivrière, disposent par ses produits commercialisés du numéraire permettant des achats d'articles d'importation (tissu, thé, sucre…) rendus nécessaires à la vie indigène.

Cet équilibre, aux vues de l'administration coloniale, ne pouvait être réalisé, garanti et conservé que par une triple action :

- organiser avec le maximum d'efficacité la lutte anti-acridienne et parer aux ravages que subissent les cultures d'hivernage du fait des sauterelles ;
- mettre sur pied et réaliser un programme d'hydraulique agricole maintenant, même si les pluies sont faibles, grâce à des barrages des canaux, des digues, des levées de terre, une irrigation naturelle des cuvettes coutumièrement cultivées.
- que la Mission d'Aménagement du Sénégal, dans un avenir prochain, puisse s'attacher à des travaux qui régularisent l'inondation du fleuve dans les terrains Waalo du cercle de

[1] A.N.S. 17G160 (28). Instructions relatives à l'élaboration d'un plan de développement économique et social, 11 novembre 1939.

méthodes et outillages modernes, donc de la fondre dans les réalités de la mise en valeur projetée. Les sociétés indigènes de prévoyance devinrent un outil précieux de mise en valeur.

A - La Société indigène de prévoyance : un outil de mise en valeur

Créés au début du siècle en Afrique occidentale française (AOF) sous forme de greniers de village pour remédier à «l'imprévoyance des indigènes» qui consommaient les semences nécessaires aux campagnes ultérieures, ces sociétés constituaient des groupes d'individus ayant les mêmes intérêts économiques et librement réunis pour les développer.

Après la première guerre mondiale, le décret du 4 juillet 1919 confirme leur officialisation en les généralisant par le caractère obligatoire de l'adhésion. C'est là une innovation qui cintre dans le cadre de la nouvelle politique coloniale et des réformes qui l'accompagnent.

Au 1er janvier 1926, cinq organismes fonctionnaient en Mauritanie :

- la société indigène, de secours et de prêts mutuels agricoles du Tagant, créée par arrêté du 22 juin 1926 ;
- la société indigène de prévoyance, de secours et de prêts mutuels agricole du Guidimakha, créée en juin 1926 ;
- la section autonome de prévoyance du Brakna, résultant de la transformation par arrêté du 10 septembre 1926 de l'ancienne société de prévoyance du Chemama ;
- la société indigène de prévoyance de secours et de prêts mutuels agricoles du Gorgol, créée le 6 novembre 1928 ;
- et enfin, la société indigène du Trarza.

L'article 1, du décret de 1933 précise l'objectif des Sociétés Indigènes de Prévoyance (S.I.P.) : prendre toutes mesures contribuant au développement de l'agriculture, de l'élevage, de la pêche et de la cueillette, ainsi qu'à l'amélioration des conditions dans lesquelles s'effectuent la récolte, la préparation, la circulation, la conservation et la vente des produits ; elles peuvent notamment organiser la vente des produits de leurs adhérents. Ces sociétés sont donc habituées à acheter, vendre, louer du matériel agricole et à mettre en œuvre des travaux d'intérêt collectif.

Ces sociétés sont dirigées par un conseil d'administration dont les membres sont élus par les sociétaires mais présidés de droit par le commandant de cercle. Les décisions votées par ce conseil doivent être approuvées par le gouverneur de la colonie.

Une assemblée générale se réunit théoriquement deux fois par an pour discuter du budget, mais c'est encore le gouvernement qui décide des ressources financières ordinaires des SIP, en fixant annuellement le taux des cotisations. L'autonomie de ces organismes est extrêmement réduite : c'est un rouage administratif, dont on épuisera toutes les possibilité pour en faire un outil efficace de mise en valeur.

Cependant, loin de répondre aux préoccupation des paysans, les sociétés de prévoyance devinrent donc des instruments mis au service de

MAGINOT, ministre des colonies, organisa une conférence à laquelle il convia toutes les personnalités du monde colonial. Cette réunion se proposait de définir les voies et moyens de la mise en valeur. Il s'agissait «de déterminer dans un délai très court, les possibilités de production de chacune (des) colonies et les moyens de les placer rapidement à la disposition de la métropole»[1].

Le plan de la conférence s'articulait au tour de trois objectifs :

- organiser la propagande dans toute l'étendue de l'AOF pour engager les indigènes à augmenter leurs cultures ;
- l'administration n'étant pas à même de procéder, dans l'intérieur, à l'installation des points de traite d'où seraient effectués les produits aux indigènes, devait solliciter les concours de toutes les maisons de commerce établies dans les colonies qui avaient leur siège à Bordeaux ou à Marseille ;
- le ministre du ravitaillement se préoccupait seul d'envoyer sur la côte d'Afrique des bateaux pour charger les marchandises à destination de la métropole.

En un mot, la conférence coloniale de 1917 voulait engager les colonies dans la voie d'une intensification des productions par de nouvelles méthodes d'exploitation.

Celui qui échoit le premier projet cohérent de «développement» colonial, fut incontestablement A SARRAUT appelé au lendemain de la Grande Guerre, au ministère des colonies. Fort de l'héritage de ses prédécesseurs, il déposa le 12 avril 1921 devant le parlement français un projet de loi de mise en valeur qui «reprend les données essentielles,. (du) plan d'outillage économique,... condense les conclusions d'études prolongées, précise en l'élargissant le contour définitif d'esquisses longtemps reprises et trace d'un trait net l'épure des travaux qu'attend le chantier colonial»[2].

Dans son ouvrage publié en 1923, SARRAUT, axe son plan sur la nécessité de développement économique et social des colonies ; le plan du chef de file du parti colonial et ministre des colonies était «conçu comme un programme global et pas seulement comme un catalogue de travaux d'outillage.

Il s'agit véritablement, d'une vision politique de l'économie impérialiste, incluant de ce fait des propositions sociales et des choix financiers »[3]. La politique économique était, donc au cœur du plan SARRAUT.

Le discours du ministre est novateur en ce sens qu'il humanise («valeur humaine») la théorie coloniale. Cependant le paysan ne fut point laissé à ses seules initiative et responsabilité. Une éducation «professionnelle» fut conçue dans le but de permettre à l'indigène d'intégrer

[1] Cotte (Clandine). la Politique Economique de la France en Afrique Noire (1936-1946), thèse de IIIème cycle, université de Paris VII, Novembre 1981, P.103, PP286.

[2] SARRAUT (Albert), La mise en valeur des colonies françaises, Paris, Payot 1923, P26.

[3] COQUERY (C.V), « Colonisation ou impérialisme : La politique africaine de la France entre les deux guerres », le mouvement social, n°107, 1979, P.4.

Politique de mise en valeur et organisation économique de la Mauritanie (1918-1960)*

Racine N'DIAYE
Dpt : d'Histoire
Université de Nouakchott

Après les hostilités de la Grande Guerre, l'économie française était en lambeaux. Son approvisionnement par les autres territoires moins touchés obérait lourdement ses finances. Pour rompre cette dépendance désavantageuse, la France se tourna vers les territoires coloniaux pour en tirer le meilleur profit et redresser son économie. L'intérêt économique et politique des territoires coloniaux est désormais connu du grand public[1].

Au cours de l'année 1916, le ministre des colonies, exploitant les résolutions que la conférence des commissions économiques et la commission des affaires extérieures de protectorat et des colonies avaient votées, avait lancé une vaste enquête destinée à évaluer en vue de leur mobilisation possible de l'ensemble des ressources de tous ordres, dont les colonies disposaient.

Cette initiative faisait suite à la réunion que la conférence des commissions économiques de la chambre des députés avait tenue le 30 juin 1916, invitant le gouvernement à lui « indiquer les mesures qu'il a prises ou se propose de prendre, pour mettre en valeur nos possessions d'Outre-mer ». La conférence avait concrètement préconisé, qu'il fut procédé, dans toutes les colonies, à des enquêtes exhaustives «dans le but d'inventorier leurs ressources, d'être renseigné exactement sur leurs besoins, de recueillir enfin tous les éléments d'information propres à faciliter l'exploitation rationnelle et une meilleure utilisation de toutes les ressources agricoles… ».

Le gouvernement français avait donc fini par tenir compte des opinions que n'avaient cessé de proclamer les milieux économiques coloniaux, à savoir que le domaine d'outre-mer pouvait, s'il était rationnellement exploité, fournir une partie considérable des moyens propres à sortir l'économie française de la crise où la guerre l'avait enlisée.

Pendant toute l'année 1917, la presse avait fait de cette question du recours à l'empire, au plan des ressources de tous ordres, une sorte de leitmotiv. De même

---

* Ce texte, quelque peu remanié, a été tiré de notre thèse : Pouvoir et société dans la Mauritanie coloniale (1904-1960). Thèse de Doctorat du 3ème cycle, université de Tunis I, novembre 1995.

[1] Mohamedou (A). Impact de la colonisation sur la Moyenne vallée du fleuve Sénégal (1920)1960) - Essai d'histoire régionale. Thèse de 3ème cycle, université de Dakar, 1994, P.39.

EDITORIAL

Je suis particulièrement honoré de présenter la revue culturelle que nous publions.

Al Mawkib s'est donné depuis le début l'ambition de vous présenter le pouls de la scène culturelle, les idées qui agitent les intellectuels et les scientifiques, l'histoire de notre pays, ses traditions. El Mawkib s'est toujours voulu reflet de notre être et de notre devenir culturels.

El Mawkib continuera cette noble tradition. Mais elle se donnera aussi de nouvelles ambitions.

Nous nous attellerons d'abord à ce que cette publication soit des plus régulières. Vous l'aurez donc entre les mains à intervalles réguliers.

Nous nous emploierons aussi à une amélioration constante de la présentation et de la pagination.

Toutes ces mesures ont pour objectif de donner à cette revue la force nécessaire à son ample mission afin de la mieux insérer dans notre tissu culturel et scientifique et de faire d'elle le flambeau incontournable de notre vécu culturel.

Tous ces projets n'auraient aucune chance de se réaliser si nous ne nous sentions pas épaulés par l'intérêt jamais démenti du Président de la République, Monsieur Maaouya Ould Sid'Ahmed Taya pour la culture et les sciences.

Le Président de la République a, en effet, fait du savoir, de la science, le souci premier de l'Etat et la clé de l'avenir pour tous les citoyens.

Il ne nous est donc nullement interdit dans ces conditions, d'avoir, en ce domaine, les plus belles ambitions.

Je demanderais enfin à tous nos lecteurs d'enrichir cette revue de leurs opinions, de leurs remarques, de leurs critiques.

Cette revue est la leur, cette caravane suivra leurs pas. Ce sont eux qui la ramèneront jusqu'aux fraîches oasis.

Mohamed Mahmoud Ould Abdallah Ould Boyé

Al Mawqib Al Thaqafi

RESPONSABLE DE LA PUBLICATION
Mohamed Mahmoud Ould Abdallah Ould Boyé

REDACTEUR EN CHEF
Mohamed Lemine Ould Mounir

DIRECTEUR TECHNIQUE :
Mohamed Ould H'Dhana

DIRETEUR DELEGUE
(édition française)
M'Bareck Ould Beyrouck
Assisté de : Ahmed Ould Cheïkh

SERVICE SUIVI ET ABONNEMENTS :
Responsible : Souleymane Ould Bouna Moctar
Assisté de : Mohamed Ould Amar Abal
Abderrahmane Ould Mohamed El Hafedh

ONT COLLABORE A CE NUMERO :
M'Bareck Ould Beyrouck
Racine Oumar N'Diaye
GNOKANE Adama
Dicko Abdoul
Dr : Cheikh abdellahi
Elemine Ould Mohamed Baba

SAISIE ET MAQUETTE : CNESC

IMPRESSION : Imprimerie Nationale

Revue culturelle éditée par la Commission Nationale Mauritanienne pour l'Education, la Science et la Culture
N° 32-33 / 2003 - Nouakchott – Mauritanie Prix : 200 UM

Al Mawkib

Les guerres prenant naissance
dans l'esprit des hommes,
C'est dans l'esprit des hommes
que doivent s'élever
les défenses de la paix

Al thaqafi

Directeur de la Publication :
Mohamed Mahmoud Ould Abdallah Ould Boyé

Première rencontre des chercheurs mauritaniens

La science au service de l'avenir

Le Prix Chinguitt

Journées culturelles et de développement de Ouadane

Les Gdala : une tribu amphibie à la lisière occidentale et méridionale du pays des lulathamün

Le Gorgol dans la mouvance coloniale

Le statut des Avocats en Mauritanie